جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

الرقم التسلسلي :.....

رقم التسجيـــل : DG/02/13

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان

علاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح – دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980_2016م)

من إعداد:

برهوم عليه

لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
بوقرة رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
فرحات عباس	أستاذ محاضر – أ –	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررًا
رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
عياش زبير	أستاذ التعليم العالي	جامعة ام البواقي	ممتحنا
رابح بلعباس	أستاذ محاضر – أ –	جامعة المسيلة	ممتحنا
سامي مباركي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

الـفـهـا رس

الإهداء

شكر وتقدير

رسالة شكر وعرفان

فهرس المحتويات II

فهرس الجداول VIII

فهرس الاشكال XI

مقدمة أ- ك

الفصل الأول

دراسة تحليلية لسوق القمح في الجزائر واستيراده

تمهيد 14

المبحث الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر 15

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول زراعة القمح واهميته 15

أولا: نبتة القمح وتاريخها 15

ثانيا: اصناف القمح واستخداماته 19

ثالثا: زراعة القمح ومعوقاتها 24

المطلب الثاني تطور القطاع الزراعي في الجزائر 30

أولا: القطاع الزراعي قبل الاستقلال 30

ثانيا: التنمية الزراعية في فترة التسعينات وبعد 2009 37

ثالثا: برنامج الانعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) (2010 -2014) 44

المطلب الثالث: اثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الفلاحي 45

أولا: اتفاق الشراك مع الاتحاد الاوربي 45
ثانيا: الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة في القطاع الفلاحي 47
ثالثا: الآثار السلبية التي يكمن أن تنجم عن اتفاق الشراكة 48
المبحث الثاني: انتاج واستهلاك القمح في الجزائر 50
المطلب الأول: تطور انتاج القمح في الجزائر 50
أولا: تطور حجم انتاج القمح 50
ثانيا: أسباب تذبذب إنتاج الحبوب 52
المطلب الثاني: تطور استهلاك القمح في الجزائر 55
أولا: تطور حجم استهلاك القمح 55
ثانيا: أسباب ارتفاع حجم الاستهلاك 56
المبحث الثالث: تحليل واردات الجزائر من القمح 62
المطلب الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر 62
أولا: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962-1969) 63
ثانيا: مرحلة تأميم التجارة الخارجية (1970- 1990) 65
ثالثا: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ابتداءا من سنة 1990) 67
المطلب الثاني: تطور حجم وفاتورة واردات القمح 71
أولا: تطور حجم واردات القمح للجزائر للفترة (1980-2016) 71
ثانيا: تطور فاتورة واردات القمح للفترة (1980-2016) 74
ثالثا: تخزين القمح ومعيقات استيراده 76
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لواردات القمح 83
أولا: اهم موردي الجزائر من القمح 83
ثانيا: التوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال الفترة 2007-2014 84
خلاصة الفصل الأول 89

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للسوق العالمية للقمح

تمهيد: 92

المبحث الأول: الإنتاج والاستهلاك العالمي للقمح 93

المطلب الأول: الإنتاج العالمي للقمح 93

اولا: تطور مساحة زراعة القمح في العالم 93

ثانيا: تطورات الإنتاجية العالمية للقمح 98

ثالثا: تطور حجم الانتاج العالمي القمح 102

المطلب الثاني: الاستهلاك العالمي للقمح 106

أولا: تطور حجم الاستهلاك العالمي للقمح 107

ثانيا: أهم عوامل زيادة الاستهلاك 108

ثالثا: أهم الدول المستهلكة للقمح 109

المطلب الثالث: فجوة الإنتاج والامن الغذائي العالمي للقمح 111

اولا: فجوة الإنتاج للقمح 111

ثانيا: الأمن الغذائي العالمي للقمح 115

ثالثا: متطلبات الأمن الغذائي من القمح 122

المبحث الثاني: المبادلات العالمية للقمح 127

المطلب الأول: العرض والطلب العالمي للقمح 127

أولا: الية عمل السوق وأسباب اختلالاته 127

ثانيا: العرض العالمي للقمح 130

ثالثا: الطلب العالمي للقمح 138

المطلب الثاني: الواردات العالمية للقمح 141

أولا: تطور حجم الواردات العالمية للقمح 141

ثانيا: أهم الدول المستوردة 142
المبحث الثالث: تطور المخزون والاسعار العالمية للقمح 144
المطلب الأول: تطور مستويات المخزون العالمي للقمح 144
أولا: علاقة المخزون العالمي بمخزون اهم الدول المصدرة للقمح 144
ثانيا: تغيرات حجم المخزون العالمي للقمح 146
المطلب الثاني: الأسعار العالمية للقمح 148
أولا: التطور التاريخي للسعر العالمي للقمح 148
ثانيا: أسباب ارتفاع أسعار القمح في الأسواق الدولية 151
خلاصة الفصل الثاني 157

الفصل الثالث

اختبار علاقة التكامل المشترك بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح للفترة (1980-2017)

تمهيد: 160
المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة 161
المطلب الأول: متغيرات الدراسة 161
أولا: المتغيرات المستقلة 161
ثانيا: المتغير التابع 162
المطلب الثاني: أدوات الدراسة 162
أولا: دراسة استقراريه السلاسل 1662
ثانيا: اختبارات التكامل المشترك 166
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية 170
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار سببية جرنجر 170
أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 170

المطلب الثاني: نموذج var واختبار التكامل المشترك 175
أولا: تحديد درجات التأخر في نموذج VAR 175
ثانيا: اختبار جوهانسون جسليوس لتحديد علاقات التكامل (Johansen Test) 176
المطلب الثالث: اختبار والد (wald)، تحليل الصدمات وتحليل التباين 188
أولا: اختبار WALD 188
ثانيا: دوال الاستجابة لرد الفعل (تحليل الصدمات) (Impulse response function) 189
ثالثا: تحليل مكونات التباين 191
المطلب الرابع: مناقشة النتائج المتوصل اليها 193
خلاصة الفصل الثالث 195
خاتمة 198
الملاحق 206
قائمة المراجع 223
ملخص

فـهـرس الأشـكـال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01	تركيبة سنبلة وحبة القمح	18
02	نسبة التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	40
03	توزيع مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009)	41
04	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	44
05	تطور حجم انتاج القمح في الجزائر بالمليون طن للفترة (1980-2016)	51
06	تطور حجم استهلاك القمح في الجزائر بالمليون طن للفترة (1980-2016)	55
07	تطور أسعار استهلاك القمح خلال الفترة 1984-2014	58
08	تطور حجم واردات القمح للجزائر بالمليون طن خلال الفترة (1980-2016)	72
09	تطور قيمة واردات القمح في الجزائر للفترة (1980-2016)	74
10	اهم موردي الجزائر من القمح لسنة 2016	84
	الفصل الثاني	
01	تطور المساحة المزروعة قمحا في العالم بالمليون هكتار للفترة (1980_2015م)	94
02	تغير النصيب النسبي للمساحة المزروعة من قمح للعشر دول الاولى للفترة (2015/2006م)	97
03	تطور الإنتاجية العالمية للقمح بالطن للهكتار خلال الفترة (1980-2015م)	100
04	تطور الإنتاج العالمي للقمح بالمليون طن خلال الفترة (1980_2015م)	103
05	النسبة المئوية لمتوسط إنتاج القمح لأهم عشر منتجين عالميا من متوسط الإنتاج العالمي للفترة (2015/2006م)	106
06	تطور الاستهلاك العالمي للقمح خلال الفترة (1980-2016م)	107
07	تطور حجم استهلاك القمح لأهم المستهلكين عالميا للفترة (1980-2016م)	110
08	تطور الإنتاج والاستهلاك العالمي للقمح للفترة (2000_2015م)	113
09	تطور العرض العالمي للقمح للفترة (1980-2016)	132
10	تطور حجم الصادرات العالمية للقمح بالمليون طن خلال الفترة (2015/1980م)	134
11	تطور حجم الواردات العالمية للقمح بالمليون طن للفترة (1980_2015م)	141
12	النصيب النسبي لاستيراد القمح لأهم عشر دول مستوردة عالميا لسنة 2015م	143

13	تطور حجم المخزون العالمي مقارنة بمخزون أهم خمس دول مصدرة للقمح للفترة (2007-2016م)	145
14	تطور المخزون العالمي للقمح بالمليون طن خلال الفترة الزمنية (1980_2016م)	146
15	تطور السعر العالمي للقمح بالدولار الامريكي للطن خلال الفترة (1980-2016م)	149
الفصل الثالث		
01	نتائج اختبار الجذور المقلوبة في نموذج VAR	184
02	دوال الاستجابة (الواردات و الاستهلاك)	189
03	دوال الاستجابة (الصادرات و السعر)	190

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01	متوسط التركيبة الغذائية ل 100غ من القمح	19
02	حجم وعدد الاستغلالات الزراعية ومساحاتها	33
03	تطور الإنتاج الزراعي للفترة (1977/1971)	35
04	نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2006/2001)	39
05	تطور حجم انتاج واستهلاك القمح بالجزائر مقارنة بالزيادة السكانية للفترة (2016-1980)	57
06	تطور معامل التركز للتوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال الفترة (2007-2014)	85
	الفصل الثاني	
01	عدد ونسبة الافراد الذين يعانون سوء التغذية في العالم خلال الفترة (1990-2016)	123
02	الحصة السوقية لمتوسط صادرات أهم الدول المصدرة للقمح للفترة (2015/2006م)	137
	الفصل الثالث	
01	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل ذات (الفروق من الدرجة الاولى)	170
02	نتائج اختبار السببية وفق جرنجر	173
03	درجات التأخر في نموذج VAR	176
04	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن – جسليوس	178
05	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة الواردات الجزائرية بمحددات السوق العالمية للقمح للمدة (1980-2017)	180
06	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM)	182
07	نتائج اختبار عدم التجانس	183

08	نتائج اختبار معنوية المعالم (نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي)	185
09	نتائج اختبار WALD	188
10	تحليل الصدمات (الواردات والاستهلاك)	189
11	تحليل الصدمات (الصادرات والسعر)	190
12	تحليل التباين	192

مقدمة

الغذاء؛ حق انساني، وحاجة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، لذا نجد أولى اهتمامات الدول السلي وراء تأمينه بشتى الطرق؛ لكن تتفاوت هاته الاخيرة في توفير حاجيات مجتمعاتها منه، فبينما هناك فائض كبير في المنتجات الغذائية في الدول الغنية المتطورة (الدول الصناعية) نجد هناك قصورا كبيرا في الانتاج الغذائي في الدول النامية؛ التي يعادل سكانها ثلاثة اضعاف الدول المتطورة.

تعتبر السوق الدولية للقمح من أهم أسواق المواد الغذائية العالمية، إذ يدخل حوالي خمس الإنتاج العالمي في التجارة الدولية لهذه المادة بمختلف رتبها وأصنافها، وكونه يمثل أهم أنواع الحبوب استهلاكا لا يمكن الاستغناء عنه أو إحلاله كليا بأي من أنواع الحبوب الأخرى، لذا فمسألة تأمينه الدائم من طرف الحكومات يتطلب إما إنتاجا كافيا أو استيرادا يغطي النقص في الإنتاج المحلي.

اولت الجزائر اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي الذي يعد من اهم القطاعات الاستراتيجية، التي تسهم في تحقيق الامن الغذائي، خاصة في شعبة الحبوب والتي يصنف القمح منها الغذاء الأهم؛ تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، ذلك لأهميته الغذائية وتنوع استخداماته من جهة، وكونه محركا استراتيجيا في المبادلات الدولية من جهة أخرى، ما أعطاه ذلك الطابع التجاري والحيوي في العلاقات الدولية.

فالجزائر البلد الذي تحول من بلد مصدر للقمح ابان الفترة الاستعمارية الى دولة تحتل صدارة الدول المستوردة له اليوم رغم كل ما تتميز به من تنوع في مناخها وتربتها وشساعة المساحات الزراعية فيها؛ لم تحقق اكتفاءها بعد في العديد من المنتجات الزراعية على غرار القمح.

وضمن شعبة الحبوب فقد حاز القمح على النصيب الاهم من الدعم والتوسيع في مساحات زراعته ودعم مدخلات انتاجه والعديد من السياسات والبرامج الأخرى التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال لتحقيق الامن الغذائي؛ لكن ما تشير اليه الدراسات والاحصاءات يؤكد

استمرارية تذبذب انتاجه من جهة وضعف انتاجيته من جهة أخرى وعليه أصبح من الضروري في ظل هذه المعطيات التوجه نحو استيراده من الخارج، لمحاولة تغطية الطلب الداخلي الذي يفوق بكثير الإنتاج المحلي، وهو ما شكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة وهنا يبدأ التخوف من طبيعة العلاقات بينها كدولة مستوردة والدول الغنية المصدرة والمتحكمة في أهم مصادر الحياة لدى الانسان ألا وهو الغذاء؛ على رأسها القمح اهم المواد الغذائية الاستراتيجية التي تندرج ضمن سلاح الغذاء، أي أن سيادة الدول المستوردة لهذه المادة، معرضة للخطر في أي وقت، أو بمعنى آخر زيادة التبعية الغذائية لها.

تمثل الجزائر اليوم واحدة من بين اهم ثلاثة دول مستوردة للقمح في العالم؛ الامر الذي أعطاها وزنا ضمن الطلب العالمي، فاعتمادها على السوق الدولية سيضل قائما ضمن معادلة الطلب والعرض، ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمية له.

لذا فانه مما سبق ذكره حاولنا إبراز الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

– ما طبيعة العلاقة بين حجم الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح خلال الفترة (1980-2016)؟

لمعالجة هذه الإشكالية يتفرع من هذا السؤال الرئيسي الاسئلة التالية:

– هل السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر مكنتها من تخفيف حدة تبعيتها للغذاء؟

– ما اهم العوامل المتحكمة في حجم الواردات الجزائرية للقمح؟

– ما هو واقع الانتاج المحلي والعالمي من القمح؟

– ما اهم اسباب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح محليا وعالميا؟

– ما اهم متغيرات السوق العالمي للقمح؟

– **كيف** يمكن بناء نموذج قياسي اقتصادي لتبسيط علاقة الواردات الجزائرية بسوق القمح العالمية؟

للموضوع مجموعة من الفرضيات نحاول من خلال هذه الدارسة اختبار صحتها، من أهمها ما يلي:

– يشهد الاقتصاد الجزائري تبعية غذائية شديدة خاصة لمادة القمح رغم البرامج والسياسات المتجددة.

– خلافا للإنتاج المحلي للقمح فان تبادلاته في السوق الدولية من اهم المؤثرات في حجم الواردات الجزائرية له.

– يتاثر الإنتاج المحلي والعالمي للقمح خاصة بتغيرات مساحات زراعته ومعدلات انتاجيته.

– تجاوز حجم الاستهلاك للكميات المنتجة من القمح سبب استمرار وجود الفجوة الغذائية للقمح محليا وعالميا.

– تغيرات حجم الطلب والعرض؛ وتغيرات السعر العالمي، اهم العوامل المتحكمة في توازن السوق العالمي للقمح.

– وجود علاقة الطلب والعرض التي تربط السوق الجزائرية بالسوق العالمية للقمح تمكننا من تحديد طبيعة علاقة الواردات الجزائرية للقمح بالسوق العالمية واستعمالها لبناء نموذج قياسي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تجارة القمح ويعطي أفضل تقدير باستعمال الطرق الإحصائية ليمثل طبيعة العلاقة ويحدد مدى ارتباط وتأثر المتغيرين ببعضهما البعض.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط نوردها فيما يلي:

- محاولة الإلمام بواقع انتاج القمح محليا وعالميا؛

- معرفة حجم وأهمية عملية استراد القمح بالنسبة للجزائر؛
- التعرف على ميكانيزمات عمل السوق العالمي والمحلي للقمح؛
- الوقوف على اهم السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي وأثرها على محصول القمح خاصة.

أهداف الدراسة:

ان الهدف من هذه الدراسة كونها تتعلق بأكثر مادة غذائية أساسية في مائدة المجتمع الجزائري، والذي عجزت حتى اليوم الدولة الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي منه هذا بسبب عدم كفاية الطلب من الإنتاج المحلي يكمن في محاولة هذه الدراسة معرفة مدى اعتماد تلبية الطلب الداخلي من القمح على السوق العالمية وكذا معرفة أهمية الواردات الجزائرية للقمح بأحجامها الكبيرة والتي تتصدر مؤخرا المركز الثاني (2016-2017) من بين اهم الدول المستوردة للقمح عالميا وهل لها تأثيرًا على توازنات سوق القمح عالميا. خاصة وأن سيادة الدول المستوردة لها معرضة للخطر في أي وقت، وهذا ما ينطبق أيضا على الاقتصاد الوطني.

مبررات اختيار الموضوع:

اولا: أسباب ذاتية:

من أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى تناول هذا الموضوع دون غيره، هي الرغبة في سد النقص الملاحظ للدراسات القياسية، ومحاولة مسايرة التطور الذي عرفته نمذجة الظواهر الاقتصادية، كما أن ندرة وجود دراسات مشابهة لهذا الموضوع على المستوى الوطني حفزني أكثر لفتح باب البحث فيه، وإثراء هذا الموضوع من الدراسة.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

- أزمات الغذاء الحادة والمتتالية التي شهدها العالم خلال العقدين الاخيرين، خاصة في مادة القمح، وارتفاع ارقام الجوع والوفيات عالميا خاصة من فئة الاطفال.
- يعتبر الشعب الجزائري من اكثر الشعوب استهلاكا للخبز لذا فان التبعية الوطنية لدول اخرى في القمح رغم توفر الجزائر على جل شروط زراعته وتنميته الطبيعية يجعل من استقرارها الامني مهددا بين ضرورة تغطية الطلب عليه وضرورة استيراده من السوق الخارجية، لذا حتى يصبح في امكانها تحقيق اكتفائها الذاتي ستضطر حاليا لاستيراده بكميات كبيرة وبأسعار مرتفعة، لذا ما يجب عمله الان الدراسة الجيدة أو حتى التنبئية بعلاقة هذه السوق بالطلب المحلي، لتتمكن السلطات الجزائرية من رسم سياسة جيدة لعمليات استيراده لتفادي الوقوع في ازمات مستقبلية، ونرى انه من شأن هكذا دراسات تسهيل رسم هذه السياسات.

حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بعلاقة الواردات الجزائرية للقمح بالسوق العالمية خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2016 م؛ كانت هذه الفترة المحددة بغيت معرفة جميع التطورات التي صاحبة رسم سياسة الاستيراد في الجزائر حيث خلال فترة ما قبل التسعينات من القرن الماضي كان الاستيراد حكرا على الدولة، لكن خلال فترة ما بعد التسعينات أصبح الاستيراد ممكنا من طرف الخواص. كذلك اختيرت هذه الفترة من الدراسة لمحاولة إثراء الدراسة ببيانات وإحصائيات حديثة، والتي يمكن ان تكون قاعدة لمحاولة التنبؤ بمستقبلها واتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة. كذلك فانه من المعروف احصائيا وقياسيا انه كلما كانت فترة الدراسة طويلة كلما كانت نتائجها أكثر دقة.

منهج البحث وأدواته:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري للدراسة والاستانة ببض التقارير والاحصاءات المنشورة من طرف مختلف الهيئات الحكومية والادارية الدولية (دراسات منظمة التاون الاقتصادي والتنمية OCED، تقارير صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي WB، المنظمة الالمية للتغذية، وزارة الزراعة الأمريكية USDA.....) التي تحلل أوضاع الاقتصاد الزراعي الالمي انطلاقا من مؤشراته الاقتصادية الكلية والجزئية، كما نتمد على بض الالاقات الرياضية والماييير القياسية مزودة بالتحاليل البيانية وهذا ما تتطلبه مثل هذه الدراسات، ويتمد الجانب التطبيقي على المنهج الإحصائي والقياسي الكمي، للتمكن من تحليل النتائج من خلال الإحصائيات المتلقة بالموضوع وتفسيرها ومن أجل ذلك وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جال الالاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر (Engle et Granger 1987) وطريقة جوهانسن وجسليوس (Johansen et Juselius 1990) إضافة إلى منهجية السببية لـ Granger بتحليل الالاقة بين الواردات الجزائرية للقمح والسوق الالمية، وذلك بالاستانة ببض البرامج المالوماتية المتخصصة في الإحصاء : EXELS, , EVIEWS (9)

الدراسات السابقة:

تد الدراسات السابقة من أهم الركائز الالمية التي يتمد عليها الباحث بد تحديد واختيار مشكلة البحث، فالاستانة بالأبحاث السّابقة تكمن في إعطاء الباحث مرفةً بتاريخ تطوّر الموضوع، وتفتح عينيه على نقاط لم يكن ليلتفت إليها وقد تكون نقطة بداية لبحث جديد، فهناك عدة دراسات عالجت سوق المواد الغذائية بما فيها شبة القمح، والتي منها:

Modèle de l'économie mondiale de blé: L. Fulponi-Beglin

(نموذج الاقتصاد العالمي للقمح) سنة 19987/1986م – فرنسا- والذي تضمن تحليلا لاهم متغيرات السوق العالمية للقمح ومدى تاثير العلاقات السياسية الدولية على تغيرات السوق الدولية للقمح بصورة مختصرة ليطرح بعدها نموذجا قياسيا معتمدا فيه على جملة من المعادلات الانية لمحاولة بنائه لكن لم تتضمن الدراسة المنشورة الشرح المفصل او التحليل الاقتصادي لهذا النموذج.

بلالطة مبارك: دراسة تحليلية اقتصادية قياسية لبعض نواتج المحاصيل الزراعية في الجزائر، جامعة الجزائر، نوقشت سنة 1998، حيث ركز الباحث على دارسة دوال الإنتاج الزراعي وبصفة خاصة إنتاج الحبوب وبصورة أخص إنتاج القمح، وما ينطوي عليه ذلك من دراسة تأثير تغير كل من مقادير المدخلات الزراعية كمتغيرات مستقلة في مقدار ناتج الحبوب أو القمح كمتغير تابعة.

غازي نورية: "**التجارة الدولية للقمح**" سنة 2011/2010م دراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه-جامعة تلمسان- وتهدف هذه الدراسة الى دراسة خصائص سوق القمح العالمية مع تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في اختلاله بالإضافة الى تحديد المتغيرات المؤثرة في القدرة التنافسية للمصدرين الرئيسيين للقمح ودراسة تأثير تجارة القمح في العلاقات الدولية وقد اقتصرت الباحثة على الدراسة الوصفية التحليلية دون الدراسة القياسية لهذه السوق. وخلص البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

* الازمة الغذائية العالمية هي نتيجة مباشرة لتحرر الأسواق والسياسات الغذائية الزراعية المنتهجة من قبل الدول الكبرى المنتجة للقمح؛

* الازمة الغذائية العالمية لا ترجع الى عجز في الإنتاج وانما لأسباب سياسية نتيجة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على سوق القمح؛

* تتميز السوق العالمية للقمح بعدم الاستقرار في المدى القصير بسبب عدم القدرة على التنبؤ بحجم الإنتاج بين فترة الزراعة والحصاد والذي من شانه ان يتأثر بعدة عوامل أهمها المناخ وهذا ما يؤثر على حجم المعروض العالمي ومنه الأسعار؛

* عدم القدرة على التنبؤ بالأسعار على المدى القصير والمتوسط.

طويطو محمد "دراسة تحليلية وقياسية لسوق القمح الجزائري للفترة (1980-2006)" رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير سنة 2008/2007 – بالمعهد الوطني للتخطيط والاحصاء- والتي طرح فيها نموذجا قياسيا مبنيا على نموذج المعادلات الانية. والذي خلص الى النتائج التالية:

- هناك نقص مستمر في مساهمة القطاع الزراعي في تشكيل الناتج الوطني، وهذا الانخفاض كان من جهة نتيجة لانخفاض متوسط إنتاجية الهكتار؛ إذ لم يتجاوز معدل تغطية الاستهلاك المحلي من الإنتاج الوطني من هذا المنتوج سوى 42 % سنة 2006؛ بالرغم من الإصلاحات الزراعية التي كانت، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود والمتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

بوعافية سمير: دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة (2014/1984)؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، نوقشت سنة 2016 بجامعة محمد بوضياف -المسيلة- اهتمت هذه الدراسة بتحليل مجمل العوامل المؤثرة في استيراد القمح من منظور اقتصادي، وهذا من خلال الوقوف على العوامل الأكثر تأثيرا على فاتورة الاستيراد وبالتالي محاولة إعطاء تفسير علمي لتطورات واردات القمح وذلك من خلال وضع نموذج قياسي مفسر لدالة الواردات والذي يمكن من التنبؤ بقيم الظاهرة مستقبلا وبالتالي التعرف على مستقبل واردات القمح في الجزائر والتحكم في هذه الفاتورة من طرف السلطات مستقبلا. والذي خلص الى النتائج التالية:

• تتأثر الواردات بمجموعة من العوامل أهمها: الدخل الوطني، الأسعار النسبية، سعر الصرف، الصادرات، احتياطات الصرف الأجنبي.

• نموذج التنبؤ يقر بارتفاع كمية الواردات من القمح خلال الفترة (2018/2015) هذا ما يدل على استمرارية التبعية الغذائية من هذه المادة.

قريد مصطفى: استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر(2012/1987)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، نوقشت سنة 2016، جامعة فرحات عباس –سطيف– كان الهدف من هذه الدراسة هو تشخيص الوضعية الحالية لشعبة القمح من خلال محاولة تقدير دالة الإنتاج للنوعين منه خلال الفترة 1987–2012 بالجزائر، كذا لقد هدفت هذه الدراسة لحصر مختلف العوامل المؤثرة على إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين، وتحقيقا لهذا الهدف انصب العمل التطبيقي منها على محاولة القياس الكمي للعلاقة التي تربط بين إنتاج القمح بنوعيه وعوامله، حيث خلصت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

• معظم المشكلات التي تتخبط فيها شعبة القمح في الجزائر تعزى وبصفة أساسية لبداية تطبيق القانون 87–19 والتضمن ضبط كيفية تسيير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية بعد سنة 1987، فجملة الإجراءات المسطرة في إطاره وفي جملة القوانين الصادرة من بعده والهادفة لخوصصة القطاع الفلاحي أفرزت جملة من أشكال الاختلال المزمنة في مختلف فروع سياسية إنتاج الحبوب.

• إن الحصول على النموذج القياسي المعبر عن العلاقة السابقة أزال جميع الشكوك المتعلقة بالعوامل المحددة للإنتاج فيما يلي:

• أحسن تقدير للعلاقة الدالية التي تربط إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين هو من خلال اتخاذ نموذج كوب–دوغلاس غير المقيد كشكل لها، وهذا بعد تقديره في شكله الخطي

البسيط ثم تحويله للشكل الأسي، ذلك أن اتخاذ هذا الشكل مكننا من تضمينه عدد كبير من المتغيرات وبالتالي اختبارها، وهو ما يشير إلى أن العلاقة السابقة تتخذ الشكل الأسي.

مكانة الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة:

ما يمكن استنتاجه من الدراسات السابقة انها درست العديد من المتغيرات المتعلقة بسوق القمح سواء على المستوى المحلي أو العالمي وتعددت الدراسات من دراسات وصفية ودراسات قياسية تحليلية حتى الدراسات التنبئية، لكن ما تحاول هذه الدراسة اضافته هو إيضاح العلاقة بين السوقين المحلي والعالمي لشعبة القمح وكون السوق الجزائرية تعتمد اعتمادا شبه كليا على الواردات لتغطية الطلب الداخلي من القمح لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين وتبيان ايهما يؤثر في الاخر هل الواردات الجزائرية من القمح كون الجزائر من أولى الدول المستوردة بكميات هائلة تؤثر على السوق العالمي لأنها لها وزنها في الطلب العالمي والذي نعلم نظريا ان تغيرات الطلب تؤثر على العديد من المتغيرات الأخرى والتي أهمها التغيرات التي يحدثها على كل من العرض والسعر، أو هل يمكن ان يكون التأثير في الاتجاه المعاكس فيتحكم السوق العالمي للقمح في الواردات الجزائرية للقمح لأنها لا يمكنها الاستغناء عنه.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واستنادا إلى الفرضيات المقدمة قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول:

الفصل الأول بعنوان: **دراسة تحليلية لسوق القمح في الجزائر واستيراده؛** من خلال هذا الفصل نحاول التطرق الى زراعة القمح واهميته الغذائية والتجارية واهم متطلبات زراعة، كما نبين اهم تطورات القطاع الزراعي في الجزائر واهم القوانين السياسات والبرامج المنتهجة لتطوير هذا القطاع ورفع انتاجه ثم التطرق الى تطورات حجم الانتاج الجزائري من القمح وأسباب تذبذبه ثم دراسة تطورات حجم الاستهلاك المحلي واهم عوامل زيادته ثم نمر لنتعرف

على تطورات حجم الواردات وأهم ما يسبب زيادتها المستمرة. واهم العوامل المسببة في تذبذبه وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح.

الفصل الثاني بعنوان: **دراسة تحليلية للسوق العالمية للقمح؛** من خلال هذا الفصل نحاول معرفة تغيرات كل من المبادلات العالمية للقمح من صادرات وواردات وكذا اهم ما يؤثر في تغيرات كل من الاستهلاك وحجم مستويات المخزون العالمي من القمح ثم التطلع على تطور أسعار القمح العالمية واهم أسباب ارتفاعها المستمر واهم العوامل المتحكمة في تجارة شعبة القمح في العالم.

الفصل الثالث: محاولة نمذجة علاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح: نحاول في هذه الدراسة الاعتماد على نموذج التكامل المشترك من خلال برنامج Eviews لمحاولة معرفة طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرين وأي من المتغيرين يؤثر في الاخر.

الـفـصل الأول

دراسة تحليلية لسوق القمح في الجزائر واستيراده

تمهيد:

إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة. ذلك أن الجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بعدد سكان يتجاوز 30 مليون نسمة، وبفاتورة متوسطة تقدر بـ:3 مليار دولار سنويا.

ورغم ان الجزائر اولت اهتماما كبيرا للقطاع الفلاحي من خلال عدة تغييرات وبرامج في مجال التنمية الزراعية، اذ عرف تطور القطاع الفلاحي منذ الاستقلال عدة محاولات وبرامج لتطويره والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية فيه؛ لكن رغم هذه الجهود ظل العجز امام تحقيق الامن الغذائي للفرد الجزائري كبيرا؛ للكثير من المواد الغذائية والتي في طليعتها مادة القمح اذ تعد احدى اهم مصادر الكربوهيدرات التي يعتمد عليها في غذائه اليومي والتي تدخل في كثير من المنتجات الغذائية والصناعية، وهنا لا تجد الحكومة الجزائرية غير اللجوء الى عملية الاستيراد لتغطية الطلب المحلي من هذه المادة الحيوية، لكن هذه العملية تحيطها العديد من العوامل، التي حالت دون الاستغناء عنها لتلبية هذا الطلب ووضع حد للتبعية شبه الكلية، هذا ما عمق الهوة بين إمكانية تغطية الطلب من الإنتاج المحلي وبين اللجوء للاستيراد من الخارج، والذي اصبح امرا حتميا حتى ان التوجه نحو التفكير دوما في الاعتماد على الأسواق الخارجية اصبح لا مفر منه في ظل المحاولات الفاشلة لتحقيق الامن الغذائي محليا، وعلى العموم فهي تكشف عن هذه الأزمة العميقة في قطاع الفلاحة، هذا ما نحاول التعرف عليه في هذا الفصل اضافة الى التطرق لتطور انتاج القمح، تطور استهلاكه وتخزينه ومدى مساهمة الانتاج المحلي من القمح في تغطية الطلب المحلي، وكذا معدلات الاستيراد التي تبين مدى التبعية الغذائية في مادة القمح الاستراتيجي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر

القمح أحد المنتجات الزراعية، والذي يتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في باقي المنتجات والتي من شأنها التأثير على حجم الإنتاج والإنتاجية على المدى القريب أو البعيد. زراعته ومردوديته تختلف من منطقة إلى أخرى متأثرة بعدة عوامل (طبيعة الأرض، المناخ، التطور التكنولوجي...)، وهذا ما يفسر تعدد أصنافه واستعمالاته وكذا قيمته الغذائية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول زراعة القمح واهميته

يعدّ القمح طليعة المحاصيل الاستراتيجيّة العالمية بحكم أهميّته الغذائيّة التّي تشكّل مصدراً غذائياً لأكثر من35% من سكان العالم؛ وهو من أهم محاصيل الحبوب.

أولا: نبتة القمح وتاريخها

يحتل القمح مكانة مميزة في حياة البشر فهو يمثل مصدرا أساسيا لتغذية الانسان منذ ان عرف الزراعة ومارسها وهو ما جعل القمح يغطي أكبر مساحة مزروعة على سطح الأرض بالمقارنة مع المحاصيل الغذائية الأخرى...

1. تعريف نبتة القمح[1]:

القمح ينتمي إلى الفصيلة النجيلية (Gramineae) والجنس (Triticum) وهو نبتة حولية وحيدة الفلقة، والقمح نوعان قمح صلب قاس توجد في نواة خلاياه 28 صبغية والذي يتنج عن طحينه مادة السميد، وقمح لين توجد في نواة خلاياه 42 صبغية وينتج من طحنه مادة الدقيق، فهو ينتمي إلى مجموعة الغلال أو حبوب الغلال. وتضم هذه المجموعة أيضاً الغلال الأخرى المهمة مثل: الأرز والذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة والشوفان...؛ ازهار القمح ثنائية الجنس مجمعة في سنيبلات يصل عددها الى حوالي 20 في السنبلة الواحدة ويمكن ان يختلف العدد باختلاف الأصناف والعوامل البيئية المحيطة. نباتات القمح الصغيرة تتميز بلونها الأخضر الزاهي، وتبدو مثل النجيل، ويتراوح طول النبات من 0,6-1,5م. وهي تتحول إلى لون بني مائل إلى الاصفرار عندما تنضج.

[1]- محرزية ايت عمار، زراعة القمح، وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي، تونس، 2007، ص05.

2. تاريخ ظهورها:

القمح عشب برّي نما أولاً في بلاد ما بين النهرينِ في آشور والشام قبل10000 سنةٍ تقريباً (أي بحدود عام 6700 قبل الميلاد). وجدت أقدم آثار للقمح المزروع في العالم في منطقة تل أبو هريرة في محافظة الرقة في سوريا .

تم تقسيم الموطن الأصلي لمجموعات القمح حسب (Vavilov 1934) ,إلى ثلاث مناطق[1]:

- منطقة سوريا وشمال فلسطين: تمثل المركز الأصلي لمجموعة الأقماح الثنائية.
- المنطقة الأثيوبية: تعتبر المركز الأصلي لمجموعة الأقماح الرباعية.
- المنطقة الأفغانية– الهندية: حيث تعد المركز الأصلي لمجموعة الأقماح السداسية.

استعمل السكان الأوائل القمح لصناعة الخبز الذي صنع بالبدء من خليط ذرات القمح الخشنة مع الماء ومع مرور الزمن طور الإنسان القديم طريقة لسحق حبوب القمح الخشنة للحصول على ذرات ناعمة عندما تخلط مع الماء تعطي خبزا أفضل (الخبز القديم كان يسبب مشاكل للأسنان وللمعدة أثناء الهضم)[(2)] طَحْن القمح قديماً عبر وضع حبات القمح بين الأحجار أَو العجلات الصلبة وكان نادراً ما يخلوا بيت من أحجار الرحى ثم عبر مرور الزمن قام الإنسان بصنع مطاحن كبيرة مخصصة لأهل المدينة أو البلدة الواحدة (100 قبل الميلاد) وكانت عملية تدوير حجار الرحى تتم باستخدام العبيد أو البهائم أو بقوة المياه ولم تطور صناعة الطحين منذ ذلك الوقت حتى اكتشاف المطاحن الهوائية التي تعتمد على قوة الرياح لدفع عجلات الطحن (1000م)، مما زاد في جودة ونعومة ذرات الطحين، ولكن التطور الحقيقي حدث منذ اكتشاف المحرك البخاري وازدياد اعتماد

[1]- بلحيس إيمان: دراسة مورفوفيزيولوجية وبيوكيميائية لنبات القمح الصلب المزروع في الجزائر Desf durum.) Triticum (صنف. melanopus) ، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في بيولوجيا و فيزيولوجيا النبات تخصص الأسس البيولوجية للإنتاج النباتي، جامعة قسنطينة1، 2014/2013، ص01.

[2] –https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%AD, consultée le: 12 /03/2014

الإنسان على الآلات الميكانيكية في الصناعة الحديثة، فقام بصنع المطاحن الضخمة التي تعطي كميات كبيرة من الطحين وبجودة لم تكن متوفرة قبلاً (ذرات أنعم، رطوبة أقل، وقت وجهد أقل). (المخترع الأمريكي ومركب الطواحين البخارية أوليفير إيفانس أول من قام بتَطبيق مكننة الطحن في1785 م) وحتى أن إيفانس هو الذي أعطى الإذن بإجراء التحسينات على طاحونتِه إلى توماس جيفرسون في 1808 م، وبحلول 1870 م تَطلّبت الطواحين أقل مِن ثلاث عمال لإنجاز عملية الطحنK وقد تم احلال الطواحين الكهربائية السريعة؛ ثم دخلت السلندرات التي تعمل حاليا في معظم المطاحن الحديثة ويتم طحن القمح، وقبل الطحن يتم ضبط درجة الرطوبة لحبة القمح.(1)

3. التركيب:

تتكون الأجزاء الرئيسية لنبات القمح الكامل النمو من الجذور والساق والأوراق والقمة (النورة السنبلة). وللقمح نوعان من الجذور، ابتدائية وثانوية. تنمو من ثلاثة إلى خمسة جذور ابتدائية تمتد حوالي3,5 إلى 7,5سم تحت سطح التربة، وتعيش هذه الجذور عادة لمدة ستة إلى ثمانية أسابيع فقط. وعندما يبدأ الساق في النمو خارجًا من التربة، فإن الجذور الثانوية تتكون تحت السطح مباشرة، وهي أكثر سمكاً ومتانة من الجذور الابتدائية، وتثبِّت النبات بإحكام في التربة. ويقع معظم المجموع الجذري في الطبقة العليا من التربة لعمق 38 –50سم. وإذا كانت التربة خفيفة، فقد ينتشر المجموع الجذري لعمق يبلغ 210سم.

ومعظم نباتات القمح لها ساق رئيسية وعدّة سيقان فرعية تسمّى خلْفَات (أشطاء أو ساق طارئة تنشأ في ساق الزرع)[2]، ولكلّ ورقة في نبات القمح غمد ونصل. يلتفّ الغمد حول الساق أو الخلْفَة، أما النصل الطويل المسطّح الرفيع فيمتد من قمّة الغمد. ويقع كل نصل على الجانب المقابل من السّاق الذي يوجد به النصل الذي تحته مباشرة. تسمى قمة نبات القمح السنبلة، وتتكون في أعلى كل ساق رئيسية وخَلْفة.

[1] – اشراف محمد شفيق غربال: القمح، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، دار الشعب، مصر، 2009.

[2] – حسين علي الموصللي: **الحبوب الغذائية**، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2006، ص36.

وتتركب السنبلة من ساق متعددة المفاصل وتحمل مجاميع من الأزهار، تسمى السنيبلات، تتفرّع عند كل مفصل، وتحتوي كل سنيبلة أولية على حبة قمح مغلّفة في قشرة. ولكثير من أنواع القمح شعر خشن صلب يسمى الحسك أو السفا يمتد من السنبلات. وتحمل سنبلة القمح النّموذجية من 30 إلى 50 حبة. يبلغ طول حبة القمح عادة من 3 إلى 9ملم، ولها ثلاثة أجزاء رئيسية هي: النّخالة، والسويداء، والجنين[1].

فالنخالة أو غطاء البذرة تُغطي سطح الحبّة وتتكوّن من عدّة طبقات، وتُشكل ما يبلغ حوالي 14% من الحبَّة. وفي داخل النّخالة توجد السويداء والجنين. وتُشَكّل السويداء الجزء الأكبر من الحبة، أي حوالي 83%. أما الجنين، فيكوّن 3% فقط من الحبة، وهو جزء البذرة الذي ينمو إلى نبات جديد بعد زراعتها[2].

الشكل (01): تركيبة سنبلة وحبة القمح

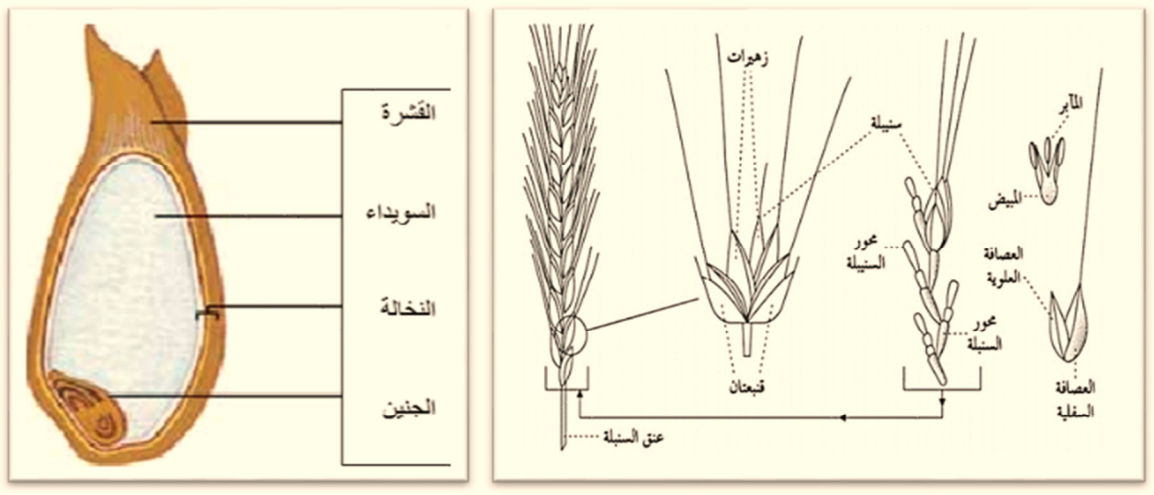

المصدر: بن جامع عبد الله، المحتوى الكيميائي لأوراق وبذور أصناف من القمح الصلب Desf durum Triticum النامية تحت ظروف الاجهاد المائي والمعاملة بالأوكسجين AIA نقعا و رشا، رسالة ماجستير قسنطينة، 2008.

ثانيا: اصناف القمح واستخداماته

[1]- بلحيس إيمان: مرجع سابق، ص04.

[2]- ايمان مسعود: اساسيات المحاصيل الحقلية وانتاجها، جامعة حماه، سورية، دون سنة نشر، ص02.

لنبتة القمح قيمة غذائية عالية سواء من حيث الطاقة او من خلال تركيبته الغذائية والذي سمح للإنسان مع تطور ابحاثه في المجال الزراعي أيضا بتطوير أنواع عديدة منه تعددت معها استخداماته.

1. القيمة الغذائية للقمح

تشكّل حبوب القمح نحو 20% من أغذية الطاقة لسكّان الكرة الأرضيّة، إذ تتميّز عن غيرها من الأغذية النباتية باحتوائها على البروتين النباتي (الغلوتين gluten)، والذي يسمح للعجينة المتخمّرة بالانتفاخ وبصنع خبز متخمّر ناضج. تتباين بشدّة أهميّة حبوب القمح وثقلها في غذاء الإنسان حسب المنطقة الجغرافية، ففي أوربا وروسيا توفر أكثر من 30% من أغذية الطاقة، وفي بعض الأقاليم تشكّل أقل من 20%، ويتفوّق طلب الأمريكيين للقمح على أي مادة غذائية أخرى.

الجدول رقم (01) متوسط التركيبة الغذائية ل 100غ من القمح

العناصر	بروتين	غلوسيد	لبيد	كلسيوم	حديد	منغنيز	مغنيزيوم
الوزن	10.5 غ	9.6 غ	1.5 غ	40 ملغ	10,5 غ	140 ملغ	4 ملغ
العناصر	**فوسفور**	**بوتاسيوم**	**ريبوفلفين**	**ثيامين**	**زنك**	**فوسفور**	
الوزن	3 ملغ	300 ملغ	450 ملغ	0.2 ملغ	0.4 ملغ	3 ملغ	

المصدر: مصلحة الزراعة بالولايات المتحدة [1]

إن حبوب القمح الكاملة غنية بأهم المواد الغذائية الموضحة بالجدول(01) التي تشمل النشاء والبروتين، كما ان نخالته تحتوي على فيتامينات E ومجموعة الفيتامينات B (1و2 و6) والنياسين والريبوفلفين والثيامين...، كما تحتوي أيضاً على معادن أساسية مثل الحديد والفسفور..، وتحتوي الحبوب الكاملة للقمح الشتوي الأحمر القاسي الأفضل استعمالا

[1]– مصلحة الزراعة بالولايات المتحدة: **تركيب الأغذية (خام، مصنعة، مجهزة)**، دليل الزراعة رقم 8، إدارة البحث الزراعي، الولايات المتحدة الامريكية، 2006، ص2.

في صناعة دقيق القمح نحو 71.7% كربوهيدرات، و12.5% ماء، و12.3% بروتين خام، و1.8% دهن. ويفتقر الدقيق الأبيض (السويداء) الذي يحتوي على الجلوتين والنشاء إلى الفيتامينات والمعادن التي توجد في النخالة wheat bran وهي الغلاف القوي الذي يكسو الحبة والجنين[1].كما تحتوي حبة القمح ما بين (11.5%_9.8%) من الماء.

وطبيا ثبت أن تناول الخبز الأسمر المصنوع من الحبوب بكاملها يقي من شر مرض البري بري (التهاب الأعصاب)، كما يوفر القوة والنشاط ويساعد على تحسين الإخصاب لوجود الفيتامين (و . E) فيه. أما الخبز الأبيض المصنوع من الدقيق الخالي من النخالة فهو خال من الفيتامينات والمعادن.

كما تحتوي الطبقة الخارجية للقمح على الفسفور الذي يغذي الدماغ والأعصاب، إضافة إلى الحديد والكالسيوم الذي يساعد على بناء العظام وتقوية الأسنان، وعناصر مغذية أخرى تفيد في تقوية الشعر ووظيفة الغدة الدرقية وتكوين الأنسجة والعصارات الهاضمة.

وفي اسواق القمح العالمية كلما ارتفعت نسبة احتوائه من البروتين كلما ارتفع سعره.

2. أصناف القمح

ان التصنيف الأساسي للقمح يتمثل في نوعين أساسيين هما القمح الصلب triticum durum desf والقمح اللين triticum aestivum، والذي كل صنف منهما يحتوي أنواعا عدة حسب أماكن تواجده وظروف انباته وكذا الحال في الجزائر والتي تنتج القمح الصلب خاصة تختلف انواعه بين المحلي والمستورد وهي مرتبة حسب الرتب التي تحتلها من حيث الزراعة في الجزائر كما يلي[2]:

[1] – Organisation des Nations Unites pour l'alimentation et l'agriculture (FAO): **The State of Food Insecurity in the World 2010**, Roma, 2010,p 2.

[2]- بن جامع عبد الله: **المحتوى الكيميائي لوراق وبذور أصناف من القمح الصلب Desf durum Triticum.النامية تحت ظروف الاجهاد المائي والمعاملة بالاوكسين AIA نقعا و رشا**، رسالة ماجستير قسنطينة، 2008، ص06.

mexicali, waha, cocorit, gta x dur,semito, bousselm, bni mestina, sigus, bidi17, mohamed ben bachir, hedba, arz, oued zenati, vitron, hourani, sahel……

3 استخدامات القمح:

إن الاستخدام الشائع للقمح هو غذاء للإنسان فيما يتعلق بالبذور بشكل مباشر(الخبز) أو غير مباشر، وكعلف حيواني بالنسبة للبقايا والمخلفات وبشكل محدود البذور في الدول الصناعية. لكن هناك استخدامات حديثة تتزايد يوما بعد يوم. وفيما يلي نذكر أهم استعمالات القمح:

1.3. القمح كغذاء للإنسان:

يعد القمح أكثر الأغذية أهمية لما يزيد على ثلث سكان العالم نظراً لأنه يدخل في عمل معظم الوجبات بصورة أو بأخرى، إذ يؤكل القمح بدرجة رئيسية في الخبز والبسكويت، والكعك، والفطائر الحلوة. الكسكسي والبرغل وغيرها من والأطعمة الأخرى، زادته هذه الأهمية احتوائه على نسبة مهمة من البروتين حيث نجد أن القمح الذي يحتوي على نسبة بروتين أقل من 10% يوجه إلى صناعة الكعك والفطائر والبسكويت، وإذا كانت هذه النسبة تتراوح بين 9% و12% فإنه يوجه لصناعة الشاباتي والنودلز، أما إذا احتوى القمح على نسبة أكبر من 12% وجه لصناعة المعكرونة والخبز، من أهم منتجات القمح استهلاكا نجد دقيق القمح، الباستا وأغذية الافطار.

- **دقيق القمح:** يُصنع دقيق القمح الكامل من كلّ الحبة، ولهذا فإنه يحتوي على المواد الغذائية الموجودة في كل أجزائها. ولإنتاج دقيق أبيض، يقوم أصحاب المطاحن بطحن الجزء الرخو الأبيض الداخلي من الحبوب فقط الذي يطلق عليه السويداء (الإندوسبيرم) وهو الذي يحتوي على الجلوتين وجميع النشاء تقريبًا الموجود في الحبَّة[1]. والدقيق الأبيض يفتقر

[1] – Institut National De La Recherche Agronomique de france: **Le grain de blé - composition et utilisations** (http://www.inra.fr), INRA éditions, 2000, pp15_16.

إلى الفيتامينات والمعادن التي توجد في النخالة؛ أي الغلاف القوي الذي يكسو الحبة والجرثومة أو الجنين (مرحلة ما قبل التطور). وفي الولايات المتحدة، وكندا وعدد من الدول الأخرى يضيف أصحاب المطاحن والخبّازون فيتامينات ب والحديد إلى معظم الدقيق الأبيض لرفع قيمته الغذائية، ويسمى الدقيق المدعم [1].

- **الباستا:** يعد القمح المكوّن الرئيسي في المعكرونة، والإسباجتي، والأشكال الأخرى من الباستا. وتصنع معظم الباسْتا من السِّيمولينا، وهي حبوب قمح المعكرونة خشنة الطحن. ويُضيف صُنّاع منتجات الباستا ماء ومكونات أخرى إلى السيمولينا لتكوين قوام عَجيني سميك أو عجينة، ثم يضغطون هذه العجينة بقوّة خلال آلات تُشَكِّلها إلى معكرونة، وشعرية، وإسباجتي، وأشكال أخرى[2]

- **أغذية الإفطار:** تُصنع كثير من أغذية الإفطار من القمح. وحبوب الإفطار الجاهزة التي تحتوي قمحًا تشمل رقائق النخالة والقمح المنفوخ والبسكويت ورقائق القمح. أما حبوب الإفطار المطبوخة التي تُصنع من القمح فتشمل: كسرات القمح، والحبوب الممتلئة (حبوب منبتة بالنقع في الماء) والقمح الملفوف، والقمح الكامل.

2.3. **القمح كعلف للحيوانات:** تستخدم بعض أجنة القمح والردة التي تُنتج بعد طحن الدقيق الأبيض في أعلاف الدواجن والماشية والطيور والاسماك، كما تقدم حبوب القمح علفاً لحيوانات المزارع عندما تكون التغذية به إقتصادية أو قد يتضمن قمحًا غير صالح للطحن.

3.3. الاستخدام الصناعي للقمح:

للحبوب أهميّة متنامية في الصناعة وللقمح منها على وجه الخصوص عدة استخدامات نذكرها فيما يلي:

---

1 – Ears of plenty : **The story of wheat**, The Economist, December 24th 2005, pp 28-30.

2 – Heiser Charles B: **Seed to civilisation. The story of food**, Harvard University Press, Harvard Mass. 1990.

- إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول) بديل البنزين حيث تم استخدام كميات كبيرة من محصول القمح مؤخرا في إنتاج الإيثانول الحيوي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود، ومن أجل الحفاظ على البيئة أيضا وكلها تنطوي على مخاطر جمة على الأمن الغذائي العالمي؛[1]
- استخراج النشاء الذي تصنع منه المواد اللاصقة التي تستخدم في لصق طبقات الخشب الرقائقي؛
- تجفف سيقان نباتات القمح لعمل القشّ الذي تصنع منه أوراق الجرائد والكرتون كما يمكن أن يجدل إلى سلال وقبعات وتصنع منه ألواح للصناديق وإنتاج السماد الطبيعي، كما يستخدم كأحد مكونات مواد البناء لصناعة الطوب؛[2]
- تستخدم الأغلفة الخارجية لحبوب القمح في تلميع المعدن والزجاج؛
- يستعمل الكحول الذي ينتج من القمح في تصنيع المطاط الصناعي وورق الزينة ومنتجات أخرى.

4.3.القمح كعلاج:

إذ يُعتبر القمح علاجاً مهما في الطب البديل، فبراعم القمح تستخدم علاجاً للأشخاص الذين يعانون من نقص الفيتامينات وأهمها فيتامينB12 ، كما تعتبر دواءً مضاد للأكسدة، أّما زيت القمح يحتوي على فيتامين E الذي يساعد على تخثر الدم وتنظيم وتنشيط الدورة الدموية، واحتوائه على الفيتامينات الأخرى التي تحافظ على نضارة البشرة وكثافة الشعر، كما أنّ حبوب القمح تستخدم للأشخاص الذين يعانون من فقر الدم لاحتواء حبوبه على عنصر الحديد.[3]

---

[1] – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2011.

[2] – Saltini Antonio: **I semi della civiltà. Grano, riso e mais nella storia delle società umane**, Prefazione di Luigi Bernabò Brea, Avenue Media, Bologna, 1996.

[3] – سميحة ناصر خليف، **أنواع القمح**، نقلا عن:
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD بتاريخ: 2017/10/29.

5.3.إستخدامات أخرى:

يُعد القمح كذلك مصدرًا لمواد معينة تستعمل لتحسين القيمة الغذائية، أو طعم الأغذية، إذ تُضاف أجنة القمح الغنية بالفيتامينات، وزيت بذرة القمح إلى بعض حبوب الإفطار، وأنواع الخبز المميزة، والأغذية الأخرى. كما يستخدم حمض الجلوتاميك الذي يتحصل عليه من القمح، في عمل جلوتامات أحادية الصوديوم، وهو ملح ذو نكهة خفيفة جذابة، إلا أنه يُظهر نكهة الأغذية الأخرى.

ثالثا: زراعة القمح ومعوقاتها

نحاول من خلال ما يلي التعرف على مراحل نمو وتكاثر نبتة القمح وأهم شروط نجاح زراعتها ونضجها والتعرف على أبرز العوامل التي تتحكم في جودة المحصول منذ زراعته حتى حصاده، ثم نلقي الضوء على اهم صعوبات ومعوقات انبات وتكاثر القمح .

1. النمو والتكاثر:

تبدأ حبة القمح في امتصاص الرطوبة والانتفاخ بعد فترة قصيرة من زراعتها. فتظهر الجذور الأوّلية، ثم تبدأ الساق في النمو تجاه سطح التربة. وبعد أسبوع إلى أسبوعين، يظهر النبات الصغير فوق الأرض، وفي أقل من شهر، تظهر الأوراق والخلفة كما تبدأ الجذور الثّانوية في النّمو.

وفي الربيع، عندما يكون الجو مناسبًا، تمتد السيقان، من أغمدة الأوراق، ثم تظهر القمم على الخلفة بعد ذلك بقليل. وبعد بضعة أيام من بزوغ السنبلة من الغمد، تلقح الأزهار ثم تتحول إلى حبات قمح. وتلقح كل زهرة قمح نفسها عادة، وأحيانًا تحمل الرياح حبوب اللقاح من زهرة وتلقح زهرة أخرى. يعرف القمح بتأقلمه

يصبح القمح تام النضج بعد حوالي 30–60 يومًا من الإزهار تبعًا للظروف الجوية. وخلال فترة النضج تزداد الحبوب في الحجم وتتصلب تدريجياً إلى أن يصبح النبات كلّه جافًا

ويتحول لونه إلى بني مائل للاصفرار. وقد يكون لون الحبوب الناضجة أبيض، أو أحمر، أو أصفر، أو أزرق، أو بنفسجياً، تبعًا لصنف القمح.

2. الظروف المناخية:

الظروف المناخية الجافة بعض الشيء، والمعتدلة، هي الأكثر ملاءمة لزراعة القمح. أما شدة الحرارة أو البرودة، أو المناخ الرطب جدًا أو الجاف جدًا، فتعد غير ملائمة لزراعة كل من القمح الربيعي والشتوي. فالظروف الجوية، بما فيها درجات الحرارة والأمطار، لها تأثير كبير في تحديد موسم زراعة القمح. ومن أهم أسباب تدهور المحصول الزراعي نضجه في وقت مبكر جدًّا أو متأخر جدًا، كما تعرض الزراعة المتأخرة للقمح الشتوي المحصول للتلف نتيجة للبرودة. وفي ما يلي نحاول أن نعرض تفاصيل أهم المتطلبات المناخية لزراعة القمح [1]

1.2 درجة الحرارة:

تمتد زراعة القمح على مساحات واسعة بين درجتي عرض 40 جنوب خط الاستواء وحتى درجة العرض 67 شمالاً، ويمر نبات القمح منذ زراعته وحتى نضجه وحصاده بمراحل متعددة ولكل مرحلة متطلباتها.

وتعد درجة الحرارة 5 درجة مئوية الدرجة الدنيا التي يبدأ عندها نمو النبات إلا أنه بالنسبة للقمح الشتوي فإن درجة الحرارة غالباً ما تكون بين 14–17 درجة مئوية، وربما يصل نبات القمح إلى مرحلة التفريع الجانبي قبل أن تنخفض درجة الحرارة إلى الحد الذي يتوقف عنده النمو شتاءً ثم يعود لينشط نموه مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الربيع في حال توفر الرطوبة الكافية في التربة ويسرع النبات في نموه عند درجات حرارة مثلى تتراوح وسطيا بين 23–27 درجة مئوية والعظمى 35 درجة مئوية أما إذا انخفضت درجة الحرارة

[1] – Organisation Des Nations Unies Pour L'alimentation Et L'agriculture (Fao): **Major Food And Agricultural Commodities And Producers - Countries By Commodity**, Fao.Org Accessed 2012-05-18, P1.

إلى أقل من 3 درجة مئوية فتتوقف عملية التفريع. أما أفضل درجة حرارة لتشكل السنابل فهي ما بين 20–23 درجة مئوية ويكون نبات القمح معرضاً للضرر خلال مرحلتي ظهور السنبلة والإزهار إذا ارتفعت درجة الحرارة ارتفاعاً كبيراً حيث ينتج عن ذلك ذبول الأزهار ويسوء المحصول بسبب انعدام التوازن بين عملية النتح وامتصاص الجذور للمياه من التربة، ويعرف ذلك بلفحة الحر، يظهر تأثير هذه اللفحة السلبي في حبة القمح إذ تصبح ضامرة متجعدة [1]. كما يؤدي انخفاض درجة الحرارة إلى ما دون درجة التجمد إلى جفاف بعض أجزاء النبات الخضرية، وتعد الحرارة اللازمة لنمو نبات القمح 25 درجة مئوية أثناء النهار وما بين 10–15 درجة مئوية خلال الليل وأي انخفاض في درجة الحرارة الليلية يؤخر مرحلة النضج إضافةً إلى كونها تؤدي إلى زيادة مساحة الأوراق الخضراء وتنقص من وزن الحبة. كما أن زيادة درجة الحرارة على 37 درجة مئوية خلال النهار تؤدي إلى نقص المردود في المادة الجافة وإنقاص كمية البروتين.[2] ويعد القمح من نباتات النهار الطويل يحتاج لفترة ضوئيّة أطول من الحدّ الحرج حتى تزهر. وتختلف النباتات اختلافاً واسعاً فيما بينها في طول الفترة الحرجة وفي حساسيتها لطول الفترة الضوئية.

2.2 المياه:

ترتبط مناطق زراعة القمح في العالم إلى حد كبير بالمناخات السائدة على سطح الكرة الارضية ومعظم اقماح العالم تلك التي تزرع بين خطي المطر (250–750 ملم) وهذه المناطق يقع معظمها في الاقاليم الجافة والرطبة والشبه رطبة، واكثر من 60% من الإنتاج العالمي يأتي من المناطق التي تكون كمية الأمطار فيها ما بين (300–600ملم)، هذا وتختلف كمية الامطار التي يحتاجها نبات القمح خلال مراحل نموه باختلاف درجات الحرارة وخصائص التربة، وتبرز أهمية أمطار شهري ديسمبر وجانفي كونها تمكن البذور من

[1] – بوشارب راضية: **مدى توازن الاحماض النووية والامينية في القمح الصلب (Triticum durum desf) النامي تحت الظروف الملحية**، مذكرة ماجستير في بيولوجيا وفيزيولوجيا النبات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص6.

[2] – علي حسن موسى: **المناخ والزراعة**، ط1، دار دمشق، دمشق، 1994، ص 176.

الإنبات وتشكل مخزوناً في التربة لنمو النبات وتطوره لأن فاعلية الأمطار تأتي في هذين الشهرين كبيرة بسبب انخفاض درجة الحرارة وقلة ما يتبخر من مياه الأمطار، كما تأتي أمطار شهر جانفي في الوقت الذي تتجه فيه السنابل نحو الارتفاع وبداية تضاعف النبات مما يزيد من احتياجاته للماء لكي يتجاوز مراحله الأساسية، والجفاف النسبي في وقت النضج لا يضر بالمحصول إذا كان مخزون التربة من الماء عالياً خلال شهر جانفي ومن المعلوم ان نبات القمح يظهر حساسية كبيرة للمياه في حال زيادتها عن الحاجة و خاصة في مرحلة الازهار.

تؤثر كمية المياه في طول فترة النمو وتختلف المدة الفاصلة بين مرحلة وأخرى طولاً وقصراً تبعاً لدرجة رطوبة التربة ففي حال انخفاضها من 60-80 % فإن المرحلة الفاصلة بين مرحلتي الإزهار والنضج تنخفض لعدة أيام كما أن تزايدها من 20-40 % يؤدي إلى تقارب مرحلتي ظهور السنبلة والنضج وقد دلت التجارب على أن وفرة الرطوبة الجوية تطيل حياة النبات الأمر الذي يؤدي إلى تأثره بجفاف الصيف المفاجئ أو أنه يؤدي إلى إصابة نبات القمح بمرض الصدأ (صدأ القمح).[1]

في كثير من دول العالم يزرع القمح اعتمادا على ماء المطر، وفي بلدان أخرى يزرع اعتمادا على الري من المياه الجوفية ومياه الأنهار.[2]

3.2 مظاهر السطح:

تتطلب زراعة القمح أرضاً مستوية نسبياً حتى يتمكن المزارع من استخدام الآلات الحديثة ويفترض في الأراضي التي يزرع فيها القمح أن تكون جيدة الصرف حتى لا تؤدي المياه الزائدة عن حاجة النبات إلى إتلافه وإصابته بمرض تعفن الجذور. وقلما يزرع القمح

[1] – بوشارب راضية: **مرجع سابق**، ص 8.

[2] – قاسم زكي: **إقتصاديات القمح والامن الغذائي**، مجلة التقدم العلمي (مجلة علمية فصلية)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد 73، 2011/08، ص 23.

في المنحدرات وفي حال زراعته على السفوح فلا بد من إنشاء المدرجات كما في بعض مناطق الصين.

تقع معظم الأراضي المستوية السطح داخل القارات وقد أسهمت هذه المناطق بأكثر من 50 % من المساحة المزروعة قمحاً في العالم، كما أن صادرات القمح الرئيسة في العالم تأتي من السهول التي يمكن الوصول إليها كسهول المسيسيبي ميسوري والنهر الأحمر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غرب كندا ووسط شرقي الأرجنتين وجنوب روسيا وفي حوض الدانوب وجنوب شرق استراليا.[1]

4.2 التربة والتسميد:

إن أفضل تربة ملائمةً لزراعة القمح هي التربة الطينية السوداء المختلطة بالرمال وجيدة الصرف بسبب تفكك جزيئاتها، كما في تربة التشرنوزيوم وهي من أخصب الترب لزراعته، وتنتشر هذه التربة في كل من اوكرانيا ومنطقة البراري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين، لأن هذه التربة تحتوي على كمية من المواد العضوية التي يحتاجها هذا النبات، أما الترب الملحية والرملية فهي غير صالحة لزراعة القمح. مهما كانت التربة خصبة فإن استمرار زراعتها لعدة سنوات بالقمح يضعف بانتاجيتها، كما حدث هذا لتربة اللافا في حوض كولومبيا ووادي النهر الأحمر في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا ينصح من أجل غلة جيدة باتباع الدورات الزراعية. ويلجأ المزارعون في المناطق القليلة الأمطار إلى زراعة الحقل مرة كل سنتين. وفي السنوات التي لا يزرع فيها القمح، تُترك الأرض بورًا حتى تتمكن من تخزين الرّطوبة.[2]

يحتاج نبات القمح في كثير من الأحيان إلى تدعيم نموه بإضافة الأسمدة للتربة (الأسمدة)، حيث تساهم هذه الأسمدة في تحسين خصائص التربة البيولوجية والفيزيوكيميائية

[1] – علي حسن موسى: **مرجع سابق**، ص177.

[2] – http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%AD , Consulté le 15/02/2012, p6.

* – تقاوى الشيء هو ما يتم وضعه في التربة حتى ينمو ويعطى النبات الكامل.

مما يسهل إمتصاص العناصر المعدنية الضرورية لنمو النبات، إن سد إحتياجات نبات القمح من الأزوت، الفوسفور، البوتاسيوم أو غيرها من العناصر المعدنية يجب ان يوافق التراكيز المثلى للنمو والتي إذا أعطيت للنبات في أطوار مناسبة ستحقق حتما مردودا جيدا (Gate.1995) وفي الجزائر تضاف الأسمدة إلى التربة بشكل منظم حسب مناطق زراعات الحبوب وكمية التساقط[1].

3. معوقات زراعة وانبات القمح

يتعرض نبات القمح للتَّلف نتيجة للإصابة بالأمراض والآفات الحشرية والحشائش الضارة. وفي الجزائر يعتبر الجفاف العامل الرئيسي المحدد للمردود في المناطق الجافة وشبه جافة على إعتبار أنه مسؤول بنسبة 50 % عن ضعف الانتاج في منطقة الحوض المتوسط بسبب قلة التساقط مما تؤدي إلى إنخفاض المحتوى المائي للتربة. [2]

ويستخدم مزارعو القمح عدة طرق لمنع حدوث مثل هذا التلف وتتمثل هذه المعوقات او الاختلالات التي من شأنها التأثير على الإنبات الجيد وتجانس الغطاء النباتي فيما يلي: [3]

- انخفاض حيوية البذور أو الزراعة ببذور حجمها صغير (حبوب صغيرة الحجم)؛
- الزراعة بمعدل أقل من المطلوب (معدل تقاوي* أقل)؛
- زراعة البذور على عمق أكثر من اللازم (زراعة عميقة)؛
- زراعة البذور في مهد أو تربة جافة جدا" (ماء ري غير كافي)؛
- توزيع التقاوي غير المتجانس نتيجة لعدم استواء سطح التربة وذلك نتيجة لسوء عملية الخدمة أو البدار(التسوية) عن طريق شخص غير مدرب جيدا" (سوء الخدمة)؛

---

[1]- عولمي عبد المالك: **تحليل مقاومة القمح الصلب للإجهادات اللاحيوية في أخر طور النمو**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص بيولوجيا النبات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص14.

[2]– بن جامع عبد الله: **المحتوى الكيميائي لاوراق وبذور أصناف من القمح الصلب Desf durum Triticum النامية تحت ظروف الاجهاد المائي والمعاملة بالاوكسين AIA نقعا و رشا**، رسالة ماجستير قسنطينة، 2008.

[3] – السيد المصري: **القمح**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص12.

- زراعة البذور على عمق سطحي جدا مع عدم التغطية الجيدة للبذور مما يتيح للطيور التقاط الحبوب (زراعة سطحية)؛
- الزراعة بعد فترة طويلة من حرث الأرض مما يتيح ويسمح للحشائش أن تنمو بدرجة تسمح لها بالتنافس مع المحصول على الماء والغذاء (أرض مبوءة بالحشائش)؛
- سقوط أمطار غزيرة بعد الزراعة مباشرة؛
- عدم مراعاة أو التأكد من سلامة السطارات (آلة تسطير الارض والبذر في نفس الوقت) عند استخدامها في الزراعة من حيث ضبط مسافات الزراعة ومراعاة التأكد من عدم انسداد خراطيم هذه السطارات (السطارات معطلة)؛
- عدم التخلص من بقايا المحصول السابق زراعته في الأرض الأمر الذي يؤدى إلى تكوين طبقة سميكة على سطح الأرض وهذا يعيق إتمام عملية الخدمة الجيدة. كما يقلل من كفاءة الاستفادة من عملية التسميد الآزوتى؛

المطلب الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال، فهو من اهم القطاعات الاساسية في الاقتصاد الوطني نظرا لدوره الاقتصادي والاجتماعي سواء من حيث استيعاب اليد العاملة او المساهمة في تكوين الدخل القومي بالإضافة الى امداد القطاعات الأخرى بالكثير من المواد الانتاجية، لذا نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مختلف مراحل تطور هذا القطاع.

اولا: القطاع الزراعي قبل الاستقلال

شرعت السلطة الاستعمارية في أول إحصاء فلاحي في الجزائر سنتي 1950/ 1951 ولم يتم إحصاء إلا 22000 من المعمرين الذين يستغلون ما يقارب من 270000

هكتار[1]؛ في سنة 1952 كان المعمرون يملكون نحو 1,27% من مجموع الأراضي القابلة للفلاحة في الجزء الساحلي وقد استحوذوا على أجود الأراضي واعتمدوا على سلسلة من منظومات الاقتراض والتبادل المصرفية الموزعة على مجموعة مناطق البلاد. فاستطاع هؤلاء المعمرين أن يجهزوا أنفسهم بالآلات الحديثة، وأن يستعينوا بالأسمدة الكيميائية والمنتجات المبيدة للطفيليات.

لقد اتجهت ايضا نحو تكثيف الزراعات الموجهة إلى التصدير كالحبوب الشتوية والكروم بحثا عن الربح النقدي. هكذا سيطرت فلاحة الأوربيين على ما تنبت أرض الجزائر:90 %من الكروم والحوامض 62% من الخضر، 70%من القمح، فإنتاج الخمر وحده يمثل 50 % مما تنبت أرض الجزائر[2].

في حين نجد أن الأهالي كانوا يعيشون التدهور بجميع أشكاله بسبب انعدام الاستثمار الناتج عن انخفاض الدخل حيث مارس الاستعمار تجاههم كافة السياسات الرامية إلى تجريدهم من الأراضي الزراعية وتحويلهم إلى عمال أجراء. ونتيجة لاندلاع الثورة حاولت السلطة الاستعمارية احتواء الغضب الجماهيري خاصة في المجتمع الريفي الذي لعب دورا كبيرا في دعم الثورة، من خلال مشروع قسنطينة عام 1958 الذي أعلن عنه الجنرال ديغول تحت عنوان " المخطط الخماسي من أول جانفي 1959 إلى أول جانفي 1964 " محاولة منها لطمأنت أنفس المواطنين في الريف الجزائري على العموم. غير أن الوعي السياسي آنذاك والرغبة الملحة للتخلص من الاستعمار حالت دون ذلك .[3]

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها:

---

[1]– الحافظ ستهم (ترجمة: مروان القنواتي): **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972، ص42.

[2]– طالبي بدر الدين، صالحي سلمى: **(واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها)**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، العدد 31، الصادرة سنة 2015، ص 215.

[3]– الحافظ ستهم (ترجمة: مروان القنواتي)، مرجع سابق، ص43

1. مرحلة التسيير الذاتي

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الارض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن: "الأراضي ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة، تعد كأساس للاستقلال الزراعي[1]"واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الابقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تللك الفترة، وقد بلغ عدد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة [2]حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 4,2 مليون هكتار و150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي[3] .ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لممثليها السلطة المطلقة في تسيير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلى تضارب مفهوم واقع التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والمتمثلة في الثورة الزراعية[4]. والجدول التالي يوضح عدد الاستغلالات الزراعية ومساحتها:

1- المادة الاولى من الامر رقم 653/68 المؤرخ في 1968/12/30 الخاص **بالتسيير الذاتي في الفلاحة.**

2- فوزية غربي: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبئة،** (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008)، ص 9.

3- عمر جنينة: **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر،** الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر، المسيلة، 2011، ص9.

4- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى: مرجع سابق، ص 216.

الجدول (02): حجم وعدد الاستغلالات الزراعية ومساحاتها

أحجام الاستغلالات	الاستغلالات		المساحة الموافقة	
	العدد	%	هكتار	%
أقل من 100 هكتار	67	3,06	3,370	0,16
من 100 هكتار إلى أقل من 500 هكتار	683	31,21	213,130	9,14
من 500 هكتار إلى أقل من 1000 هكتار	620	28,34	447,715	19,19
من 1000 هكتار إلى أقل من 2000 هكتار	510	23,31	711,155	30,48
من 2000 هكتار فما فوق	308	14,08	957,130	41,03
المجموع	2,188	100	2332,500	100

المصدر: بركان بن خيرة، **سياسة الاحلال بين انتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص16.

2. الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك، حيث كان أكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين أن صغار الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية؛ وهم الاغلبية لا يملكون سوى 10 %فقط. كما أن كبار الملاك لا يخدمون الأرض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة أو يقومون بتأجيرها. ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 .تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها" [1] وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الارض تتمثل في:

1- عبد الرزاق خلف محمد الطائي: **تحولات قطاع الزراعة الجزائرية في عهد الاستقلال**، مقال منشور في جريدة دنيا الوطن10 (صحيفة الكترونية فلسطينية)، الصادرة بتاريخ:2010/06/03، نقلا عن: com.alwatanvoice.www، بتاريخ (2017/09/13).

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور؛
- مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض؛
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

كان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الانتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية، ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية. وفي سنة 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الاراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون ارضا زراعية او منتمين لتعاونيات زراعية، وقد تم خلال تلك الفترة انشاء 730 تعاونية فلاحية و740 تجمع لاستصلاح الاراضي الزراعية. وقد حققت الثورة الزراعية نتائج مهمة ساهمت في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجزائر[1].

وسبب فشل الثورة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية إلى تفشي اللامبالاة والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسارات متكررة وعجز دائم للوحدات الانتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982، وفي المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي سمي بقانون استصلاح الأراضي وقانون المستثمرات الفلاحية[2]. والجدول التالي يبين تراجع الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1977/1971):

الجدول (03): تطور الإنتاج الزراعي للفترة (1977/1971)

1- المرجع نفسه.

2- عمر جنينة: مرجع سابق، ص 10.

السنوات / المنتجات	71/70	73/71	74/73	75/74	76/75	77/76
حبوب (مليون قنطار)	23.6	19	14.8	26.8	23.1	11.4
حبوب جافة (مليون قنطار)	0.39	0.41	0.51	0.74	0.75	0.64
خضر (مليون قنطار)	7.1	7.6	8.9	12.4	10.0	10.3
رؤوس الغنم بالملايين	8.3	8.4	8.6	9.7	9.3	10.2
الانتاج الزراعي الخام (ملايين الدينارات)	6.1	5.5	6.0	7.1	6.2	6.0
الواردات الغذائية (ملايين الدينارات)	1.8	1.2	3.5	4.6	3.5	4.4
الصادرات الزراعية	0.4	0.8	0.6	0.6	0.6	0.5
عدد السكان بالملايين	14.0	15.0	15.5	16.0	16.5	17.0

المصدر: احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص39.

3. قانون استصلاح الأراضي

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي، وحسب هذا القانون، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها. وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

4. قانون المستثمرات الفلاحية

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، كان لابد من إيجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني، بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال اصدار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987؛ حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل او الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي[1].

5. إعادة الهيكلة

[1]- عبد الرزاق خلف محمد الطائي: مرجع سابق.

مع بداية الثمانينات شرع فيما يسمى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما آلت إليه البرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، أهمها انخفاض المردودية بالتالي الإنتاج الزراعي عموما، بالإضافة إلى ذلك الزيادة المعتبرة في عدد السكان نتيجة لتحسن المستوى المعيشي، الناتجة أساسا من ارتفاع دخل الجزائر من بيع المحروقات، واحتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها واستقراره عكس الزراعة.

هذا ما أدى إلى زيادة الواردات الزراعية خصوصا الحبوب منها بنسبة تقارب 50 % لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية. فكان من الضروري مراجعة البرامج السابقة ومعالجة الوضع المتأزم في هذا القطاع، لذلك كانت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة في 17 مارس 1981 وكان التطبيق الرسمي بها في 15 أكتوبر 1981 بمنشور وزاري رقم707.

1.5. أهداف إعادة الهيكلة [1]

- استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها؛
- جعل القطاع الريفي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة للقطاع الاشتراكي؛
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي؛
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وتصحيح التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية[2].

2.5.مضمون عملية إعادة الهيكلة

إن إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين بهدف تغيير من حجم المزارع إدماج تعاونيات الثورة الزراعية تعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، خلق مزارع منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة وتجميع الأراضي

[1]– اعمر سعيد شعبان: **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق (دراسة تطبيقية لولاية الجلفة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2004–2005، ص35.

[2]– الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، التعليمة الرئاسية رقم 14.

المشتتة، وضع مسير (مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي.[1]

3.5.نتائج إعادة الهيكلة

إن تنفيذ عملية إعادة الهيكلة انتهت في سنة 1983 ذلك بتكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة بمساحة إجمالية قدرها 2830000 هكتار، كما وزعت أراضي وتعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بحجة صغر مساحتها أي هي عبارة عن قطع صغيرة مبعثرة يمكن جمعها بحيث يمكن إنشاء جمعية تعاونية بها، الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص الاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي.

مع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، فرغم إلغاء الديون المترتبة على القطاع المسير ذاتيا، إلا أن ظاهرة العجز المالي بقت مستمرة بالقطاع الزراعي العام[2].

ثانيا: التنمية الزراعية في فترة التسعينات وبعد 2009

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات، كان لابد من اعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم ارجاع ما يقارب

[1]- عز الدين سمير: **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(تحصص تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص56.

[2]- رابح زبيري: **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر آثارها على تطوره.** أطروحة دكتوراه دولة. معهد العلوم الاقتصادية. (2)جامعة الجزائر 1996، ص26.

445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/6 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية [1].

1. التنمية الزراعية في فترة التسعينات

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط من خلال تخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال انشاء صناديق متخصصة لذلك، مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق...إلخ .وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية.

1.1 المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال ارجاع التربة إلى استخداماتها السابقة وشمل 3 ملايين هكتار، وكان الهدف النهائي لهذا البرنامج هو رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة...إلخ. وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40 مليار دينار من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة، وهذه القيمة تفوق أربع مرات ما صرف في الفترة 1995 1998و10 مرات ما صرف سنة 1993[2].

1- غردي محمد: **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص15.

2- عمر بسعودة (ترجمة عبد القادر شرشار): **الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبيرالية**، مجلة انسانيات، مجلة إلكترونية جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية على موقعها الالكترونيwww.insaniyat.org، 2003، ص 72.

الجدول (04): **نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2006/2001)**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تأثير PNDAR على الاقتصاد الكلي						
معدل نمو الإنتاج الفلاحي %	18,70	0,01	29	6,41	2,02	4,71
معدل نمو القيمة المضافة %	13,38	1,30-	17	3,10	2,44	4,48
القيمة المضافة للفلاحة د مليار دينار ج	411	475	496	511	524,2	547,7
حصة القيمة المضافة من PIB	9,7	9,3	9,7	8,4	6,97	6,6
القيمة المضافة للفلاحة/القيمة المضافة الكلية %	11,81	11,39	11,72	10,18	7,83	7,7
عدد مناصب العمل المستحدثة	171000	163499	179291	166203	132428	104323
آفاق PNDAR						
عدد المستثمرات المتراكمة	147500	181019	250428	307720	348239	3866821
تطور الموارد الجديدة						
المساحة المستصلحة	29286	8268	9167	79163	61043	40476
المساحة المزروعة	84295	95273	89762	86159	74650	31074
المساحة المسقية	527400	610000	625000	793000	825206	865197
تطور الهياكل القاعدية والخدمات						
عدد مؤسسات القطاع المتراكمة	2226	5192	14767	20855	22113	22216
شبكة الطرقات Km	2347	2304	5001	6624	7195	8450
إنارة المناطق الريفية Km	615	803	1143	1254	1445	1725
حماية الموارد						
المساحة المحمية na	2254800	2528952	2655476	2546214	2642791	2792645
الزراعة الغابية na/an	11412	8138	13546	14285	23738	32000
الزراعة الرعوية na/an	25645	38840	34178	29526	33984	29334

Source : rapport sur la situation de secteur agricole, ministère de l'agriculture et développement rural, Mars 2003. P:04.

2.1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) 2001-2004

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار جزائري[1]؛ وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق

1- غريبي احمد: **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مقالة في مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد04 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2010.

مناصب شغل، بجانب تعزيز البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية[1].

بسبب المشاكل التي واجهت البنى التحتية للاقتصاد الوطني جراء الأزمات الاقتصادية وسياسات إعادة الهيكلة، أرادت الجزائر أن تتدارك هذا العجز والتأخر في النمو، فخصت قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بغلاف مالي ضخم من برنامج هذا المخطط بنحو 210,5مليار دج أي ما نسبته 40,1 %من الإجمالي، أما قطاع الفلاحة فكان نصيبه 12,4 %من هذا المشروع، قلة هذه الحصة سببها استفادة القطاع من المنطلق سنة 2000، أي يعتبر البرنامج الأخير (PNDA) مخصصات لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية [2].

الشكل(02): نسبة التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

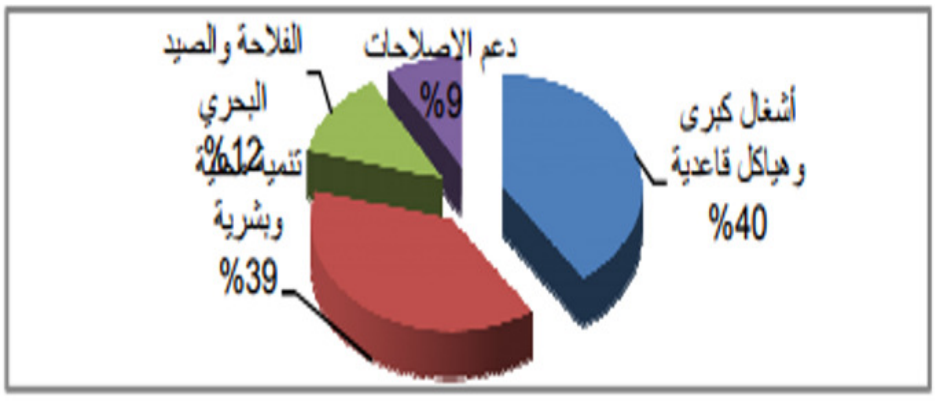

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

1 – محمد مسعي: **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث العدد10 ، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012، ص14.

2– هيشر أحمد التيجاني: **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974 _2012**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 34.

3.1.البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009

إن قطاع الفلاحة أخذ منها 300 مليار دج أي ما نسبته 88.97%، تعكس هذه النسبة الاهتمام الذي توليه الحكومة الجزائرية لقطاع الفلاحة في هذه العشرية وتحاول من خلاله تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ومحاولة توفير احتياجات السكان الغذائية .من هذه الإحصائيات نستشف أن الجزائر حاولت أن توازن بين قطاعات اقتصادها الوطني وتبتعد عن أحادية القطاع.

الشكل (03) توزيع مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009)

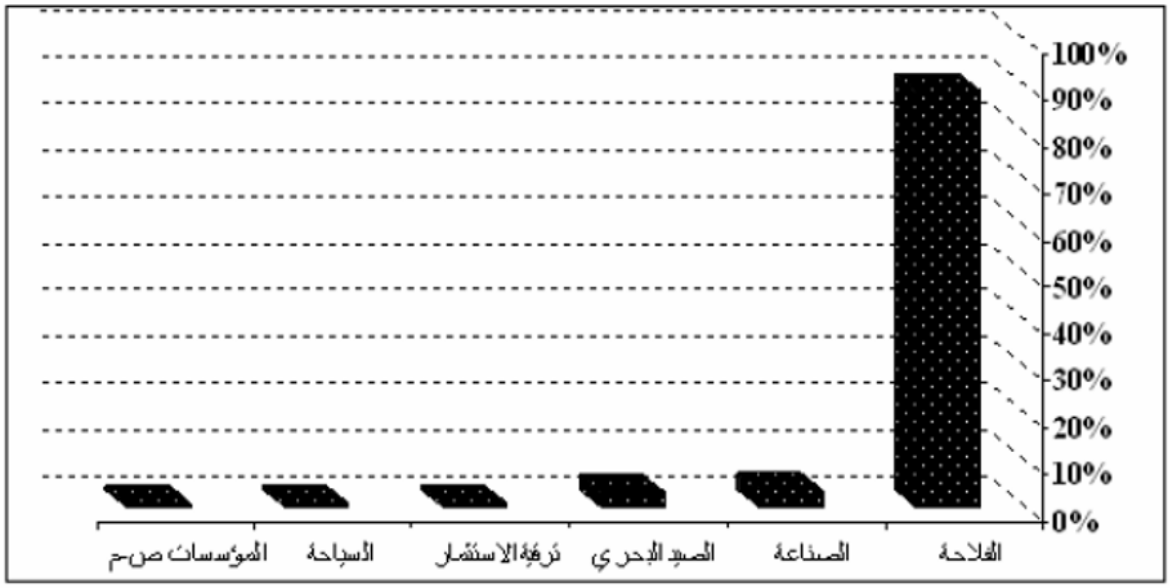

المصدر: هيشر أحمد التيجاني: **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974 _2012**، اطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 34.

2. التنمية الزراعية بعد 2009

إن الهدف الأساسي للسياسة الزراعية بعد 2009 هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي أتبعته الجزائر منذ الاستقلال وهو "تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة للنمو الاقتصادي العام". وينطوي ذلك على البحث عن مواطن الضعف وتطويرها من خلال مشاركة جميع القوى والجهات الخاصة والعامة

المرتبطة بالقطاع الزراعي. وتتمثل سياسة التجديد الزراعي والريفي في ثلاث ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية [1] وهي:

1.2.التجديد الزراعي:

يركز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجها لإعادة تركيز العديد من الإجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الزراعي المستدام. وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب والبقول والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطا والطماطم الصناعية والزيتون والنخيل والبذور والشتلات[2] .

2.2.التجديد الريفي:

هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة والإنتاج صعبة (الجبال، السهول والصحراء). من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية (السلطات المحلية والجمعيات المهنية والمنظمات والمزارعين والحرفيين والخدمات الفنية والإدارية ومؤسسات التدريب والبنوك...الخ). على الرغم من أن الزراعة ظلت عنصرا قويا من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فإن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى قطاعات أخرى من الأنشطة الريفية كالحرف ومياه الشرب والكهرباء وتطوير التراث الثقافي وما إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات. وأخيرا، فإنه يضمن الأنشطة التي تدعم مفهوم الإدارة المستدامة

[1]– طالبي بدر الدين، صالحي سلمى: **مرجع سابق**، ص 220.

2– Ministère de l'agriculture et de développement rurale: **Le renouveau agricole et rurale en marche**: revue et perspectives, mai 2012, p8.

للموارد الطبيعية وإدارة الأعمال على أرض الواقع من قبل الجهات الفاعلة المحلية كتجميع المياه وحماية التراث والغابات ومكافحة التصحر وحماية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية وتطوير الأراضي [1]، كذا ان تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين جاء كإجابة على الصعوبات التي واجهتها الجهات الفاعلة للاندماج التام في تنفيذ السياسة الجديدة، بسبب الأدوار الجديدة والتقسيم المستمر بين أشكال مختلفة من التنظيم، ويكون ذلك من خلال[2] :

- تحديث أساليب الإدارة الزراعية؛
- استثمار أكثر جوهرية في مجال البحوث والتدريب والإرشاد الزراعي لتعزيز تطوير التكنولوجيات الجديدة والبيئة المنتجة؛
- تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والوكالات المسؤولة عن الدعم للمنتجين والمشتغلين في القطاع؛
- تعزيز الرقابة والخدمات البيطرية وحماية النباتات والرقابة الفنية ومكافحة حرائق الغابات.

حقق قطاع الفلاحة قفزة معينة خلال فترة برنامج الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2010/2000) حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي 6,27 %ما بين سنتي (2008/2000)، إذ ارتفعت العمالة من 1185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1841 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة255,35 % ، بسبب سياسة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية أي وفر للقطاع مناصب شغل حتى وإن كانت لحظية خاضعة للظروف المناخية[3].

1 – Idem, p9.

2 – Idem, p10

[3]– نبيل بوفليح: **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2010/2000)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص52 .

ثالثا: برنامج الانعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) (2010 -2014)

يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاث برامج فرعية [1]، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (04) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار: الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1000 مليار دينار والقطاع الصناعي 2500 مليار دينار لدعم ثلاث فروع قطاعية هي[2]: العمومي بـ 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بـ 500 مليار دينار. ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014م، كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواءا الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية، فنسبة مساهمته في الناتج الخام جد ضعيفة وهذا ما بينته مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر.

1- بوفليح نبيل: **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010.**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد12،الجزائر، ديسمبر 2012، ص 255.

2- حسب معطيات برنامج التوطيد الاقتصادي (2010 -2014).

المطلب الثالث: اثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الفلاحي

يمثل الاتحاد الأوروبي اليوم أكبر التكتلات الاقتصادية المنافسة لأمريكا واليابان، كونه استطاع الوصول إلى درجة كبيرة من الوحدة المتكاملة باعتماد منهجية توحيد السياسات الاقتصادية، التجارية، النقدية والضريبية..... وتحرير التبادل التجاري وحرية انتقال عوامل الإنتاج وحتى الأشخاص بين أطراف هذه الدول مما سمح لهذه الدول الأوروبية أن تكون قطبا اقتصاديا مهما في الاقتصاد العالمي وفي الخارطة التجارية الدولية.

أولا: اتفاق الشراك مع الاتحاد الاوربي

باشرت الجزائر مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1993 معتمدة في ذلك على قيمة المبادلات التجارية ذات الأهمية بينها وبين دول هذا الاتحاد كفرنسا، ايطاليا، ألمانيا، من اجل الاستفادة من الخبرات الصناعية وتطوير المؤسسات الجزائرية وعولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة، وبعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل إلى إبرام اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 افريل 2002 بمدينة "فالينسيا" الاسبانية[1].

يعتبر توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإرساء الجزائر لخيار الاقتصاد الحر نابعا من تيقنها من ضرورة تموقعها في الأسواق الخارجية وانفتاحها على المنافسة الدولية على جميع الأصعدة الاقتصادية الصناعية، التجارية، الفلاحية، الخدماتية وحتى المعلوماتية" بمشاركة الاتحاد الأوروبي برؤوس الأموال والتكنولوجية ودعم اكبر لبرامج الإصلاح الذي يهدف إلى تغيير جذري لفعاليات الاقتصاد الجزائري بتنويع نشاطاته[2] وبضمان مشاركته الفعلية في الاتفاقات الدولية. وعلى هذا الأساس اتفق المتفاوضون

---

[1]–متناوي محمد: **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجار، الجزائر، 2003، ص 146.

2– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، ص 82.

الجزائريون مع المتعاملين الأوروبيين على عدة إجراءات من شأنها حماية القطاعات الصناعية والفلاحية خاصة من المنافسة العالية للمنتجات الأوروبية، كون المنتجات الوطنية لم تصل مستوى النوعية والقدرة التنافسية التي تتمتع بها المنتجات الأوروبية. فمن هذه الإجراءات ما اتفق عليه منذ بداية التفاوضات في نهاية سنة 1997 من امتيازات تمنح لقطاع الصناعة والفلاحة تتمثل في[1]:

- دعم الاتحاد الأوروبي لمرافقة الصناعة الجزائرية كي توافق المقاييس الأوروبية التي تعتبر شرطا ضروريا للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي والاندماج في اقتصاد السوق؛
- وضع إجراءات حماية لصالح المزارعين لبعض المنتجات كالحبوب والبذور المنتجة محليا وعدم تعريضها لمنافسة بعض المنتجات الأوروبية.

تشكل الشراكة فرصة أكيدة لترقية وتنمية قطاع الزراعة، وهي وسيلة ينبغي تفضيلها نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسيرية، كما أنها تمثل حلا ملائما لمشاكل الساعة وهذا من حيث الحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الخارجية وكذلك ضمان تأهيل سريع ومباشر لتشكيل رافعة بالنسبة للنسيج الصناعي وممر نحو أسواق التصدير. إن بذل مجهود إعلامي كبير لبيع مزايا ومآثر الجزائر في الخارج والإطلاع على وجود قدرات فلاحية معتبرة في طور إعادة الهيكلة، من شأنه تشكيل قاعدة انطلاق للشراكة في مختلف المجالات ولا سيما تلك التي تستلزم تكنولوجيا خاصة وهي تشكل أيضا مفتاح تطوير منتجات جديدة ناتجة عن الطلب المتزايد من طرف المواطنين والتي تستورد تقريبا في مجملها بالعملة الصعبة، وبفضل الموقع الجيو-إستراتيجي للجزائر فإن الشراكة الموجهة نحو المنتوجات ذات الاستهلاك الخارجي من شأنه زيادة حجم صادراتها خارج المحروقات وفي هذا الإطار فقد تم وضع عدة برامج للتعاون

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002**، ص 72.

الثنائي مع الإتحاد الأوروبي لتطوير قطاع الفلاحة وعلى سبيل ذلك كيفية تمويل المشاريع وهذا من خلال مدى تأثير منطقة التبادل الحر على القطاع الفلاحي الجزائري.

لقد كان لهذا الاتفاق عدة إيجابيات يمكن القول انها خدمت القطاع الفلاحي والاقتصادي الجزائري؛ لكن من جهة أخرى قد خلف هذا الاتفاق بعض السلبيات.

ثانيا: الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة في القطاع الفلاحي

أن لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، وهذا نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ولمكانتها المهمة في منطقة البحر المتوسط. فمن بين هذه الايجابيات ما استفادت به الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الفلاحة وببعض الصناعات الناشئة الأخرى والتي تمثلت في:

1. كون الاتفاق حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، ولا يمكن أن يكتب هذا إلا بعصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني المسطر؛ [1]

2. الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800 منتوج فلاحي[2] (مثل: التمور، الحمضيات،...)؛

---

[1]– أحمد لعمى، عزاوي عمر: **انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية** (الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003، جامعة ورقلة، ص14.

2– اسماعيل شعباني: **محتوى الشراكة الاورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وأفاق الشراكة الاورو جزائرية**، جمعية المعرفة الثقافية والعلمية، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الاورو جزائرية، الجزائر، 2001، ص48.

3. الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني؛

4. إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوربية؛

5. بما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة لمنتجات الفلاحية، وهذا كون صادراتها لا تتجاوز 100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5 مليار دولار منها ما يقارب 70% من أوروبا فإنها لا تخضع لنظام الحصص؛

6. زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها فيما يتعلق برأس المال وكذا التقنيات الحديثة من آلات ومعدات؛

فهذه الامتيازات تعطي القطاع الفلاحي دفعا يؤهله لتبوء مكانة مرموقة ضمن المحيط الأوروبي إذا ما تم استغلال هذه الامتيازات استغلالا امثلا؛

ثالثا: الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن اتفاق الشراكة:

بالنظر إلى الآثار الايجابية التي يمكن أن تحققها الجزائر من شراكتها مع دول الاتحاد الأوروبي فان هناك آثارا سلبية محتملة يمكن أن يتكبدها الاقتصاد الجزائري والقطاع الفلاحي تتمثل أساسا في:

1. المنافسة اللامتكافئة والحادة التي يتمتع بها المنتج الاوروبي مقابل المنتوج الوطني، وهذا يرجع للجودة العالية للمنتوج الأوروبي وتكاليفه المنخفضة؛

2. هذه الآثار عامة تخص الدولة بالدرجة الأولى ولها علاقة بالجباية، أي سوف تتأثر مداخيل الدولة وتقل خاصة بعد إزالة الحقوق الجمركية أو التخفيف منها وبالتالي سوف تخصص موارد الدولة، والتي سوف تؤثر بدورها على بعض القطاعات الاقتصادية التي

تستفيد من دعم وإعانات كالقطاع الزراعي، فهناك عدم التكافؤ والتوازن على العديد من المستويات [1]؛

3. المعونات المقدمة تكون دائما مشروطة سياسيا وإقتصاديا؛

4. التباين الكبير في دعم القطاع الفلاحي، إذ تحظى الفلاحة الأوروبية بدعم كبير يتراوح ما بين 40 إلى 70% في حين لم يتعد دعم الفلاحة الجزائرية 4.5% الشيء الذي يؤثر على المردودية الإنتاجية للفلاحة الجزائرية ويضعف من تنافسها؛

5. تحويل القطاع الفلاحي الجزائري من قطاع مكثف باليد العاملة إلى قطاع مكثف برأس المال والتكنولوجيا مما يؤثر سلبا على نسبة التشغيل الفلاحي التي تمثل حوالي 24% في هذا القطاع؛

[1]– أحمد لعمى، عزاوي عمر: مرجع سابق. ص17.

المبحث الثاني: انتاج واستهلاك القمح في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة انتاج واستهلاك القمح في السوق المحلي الجزائري، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها في نمط الاستهلاك لدى العائلات الجزائرية، وسنحاول من خلال هذا الجزء معرفة مدى اهتمام الدولة بتحسين انتاج هذا المنتوج الذي يثقل كاهلها نظرا لان معظم الاستهلاك يتم تغطيته من الخارج كما سنتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في إنتاجه، وهل أن إنتاجه يخضع لسياسات السلطات المعنية، ومعرفة مدى مساهمة الإنتاج المحلي من القمح في تغطية الطلب المحلي.

المطلب الأول: تطور انتاج القمح في الجزائر

منذ الاستقلال لم تشهد سوق القمح في الجزائر اكتفاء ذاتيا؛ والراجع الى تدني مستويات الإنتاج حيث يرجع المسؤولون تذبذب وضعف مستويات الإنتاج الى عدة عوامل أهمها قلة المساحات المزروعة وانخفاض مردودية الإنتاج، إضافة الى الاعتماد الشبه كلي على تساقط الامطار وغيرها من الأسباب لذلك من المهم دراسة تطور هذه المؤثرات لإبراز ذلك.

أولا: تطور حجم انتاج القمح

تبين معطيات المنحنى التالي جليا مدى قلة كميات القمح المنتجة والتي لم تتجاوز أربعة مليون طن منذ الثمانينات...

الشكل (05): تطور حجم انتاج القمح في الجزائر بالمليون طن للفترة (1980-2016)

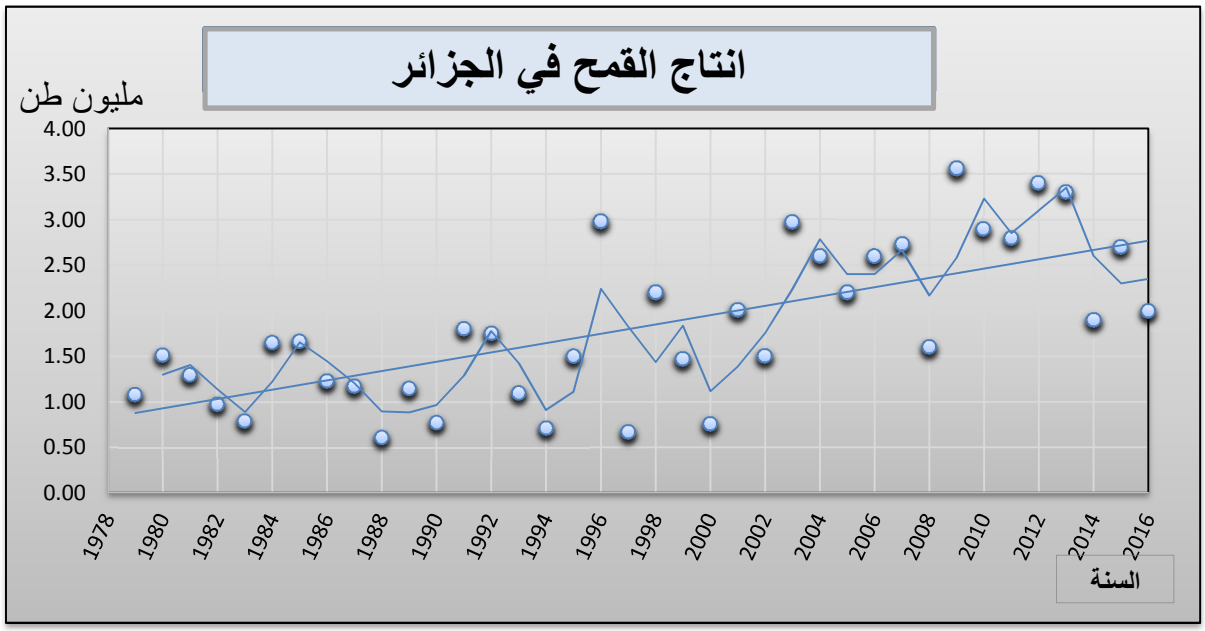

المصدر: انجز بناء على إحصاءات قاعدة البيانات لوزارة الزراعة الأمريكية USDA[1]

تميز الإنتاج حسب ما هو موضح بالتذبذب المستمر، لكن رغم ذلك فان السنوات الأخيرة منذ سنة 2000 شهدت ارتفاعا محسوسا في هذا الإنتاج، على غرار إنتاج الحبوب ككل بعد إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، بالإضافة إلى توقيع رئيس الجمهورية إجراءات لإنقاذ الفلاحة وإحياء الثورة الزراعية في 2009 [2]. ولعل أبرز سنة كانت 2010/2009، عندما بلغ إنتاج القمح نسبة قياسية قدرت 3.56 مليون طن مقارنة بالسنوات الماضية؛ وبفعل تبعية زراعة الحبوب والقمح خاصة لتساقط الأمطار وبسبب الجفاف ايضا، فإن هذا الإنتاج قد تراجع ليسجل 2,9 مليون طن سنة 2010، 2,8 مليون

1- http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 14/01/2018.

2 إسلام رخيلة: **إنتاج القمح في الجزائر.. بين وفرة الإمكانيات المادية وتراجع الكفاءة البشرية**، مجلة المقام الالكترونية، نقلا عن:http://www.elmakam.com/?p=11475 ، 2013، ص31

طن سنة 2011، قبل أن يرتفع إلى 3,4 مليون طن سنة 2012، ثم ليتراجع خلال السنوات التالية ويساهم تراجع المحصول في ارتفاع الواردات، فقد بلغت فاتورة واردات الحبوب في 2015 ما قيمته 13.67 مليون طن، مقابل 12.3 مليون طن في 2014. لكن يعود الإنتاج الوطني للتراجع اكثر خلال السنوات التالية حتى يبلغ 2 مليون طن خلال موسم 2016م وذلك يعود إلى جملة من العوامل أهمها الجفاف الذي ضرب بعض المناطق المعروفة بزراعة الحبوب (لا سيما تيارت و سيدي بلعباس وعين تموشنت في الغرب وتبسة في الشرق خلال الموسم 2016/2015 خاصة[1]).

ثانيا: أسباب تذبذب إنتاج الحبوب

عرف قطاع انتاج الحبوب مشكلات جمة يمكن حصرها في النقاط التالية.

1. ضعف تموين المنتجين بالبذور ويعود السبب خاصة الى ان التموين مشروط بالتسديد الكامل للديون؛

2. سوء تسيير التعاونيات التي من الواجب ان تلعب دورا فعالا في تنظيم سوق الحبوب؛

3. إن المناخ هو أحد العوامل الطبيعية وعلى الخصوص مقياس الأمطار الذي يبقى العامل الهام المؤثر بصفة مباشرة في عملية إنتاج الحبوب، فهو عشوائي وغير متساوي موزع توزيعا غير متكافئ من حيث المكان والزمان، ولا سيما عامل الجفاف اضافة الى التأخر المفرط في عمليات التعويض عن الاضرار المسجلة ولمواجهة هذه القيود اختار الفلاحون طريقة للبحث عن تقليل مخاطرتهم بتحديد تكاليفهم من عوامل الإنتاج،

[1] – الإذاعة الوطنية الجزائرية: عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **تراجع معتبر لإنتاج الحبوب بفعل ضعف تساقط الامطار**، الجزائر، 29/08/2016.

4. عامل النمو الديمغرافي الذي يتسبب بدوره في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وحسب الإحصائيات التي يتم إجراؤها ونشرها لمختلف الهيئات تثبت وجود معدل نمو مرتفع ومستمر [1]،

5. النقص الفادح في الموارد المائية، الى جانب مشاكل أخرى مرتبطة بنوعية التربة، وكذا نوعية البذور المستوردة من الخارج؛

6. ارتفاع تكاليف الحرث مما يؤدي بالكثير من الفلاحين الى اهمال أراضيهم الفلاحية نظرا لحالتهم ومستواهم المعيشي، في حين تهددهم الإدارة باتخاذ الإجراءات الصارمة ضد الذين يهملون أراضيهم بإلغاء قرار حق الاستغلال بالنسبة للمستثمرات الفلاحية او الحجز المؤقت للمالكين الخواص؛

7. مشكلة العقار الفلاحي الذي يبقى العائق الأساسي امام تطوير الإنتاج، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها، ويتلقون مقابل العمل الذي يقومون به اجرا كأي موظف في إدارة عمومية؛

8. انخفاض اليد العاملة الفلاحية باستمرار واتجاهها نحو القطاعات الأخرى نظرا لتوفر المزايا فيها على غرار الفلاحة وهذا سبب انخفاض الدخل السنوي في الريف مقابلة بالدخل في الحضر؛

9. ثبات المساحات المخصصة للحبوب نتيجة قيود توسيع الأراضي الفلاحية بصفة عامة ومساحات الحبوب بصفة خاصة؛

10. التأخر الكبير في تحديث نظم الإنتاج، وعدم كفاية وفعالية خدمات الدعم والمساندة من طرف الدولة لتحسين وتقديم المشورة الفنية والتكوينية والتسيير والارشاد الفلاحي، وتنظيم علاقات المستثمرات الفلاحية مع الأسواق؛

1- بو عافية رشيد وعزاز سارة: **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2013/1990**، المركز الجامعي تيبازة، 2014، ص42.

11. ثبات الأسعار عند إنتاج القمح خلال سنوات قليلة والتي ساهمت في عدم تشجيع الفلاحين، وذلك لان الجزائر لديها جهاز التنظيم المركزي، لكن هذا الأسلوب التنظيمي تسبب هو أيضا في عدة اختلالات، لان الأسعار السائدة لا تعبر عن حقيقة تكاليف الإنتاج، والأثر الايجابي لهذا الأسلوب هو استقرارية القوة الشرائية[1]؛

12. تأخر كبير في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وعقود النجاعة على المستوى الوطني، مما أدى الى النزوح الريفي نتيجة عدم توفر الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، نقل...) فأصبحت معظم قروض تشغيل الشباب ENSEJ موجهة الى أنشطة غير فلاحية[2]؛

13. انخفاض في مردود البحث العلمي الفلاحي، حيث يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 4% فقط من البحوث،

14. ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (الأسمدة، الآلات، بذور، مبيدات الاعشاب والحشرات الضارة....)[3] ؛

15. عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل حيث ان التخطيط الزراعي في بلادنا يكون في المدى المتوسط، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين الاستثمار لفترات طويلة[4].

---

[1]– L'économie, Revue, N0 6 , juillet 1993, Edition AAPS, p 17.

[2]– AMIR Youcef, **la dépendance alimentaire et les aléas du climat**, Revue Campus, N° 7, P58

[3]– Mohamed Naïli : **Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie**, 2009, P 03.

[4]– كريم النشا شيبي وآخرون: **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي**، واشنطن، 1998، ص 16.

المطلب الثاني: تطور استهلاك القمح في الجزائر

يعد القمح الغذاء الرئيسي للمستهلك الجزائري ويشكل حوالي 75 في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة[1]. الذي يستهلكه بعدة اشكال وبمختلف الأنواع، كالكسكس والخبز التقليدي والعجائن والحلويات.....الخ، وبالتالي فاستهلاك الفرد الجزائري للقمح يعتبر الأكبر مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد الجزائري للقمح 240 كلغ مقابل 230 كلغ للمغرب و220 كلغ لتونس. فحجم الاستهلاك الوطني للحبوب ما يقارب 08 مليون طن سنويا، كما يقارب متوسط الاحتياطي الجزائري لمادة القمح 5.5 مليون طن، وهو ما يمثل 08 أشهر من الاستهلاك.

أولا: تطور حجم استهلاك القمح

الشكل (06): تطور حجم استهلاك القمح في الجزائر بالمليون طن للفترة (1980-2016)

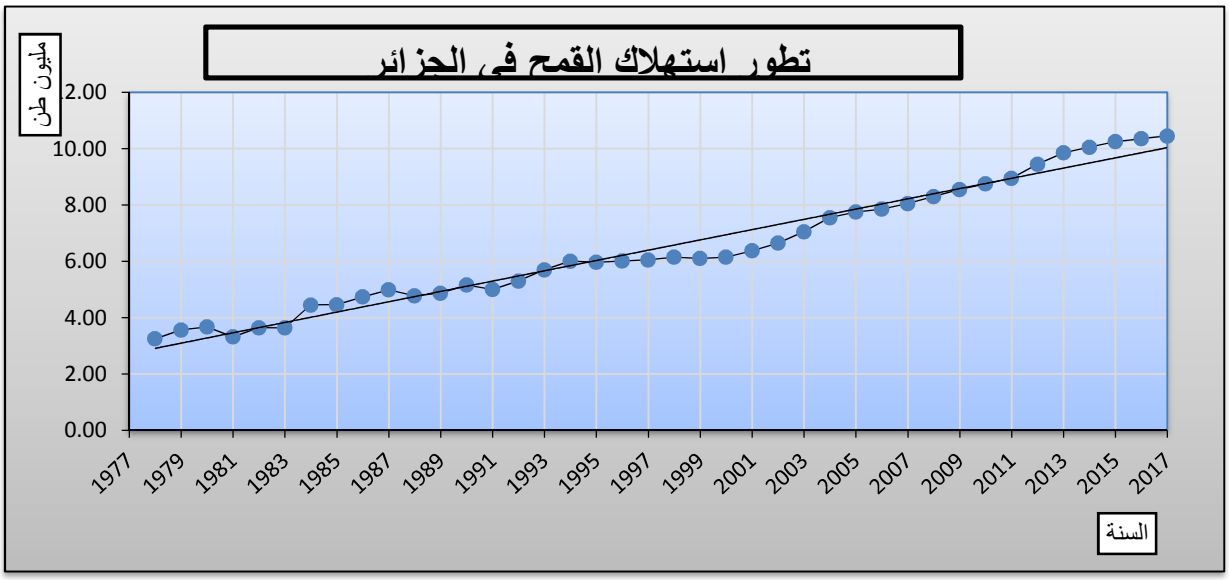

المصدر: انجز بناء على إحصاءات قاعدة البيانات لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [2]

[1]–Nabila Hales, Morgan Haas : **Grain and Feed Annual,** https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Grain%20and%20Feed%20Annual_Algiers_Algeria_4-12-2017.pdf - 2017, consultée le : 23/01/2018

[2] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consultée le 14/01/2018

من الشكل (06) يتبين المعدل المتزايد للكميات المستهلكة من القمح في الجزائر حيث ارتفع من 3.97 م طن سنة 1980 الى 10.35 م طن سنة 2016 أي بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك 2.7 % من متوسط الاستهلاك الذي بلغ 6.48م طن خلال فترة الدراسة حيث يرتبط هذا التزايد لكميات القمح عند المستهلك الجزائري بعدة عوامل؛ فيرجع هذا الارتفاع في الكميات المستهلكة الى الوفرة النوعية من انتاج القمح خاصة خلال الفترة من 2000 الى 2016، وذلك نتيجة المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر من خلال الدعم المستمر عن طريق مختلف الصناديق المعدة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كذلك يعود هذا الارتفاع الى تحسن الظروف المعيشية نتيجة ارتفاع الدخل الفردي وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي على القمح، كما شجع تحسن الاوضاع الامنية على عودة الفلاحيين الى اراضيهم واستغلالها، هذا دون اغفال المصدر الأهم لكميات منتجات القمح المتوفرة في السوق والتي تعود الى الزيادة في حجم واردات القمح.

ثانيا: أسباب ارتفاع حجم الاستهلاك

هناك عدة عوامل لها تأثير على الكميات المستهلكة من القمح في الجزائر ويمكن تصنيفها إلى العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل العوامل الديموغرافية كل من عدد السكان والتركيب العمري والنوعي للسكان وكذلك التوزيع الجغرافي بين الحضر والريف. وتشمل العوامل الاجتماعية المستويات التعليمية والمهنية للسكان. أما العوامل الاقتصادية فتشمل الأسعار والدخول للفئات المختلفة في المجتمع ودعم القمح في الجزائر وسوف يتم تناول أهم هذه العوامل على النحو التالي[1]:

1- طويطو محمد: **دراسة تحليلية و قياسية لسوق القمح في الجزائر 2006- 1980** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر 2008/2007.

1. عدد السكان:

من الطبيعي أن ينعكس تأثير الزيادة السكانية على الاستهلاك وخاصة استهلاك السلع الغذائية مثل القمح وكما يتضح من الجدول رقم (05) فقد ارتفع عدد السكان في الجزائر من 18.66 مليون نسمة عام 1980 إلى40.61 مليون نسمة عام 2016 ما يؤكد وجود علاقة طردية بين إجمالي الكمية المستهلكة من القمح وعدد السكان في نفس الاتجاه على امتداد طول الفترة (1980-2016).

الجدول (05): تطور حجم انتاج واستهلاك القمح بالجزائر مقارنة بالزيادة السكانية للفترة (1980-2016)

	1980	2016
عدد السكان (مليون نسمة)	18.66	40.61
الإنتاج المحلي (مليون طن)	1.51	2.00
حجم الاستهلاك (مليون طن)	3.67	10.35

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على إحصاءات قاعدة البيانات لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

وقد أدت زيادة الاستهلاك المحلي عن الإنتاج المحلي للقمح إلى زيادة فجوة القمح التي تشكل عبئا دائما على الميزان التجاري الجزائري فمن خلال الجدول أعلاه أن الطلب المحلي على القمح اكبر بكثير من الإنتاج المحلي وهذا ما يفسر لجوء الجزائر إلى استيراد كميات كبيرة من هذا المنتوج ولهذا يمكن الإقرار بعدم وجود استقلالية غذائية في مادة القمح الاستراتيجية.

2. أسعار المستهلك للقمح:

العامل الثاني الأكثر تأثيرا في استهلاك القمح في الجزائر هو الاسعار المنخفضة للمستهلك لكن من المهم التنويه الى ان أسعار القمح في السوق المحلي لا يرتبط بأسعار

[1] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 14/01/2018

السوق العالمي ولكن تخضع لنظام أسعار معين ينخفض كثيرا عن الأسعار العالمية. وتتحمل الدولة الفرق بين المستويات السعرية عن طريق الدعم الذي يوجه للقمح في ميزانية الدولة ضمن نظام الدعم الغذائي والدعم العام.

الشكل رقم (07): تطور أسعار استهلاك القمح خلال الفترة 1984-2014

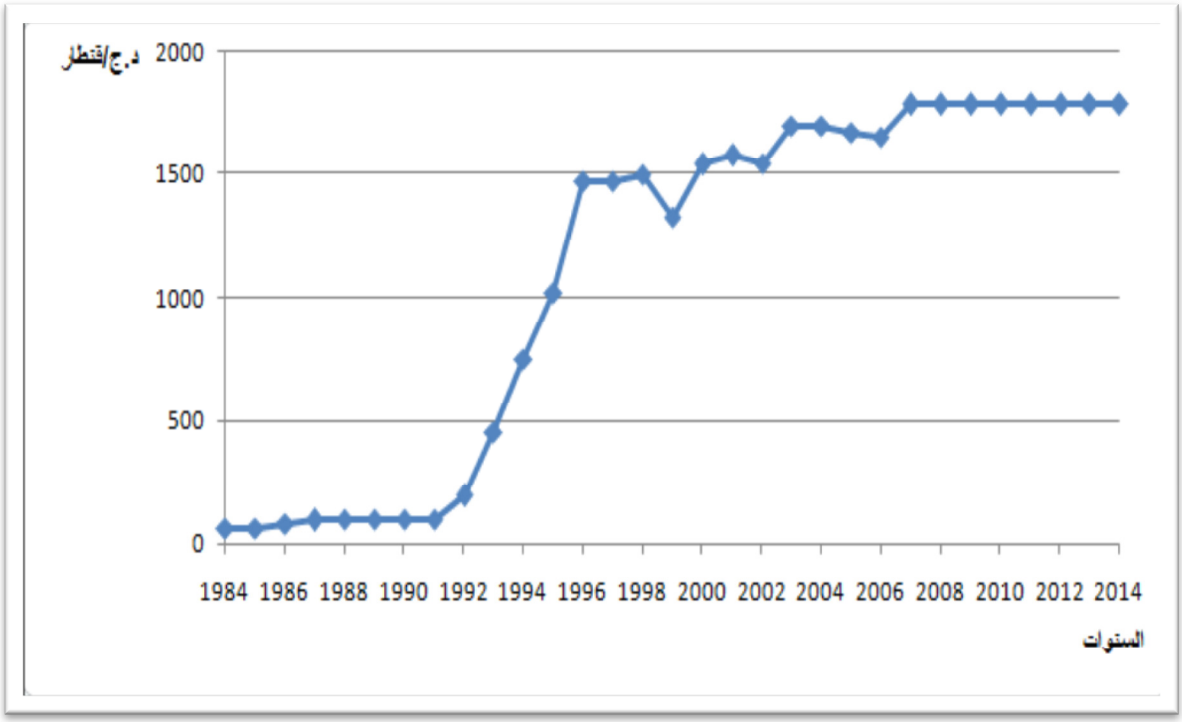

المصدر: الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC)، 2015.

ان ما ميز نظام الأسعار المنتهج في الجزائر الى غاية سنة 1989 الانخفاض المهم لاسعار القمح وهي الفترة التي اهتمت بحماية القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية منها، ودعم القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية، من خلال تثبيت وتحديد الأسعار إداريا، إضافة الى تجميدها عند مستويات معينة ودعمها على فترة طويلة. لكن ابتداءا من سنة 1992 فانه من الملاحظ جيدا للمنحنى البياني أعلاه الزيادة الكبيرة والسريعة لاسعار استهلاك القمح؛ حيث بلغت اسعار استهلاك القمح سنة 1998 مبلغ 1500 دج/قنطار. لتبقى هذه الاسعار متغيرة ما بين 1540 دج/قنطار و 1672 دج/قنطار خلال الفترة ما بين 2001-2006. لترتفع

اسعار استهلاك القمح سنة 2007 الى 1782.5د.ج وتبقى عند هذا المستوى الى غاية سنة 2015[1].

3. الدخل الفردي السنوي:

تختلف اتجاهات التوسع في الطلب على المواد الغذائية مع تحسن المداخيل، وذلك بحسب الظروف السائدة ومستوى الحياة والثقافة، الا ان هناك منتوجات غذائية لا يتأثر استهلاكها كثيرا جراء تغيير المداخيل وهو ما ينطبق على المنتوجات المصنعة من القمح (الخبز على رأسها)، حيث ان استهلاك الخبز لا يتأثر بتغيير المداخيل صعودا أو نزولا، حيث لا يستطيع الفرد في حال انخفاض مستوى دخله ان يقلص من استهلاك الخبز، وبشكل عام توجد علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من القمح ومداخيل المستهلكين.

4. دعم القمح:

للدعم أهمية كبيرة لما يترتب عليه من دعم للقدرة الشرائية للعائلات الجزائرية، وخاصة ان للقمح أهمية غذائية كبيرة في المائدة الجزائرية، كما انه يعتبر من اهم وأكثر السلع الغذائية استهلاك .ويكون الدعم على اشكال مختلفة، مثل الدعم المقدم من أجل جمع القمح، دعم الفرق بين الاسعار العالمية للقمح وأسعار الاستهلاك المحلي له، وتزداد اهمية هذا الدعم خاصة عند ارتفاع الاسعار العالمية الى مستويات عالية بحيث لا يستطيع المستهلك تحملها فتتحملها الدولة عن طريق الدعم، دعم الاسعار عند الانتاج، وقد اكتسى هذا النوع من الدعم اهمية كبيرة في السنوات الاخيرة خاصة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث قام هذا المخطط بالعمل على حماية مداخيل الفلاحين الذين يقومون بإنتاج الحبوب عن طريق دعم الاسعار عند الانتاج وهذا لحساب الدولة وذلك على أساس اتفاقية مع إدارة

[1]– بوعافية سمير، **دراسة قياسية تحليلية للواردات الجزائرية للقمح للفترة (1984_2014)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير بجامعة محمد بوضياف مسيلة، ص 157.

تابعة للوزارة وتتكفل مؤسسة مالية متخصصة بالنفقات[1]. هذه المؤسسة المالية هي الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA) المؤسسة بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 المكلف بتنفيذ عمليات دعم الدولة للقطاع الفلاحي[2]، كما استهدف دعم المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة (كالمحروقات والكهرباء)، وتخفيض نسبة فوائد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي والزراعات الغذائية[3].

5. هيكل تنظيم السوق:

الحاجة إلى تنظيم السوق أمر ضروري نظرا لحقيقة أن الحبوب تحتل أهمية استراتيجية في الاستهلاك، فسوق الحبوب إذا يحظى باهتمام كبير من طرف الدولة، التي تتدخل بشكل مباشر في تنظيمه عن طريق وضع آليات للتخزين ومراقبة الأسعار عند مختلف المستويات، هذه العناصر لها هدف مزدوج:

- حماية المنتج من خلال ضمان بيع إنتاجه عند أسعار مستقرة ومحفزة.
- ضمان للمستهلك بتوفير الحبوب ومشتقاتها عند أسعار ثابتة وموحدة على مستوى جميع التراب الوطني.

تحقيق هذه الاهداف يتطلب ضبط وتنظيم جميع المراحل انطلاقا من الإنتاج حتى الاستهلاك، مراقبة هذا القطاع (الجمع والتوزيع) يعهد أو يوكل للديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) الذي يهدف الى تنظيم السوق المحلي فيما يتعلق بالطلب والعرض من جهة والأسعار (عند الإنتاج، التحويل، والاستهلاك) من جهة أخرى.

تنظيم السوق ككل يكتمل بمجموعة من الاجراءات والقواعد الواجبة الاحترام والتطبيق من طرف جميع المتعاملين المتدخلين:

1- وزارة الفلاحة: المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي سنة 2000، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (CNMA) في اطار(PNDA)**، 2000.ص 05.

2وزارة المالية والفلاحية: القرار المشترك رقم 53 المؤرخ في 10 جوان 2000، ص 11.

3- وزارة الفلاحة: القرار الوزاري المشترك رقم 586، ص 17-18.

- تثبيت الدولة لأسعار اولية للحبوب؛
- تمويل المطاحن لا يتم الا عن طريق مؤسسات التخزين المعتمدة؛
- تتولى المؤسسات المسؤولة عن التخزين جمع انتاج مناطق نشاطها فقط بينما تمويلها يشمل مختلف مناطق التراب الوطني.

المبحث الثالث: تحليل واردات الجزائر من القمح

لان الواردات الجزائرية من القمح هي صلة الربط بين السوق المحلية الجزائرية والسوق العالمية للقمح فانه يتوجب لمعرفة مدى التأثير بين السوقين معرفة اهم المتغيرات المؤثرة في تغيرات حجم الواردات، وفاتورة استيراده وكذا عملية تخزينه وتوزيعه من خلال ما يلي:

المطلب الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر

مرت السياسة الاستيرادية في الجزائر بعدة تغيرات، فمع نهاية مرحلة الاحتكار التام خلال السبعينات والثمانينات اخذت اتجاها اخر مع بداية التسعينات وهذا سعيا منها لمواكبة التحولات العالمية والاندماج في اقتصاد السوق وسنحاول فيما يلي التطرق الى تطور السياسة الاستيرادية من الاحتكارية الى التحرر التام.

بعد انتقال الاقتصاد الجزائري من الحقبة الاستعمارية إلى الحقبة الاستقلالية، أدى ذلك إلى ترك رواسب كثيرة على الاقتصاد الاشتراكي آنذاك، حيث كان التسيير ضعيفا، فأدى إلى انخفاض الإنتاج، ثم عجز في العرض وبالتالي كثرة الاستيراد من الخارج. ومن أجل عقلنة عملية الاستيراد والتحكم فيها انتهجت الجزائر سياسة حمائية تجاه تجارتها الخارجية معتمدة في ذلك على تطبيق بعض الإجراءات والتدابير الرقابية التي تعتبر من الوسائل الحمائية، كالحواجز الجمركية المتمثلة في التعريفات الجمركية، ونظام الحصص، وكذا الرقابة على الصرف، لتنقل وتتطور هذه الرقابة بداية من السبعينات إلى سياسة احتكارية شملت كل المبادلات مع الخارج.

لكن بعد ثبوت فشل السياسة الحمائية والاحتكارية، اتخذت الجزائر في أواخر الثمانيات وبداية التسعينات مسارا مغايرا للأول، حيث تبنت إصلاحات اقتصادية شاملة مست كل القطاعات من أهمها القطاع الخارجي.

ولقد مر تنظيم التجارة الخارجية بداية من الاستقلال إلى غاية سنة 1990 بفترتين هما مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية، ومرحلة تأميم قطاع التجارة الخارجية، لتبدأ بعد سنة 1990 مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

أولا: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962-1969)

أمام الوضعية المتدهورة والمشاكل المتفاقمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في المرحلة التي عقبت الاستقلال، بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة بهدف حماية ما تبقى من الصناعات المحلية، تمثلت هذه الإجراءات أساسا في برنامج طرابلس عام 1962، وميثاق الجزائر عام 1964، مما جسد الإرادة الكبيرة للدولة في تأميم التجارة الخارجية؛ حيث اقترح برنامج طرابلس 1962، تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة، وهو ما يسمح للدولة بفرض الرقابة الفعلية على الواردات والصادرات [1].

وبدوره ميثاق الجزائر لسنة 1964 أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية.

وقد اتخذت الوسائل الحمائية المتبعة في الرقابة على الواردات ثلاثة أشكال: مراقبة الصرف، التعريفة الجمركية، ونظام الحصص.

1. مراقبة الصرف: بغرض محاولة التقليل من خروج العملة الصعبة وكذا التحكم في التقلبات النقدية للسوق الدولية وتحديد آثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية والانسحاب من منطقة الفرنك [2].

2. التعريفة الجمركية: وهي تعني "مجموع الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة على السلع والخدمات عند عبورها الحدود السياسية دخولا

---

[1]- عبد الرشيد بن ديب: **تنظيم وتطور التجارة الخارجية -حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002 -230، ص230.

[2] مصباح حراق: "**التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002، ص 06.

وخروجا"[1]؛ حيث إن أول تعريفة جمركية تم وضعها في الجزائر كانت سنة 1963، صنفت فيها السلع حسب:

1.2. طبيعة السلع:

- سلع التجهيز والمواد الأولية، تخضع لتعريفة جمركية قدرها 10%؛
- السلع نصف المصنعة، تخضع لتعريفة جمركية بين 5% و20%؛
- السلع النهائية، تخضع لتعريفة جمركية بين 15% و20%.

يتضح من هذا تشجيع استيراد السلع التجهيزية بأن تفرض عليها ضرائب جمركية منخفضة، وكذا هدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية من خلال فرض ضرائب أعلى على السلع النهائية [2].

2.2. حسب البلدان (أي حسب منشأ ومصدر البضاعة)

- تعريفة جمركية تفرض على السلع ذات المنشأ الفرنسي؛
- تعريفة جمركية تفرض على السلع ذات المنشأ الأوروبي باستثناء فرنسا؛
- تعريفة الحق العام، تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأكثر رعاية؛
- تعريفة عامة، تطبق على بقية دول العالم، وهي ذات معدلات مرتفعة.

لم تعمر هذه التعريفة طويلا، فعدلت الضرائب الجمركية على النحو التالي:

- المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا، تخضع إلى تعريفة جمركية إمتيازية؛
- الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية، تخضع لتعريفة الحق العام؛
- باقي الدول الأخرى، تخضع للتعريفة العامة.

---

[1] FERAROMAVIE Henry, **dynamique du commerce international nouveau protectionnisme en libre échange**, Eyrolles, Pris, 1992, P 42.

2- رحمة نابتي: **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر الإسلامي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، 2012-2013، ص16.

وهكذا استمر العمل بهذه التعريفة إلى أن تم إلغاء هذه الامتيازات عام 1973، وشرع في تطبيق تعريفة واحدة مشتركة لكافة دول العالم.

3. نظام الحصص: أي تحديد حجم الواردات مع إمكانية تحديد المنطقة الجغرافية مصدر الاستيراد. ومن أهداف هذا الإجراء حماية المنتوج الوطني والحد من استيراد السلع الكمالية، وكذا تحسين وضعية الميزان التجاري.

كما أنشأت هيئات يعهد إليها تنفيذ مهمة الرقابة مثل الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) الذي أسندت إليه وظيفة تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع كالبن، الزيت، السكر...إلخ. وتجمعات تسمى التجمعات المهنية للشراء (GPA) تضم كل المستوردين الخواص، الدولة، ومؤسسات رؤوس الأموال معظمها عمومية، تستورد خصوصا الخشب ومشتقاته، النسيج والقطن، الحليب ومشتقاته والجلد والمتوجات الأخرى.

لقد كانت المراقبة آنذاك ضعيفة، مما ولد ظهور مجموعة من المؤسسات المحتكرة، مما استدعى النظر في التنظيم السابق الذي لم يعد يتلاءم وغاية الدولة في تأميم التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى بها إلى حل التجمعات المهنية للشراء عام 1971، فتأممت القطاعات الاقتصادية كلها ومن بينها قطاع التجارة الخارجية، وهكذا تم إسناد احتكار عمليات التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية [1].

ثانيا: مرحلة تأميم التجارة الخارجية (1970- 1990)

اتسمت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي للتجارة الخارجية من طرف الدولة بهدف تحقيق رقابة صارمة لاسيما على الواردات، تجسد ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين من بينها:

[1]- عادل احمد حشيش ومجد محمود شهاب: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص259.

1. **الأمر رقم 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974** والمتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد وتتلخص هذه الرخص في أربعة أصناف حسب نوع المواد المستوردة وهي كالتالي[1]:

- **الرخصة الإجمالية للاستيراد "الاحتكارية"**: وهي الرخص التي تمنح للمؤسسات العمومية المكلفة باستيراد المواد اللازمة لسد حاجيات الاقتصاد الوطني.
- **الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي للمؤسسة:** وهي الرخص التي تمنح للمؤسسات الوطنية المنتجة للسلع والخدمات، والتي تسمح لها بتموين نفسها بالمواد غير المتوفرة في السوق الوطنية.
- **الرخصة الإجمالية للاستيراد "بالنسبة للأهداف المخططة"**: وهي الرخص التي تمنح للمؤسسات المكلفة بتحقيق الاستثمارات المخططة وذلك باستيراد السلع والخدمات الضرورية لذلك.
- **الرخصة الإجمالية للاستيراد "بدون تسديد"**: وهي الرخص التي تمنح لكل مؤسسة أجنبية تشتغل في الجزائر في إطار تعاون ثنائي، حيث يسمح لها باستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية الضرورية لإنجاز مشاريعها، وهذا خلال الفترة الزمنية المحددة مسبقا.

2. **قانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فبراير 1978**، والمتعلق بتوسيع نطاق احتكار التجارة الخارجية إذ تم منع جميع أشكال التدخلات على مستوى التجارة الخارجية من طرف الأعوان الخواص، أو الاقتصاديين الذين يمارسون عمليات الوساطة لحساب الشركات الأجنبية.

3. **مرسوم رقم 84-390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984**، والمتعلق بممارسة الدولة للتجارة الخارجية الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتعامل مع الشركاء الأجانب وبعض التجمعات في إطار مبادلات التجارة الخارجية.

[1]- مصباح حراق: مرجع سابق، ص09.

4. **قانون 88-29 الصادر في 19 جويلية 1988**، وما جاء فيه من أهداف لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومنها[1]:

- تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية؛
- رفع الإنتاج الوطني وتقليل تكاليف الواردات؛
- ترقية الصادرات؛
- تسهيل وتنظيم دخول المؤسسة العمومية والخاصة إلى الأسواق الخارجية؛
- المرسوم 10/89 المؤرخ في 1989/01/15 والذي يحدد كيفيات تحديد دفاتر الشروط المتعلقة بامتيازات احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

ثالثا: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ابتداءا من سنة 1990)

بعد الازمة النفطية التي شهدتها الجزائر عام 1986، أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي بأنه لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي وغلق الطريق أمام القطاع الخاص[2]؛ لهذا اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل تحرير تجارتها، انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات الدولية.

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1991)

إن أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية، جاءت مع قانون المالية التكميلي لسنة 1990، والذي منح الحق لتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين المقيمين داخل التراب الوطني، باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وإعفائها من إجراءات الرقابة. كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق. وهذا وفقا للمادتين 40، 41 من القانون؛

[1]- عبد الرشيد بن ديب: مرجع سابق، ص 263.

[2]- سمير اللقماني: **المنظمة العالمية للتجارة، اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص73.

وتم ذلك بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990، والذي ينص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى خارج الوطن.

إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة أسباب أهمها [1]:

- كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة والذين كان يستوجب نشاطهم موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية؛
- إن الموافقة المذكورة سالفا كانت تستلزم الالتزام بالاستثمار فيما بعد في إنتاج الثروات والخدمات؛
- لأنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة؛
- لم يكن الاستيراد يخص كل البضائع، فقد تم تحضير قائمة مقيدة.

2. مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992-1993)

إن المشكل الذي كانت تعاني منه السلطات الجزائرية في الفترة السابقة هو ندرة الموارد من العملة الصعبة وما كان له من أثر كبير على تحرير التجارة الخارجية وبالتالي على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات عام 1992 إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي، وكذا توسيع نطاق حظر الواردات.

وتجسد هذا من خلال صدور قانون المالية لسنة 1992. والذي حمل بين طياته تخفيضا جوهريا في الرسوم الجمركية، حيث وصل تخفيض المعدل الأقصى إلى 60% [2]، كما تم اعداد هذه الضرائب وفقا للنظام التصاعدي، فرضت من خلاله معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية، ومعدلات مرتفعة نوعا ما تفرض على المنتجات نصف

[1]- آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة (الجزائر- مصر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011/2010، ص 139.

[2]- سمير شنتيني: **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989- 2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف ب خدة، سنة 2006/2005، ص 55.

المصنعة، وأخرى مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية. كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية عدا على بعض المواد والأنشطة العلمية.

تم فيها بعد إنشاء لجنة سميت بـ "AD-HOC"، تضم ممثلين عن كل من بنك الجزائر، وزارة التجارة، ووزارة الصحة، كلفت بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين الخواص والعموميين، وتوفير أفضل تمويل لعمليات الاستيراد بغرض الحد من المديونية قصيرة الأجل، وكذا العمل على تركيز تلك الموارد اتجاه المصاريف الضرورية.

كما تم إصدار التعليمة رقم 625 بتاريخ 18 أوت 1992 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، حيث يتم تحديد معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وكذا تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن بالنسبة للمتعاملين التجاريين، حيث خصصت وزارة التجارة العملة الصعبة لعمليات استيراد المنتجات المتعلقة بحماية وتطوير الإنتاج، أما إيرادات صادرات المحروقات فتخصص أساسا لعمليات استيراد المنتجات التي تستعمل في احتياجات المنتجات الإستراتيجية، فما كان منها أقل أو يساوي 100000 دولار أمريكي فيتم تحقيقه مباشرة دون المرور على لجنة "AD-HOC" أي عن طريق المتعاملين بالتنسيق مع البنوك، وما تعدى منها ذلك، فيكون محل معاينة من قبل هذه اللجنة[1].

فيتضح لنا مما سبق عودة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتضييق عليها.

3. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (من سنة 1994)

تميزت هذه المرحلة بتطبيق الجزائر برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادي وهذا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاقية "ستاند باي" ثم الاتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية مدته ثلاث سنوات.

[1]- آيات الله مولحسان: مرجع سابق، 140.

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي مسها هذا البرنامج، بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية على محورين أساسين:

- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الإسراع في إجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد تم مواصلة العمل بقائمة الواردات السالبة، كما تم تحرير عشر سلع يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية، وهذا حسب ما حدده القرار المؤرخ في 10 أفريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.

بالإضافة إلى ذلك فقد ألغيت القاعدة التي تقضى بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد استنادا للنظام رقم 11/94 الصادر من بنك الجزائر بتاريخ 11 أبريل 1994 والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها.

ولأجل فك الربط على الواردات ووضع حد لتدخل الدولة في تسير التجارة الخارجية تم إصدار التعليمة رقم 13/94 [1] "القاضية بحل لجنة AD-HOC"، كما تم إلغاء التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، وبذلك لم تعد هناك آية قيود على عمليات الاستيراد.

ليصدر بنك الجزائر بعد ذلك التعليمة رقم 20/94 والتي أصبح بموجبها بإمكان كل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري ومسجل في السجل التجاري الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد.

إلى أن تم إلغاء الحظر على الواردات تماما في منتصف 1995، وعلى جانب الصادرات ألغي تقريبا كل الحظر السابق حيث في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية. كما أنه، ومن أجل زيادة الانفتاح وتعزيز التكامل

[1] – التعليمة رقم 13/94: الصادرة عن رئيس الحكومة، المؤرخة في 12 أبريل 1994 المتضمنة حل لجنة AD-HOC.

الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات إلى 50% سنة 1996 ثم إلى 45% عام 1997 لتصل سنة 1998 إلى 40% [1]هذا وقد قام الإصلاح التعريفي الأخير لسنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها، فمن حيث معدل النسب أصبحت تحتوي التعريفة الجمركية الحالية على ثلاث نسب زيادة على الإعفاءات وهي 5%، 15%، و30% كأقصى معدل.

المطلب الثاني: تطور حجم وفاتورة واردات القمح

أن ما نسبته 80% من استهلاك الحبوب في الجزائر مصدره الواردات وعليه فان الاستيراد يمثل أداة لتسوية السوق الداخلية. غير أن المتعامل الجزائري يغتنم فرصة تراجع الاسعار بالسوق الدولية للقيام بعمليات الشراء[2] . وللاشارة فان واردات القمح اللين هي التي تثقل فاتورة الحبوب الخاصة بالجزائر التي اصبحت تنتج القمح الصلب والشعير أكثر فأكثر.

أولا: تطور حجم واردات القمح للجزائر للفترة (1980-2016)

تسعى الدولة من خلال مخطط التنمية الفلاحية الجديد الى رفع المردودية بالتركيز على تحسين وتطوير نوعية البذور وتكثيف الإنتاج على حساب تقليص المساحات المزروعة التي تم إبقاؤها في حدود 3 ملايير و200 مليون هكتار؛ واستنادا الى الديوان الوطني المهني للحبوب فان ارتفاع فاتورة واردات القمح إضافة الى النمو الديموغرافي المتنامي والظروف الجوية" مرتبط أيضا بظروف السوق الدولية للحبوب التي تتميز تارة بالانخفاض وتارة اخرى بالارتفاع".

1 – آيات الله مولحسان: **مرجع سابق**، ص 144.

2 –http://www.vitaminedz.org/%D8%A5%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD/Articles_18300_2320898_0_1.html, consulte l: 18/08/2017.

الشكل(08) : تطور حجم واردات القمح للجزائر بالمليون طن خلال الفترة (1980-2016)

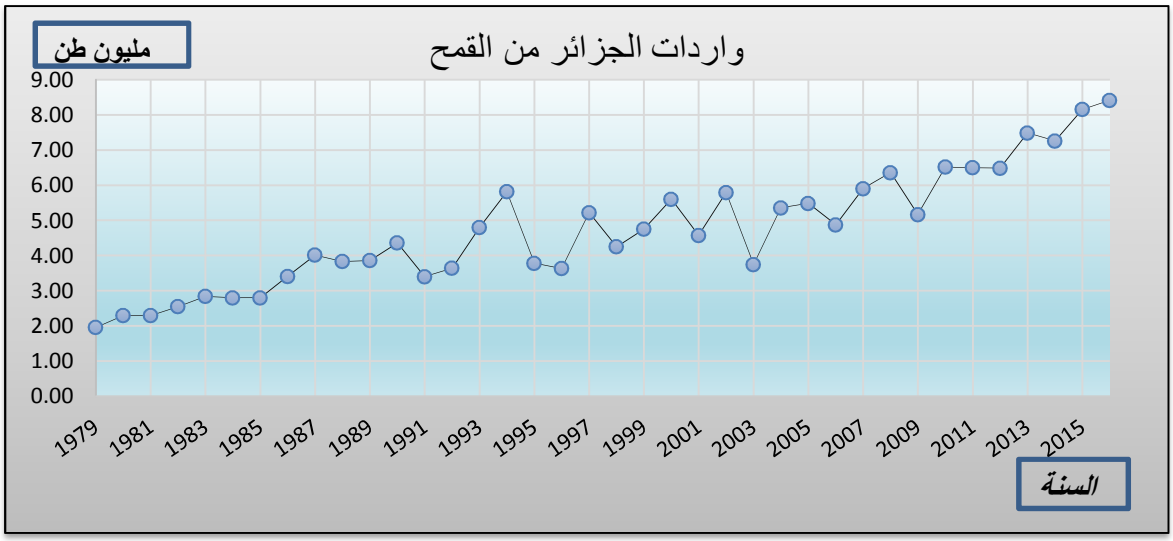

المصدر: انجز بناء على إحصاءات قاعدة البيانات لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

يبين تطور حجم الواردات الاتجاه العام التصاعدي وهو الخاصية المميزة لواردات القمح؛ حيث يقدر المتوسط السنوي بحوالي 5 مليون قنطار خلال فترة الدراسة، فكانت اقل كمية مسجلة سنة 1981 ب 2.29 مليون طن في حين بلغت اعلاها سنة 2016 ب 8.41 مليون طن، وبحسب الإجراءات الطارئة على سياسة التجارة الخارجية يمكن تقسيم تطور واردات شعبة القمح الى ثلاثة مراحل:

1. المرحلة الأولى 1980-1990

عرفت هذه المرحلة نوعان من الاستقرار في واردات القمح وهذا نتيجة لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال التراخيص الاجمالية للاستيراد، لهذا كانت الواردات محصورة بين ادنى قيمة لها خلال موسم 1986/1985 بحوالي 2.8 مليون طن على اثر الازمة البترولية، واكبر قيمة لها سنة 1990 بحوالي 4.36 م طن، ويرجع هذا الاستقرار النسبي الى محاولة الدولة المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها على اثر تدهور أسعار النفط لسنة 1986.

[1] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 14/01/2018

2. المرحلة الثانية 1991-1999:

ابتداءا من التسعينات انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية شملت مختلف القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية وقد تجسد الامر بالنسبة لهذه الأخيرة في صدور الامر رقم 201/ 88 المؤرخ في 18 أكتوبر الذي يقضي بإلغاء جميع الاحكام التنظيمية التي تخول للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي المتفرد باي نشاط اقتصادي او احتكار للتجارة، ثم جاءت مرة أخرى تدابير التعديل الهيكلي التي التزمت بها الجزائر امام الهيئات المالية الدولية ممثلة في:

ضرورة تغيير سياسة تسيير التجارة الخارجية عن طريق اصدار قانون خاص بها ومن ثم تحريرها، تغيير السياسة الجمركية بما يناسب التحرير، تخفيض قيمة العملة الوطنية، رفع الدعم عن الأسعار خاصة الدعم الموجه للمدخلات الفلاحية [1]، ورغم كل هذا عرفت الواردات من القمح ارتفاعا من 3.40 م طن سنة1991 الى اكثر من 5 م طن سنة 2000.

3. المرحلة الثالثة 2000-2016

تنامى في هذه المرحلة الخطاب الرسمي نحو تحقيق الامن الغذائي ارض الواقع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الريفي والحضري، واللذان يمثلان تحولا جذريا في مجال السياسة الزراعية؛ فمن التخلي عنها كليا على اثر صدور القانون 89/12 الى الدعم الشامل لها سواءا ماديا او تقنيا بعد صدور إجراءات الدعم المسطرة في اطار سياسة التجديد الريفي والفلاحي، اذ ان الواردات من القمح عرفت تزايدا مضطردا من حوالي 5م طن سنة 2000 الى حوالي 8م طن سنة 2016 أي بزيادة قدرها 60 %تقريبا.

[1]- مدني بن شهرة: **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار**، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، دون سنة نشر، ص3.

ثانيا: تطور فاتورة واردات القمح للفترة (1980-2016)

تقوم الجزائر بدعم كبير لأسعار الحبوب وتنظيمها، ما يعزل المستهلكين عن التغيرات في الأسعار التي تصيب الأسواق الدولية. غير أن انخفاض سعر العملة الوطنية ينطوي على ارتفاع فواتير واردات الحبوب للبلد. ففي الجزائر، التي تستورد 80 %من استهلاكها للقمح، (من 75% الى 83 %خلال الفترة 2012-2016).

يبين الشكل (09) التطور الكبير لفاتورة استراد القمح في الجزائر رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في محاولات رفع كميات الإنتاج ببرامج مختلفة لكن تبقى حبيسة العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي ككل والتي تبقى هي اهم الأسباب في عدم تحسن انتاج القمح بالقدر الكافي [1] فرغم ارتفاع هذا الإنتاج خلال السنوات الأخير الا ان فاتورة الاستيراد في ازدياد كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (09) تطور قيمة واردات القمح في الجزائر للفترة (1980-2016)

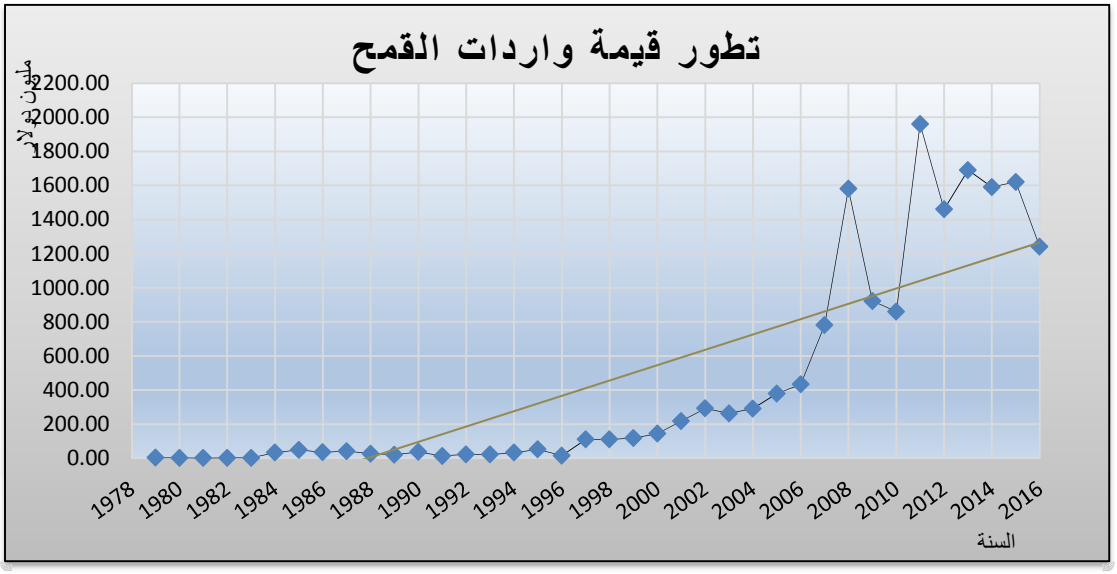

المصدر: انجز بناء على إحصاءات قاعدة البيانات لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [2]

---

1 – وزارة التجارة: **تراجع فاتورة واردات القمح 15/01/2017**، نقلا عن:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/importation-des-cereales-durant-les-11-mois-de-annee-2016
بتاريخ: 24/02/2018، الجزائر.

2 – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 14/01/2018

حتى موسم 1996 لم تتجاوز فاتورة استيراد القمح 55مليون دولار لكن بداية من سنة 1997 نلاحظ الارتفاع الكبير لقيمة الواردات والتي فاقت سنة 1996 بثمانية اضعاف تقريبا والذي يفسر هذا الارتفاع المفاجئ قيام الحكومة بفتح باب استيراد هذه المادة الحيوية من الخارج عام1997 وفتح المجال أمام المستوردين الخواص،[1] وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر خلال سنة 1999 قلصت مساحة زراعة الحبوب التي تم استثناؤها من برنامج الدعم الفلاحي، لتشجيع الإنتاج المثمر وذلك على حساب المساحات المخصصة لانتاج القمح بحجة ان زراعة القمح تؤثر على وضعية التربة في الجزائر.[2] لتتواصل فاتورة الاستيراد في الارتفاع حتى موسم 2008 فبلغت قيمة الاستيراد 1,58 مليار دولار اين عرفت هذه السنة أقل نسبة من إنتاج الحبوب حيث لم تتجاوز 1,6 مليون طن من الإنتاج الوطني وهذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع الكميات المستوردة من الخارج[3] إضافة الى ارتفاع أسعار القمح في السوق الدولية، ثم شهدت فاتورة الاستيراد تراجعا كبيرا خلال سنتي 2010/2009 لتستورد الجزائر ما قيمته 922 مليون دولار خلال سنة 2009 وهذا ما يثبت تحسن الإنتاج الذي بلغ خلال نفس السنة 3,56 مليون طن .

كما ان سنة 2011 شهدت ارتفاعا في واردات القمح مقارنة مع سنتي 2009 و2010، حيث وصلت قيمة واردات الجزائر من هذه المادة ما قيمته 1 مليار و960 مليون

[2]– حبيبة محمودي: **دراسة خبراء تكشف لـ"النهار" تلاعب المافيا: تهريب 2 مليون طن من القمح الجزائري سنويا إلى المغرب! والمواطن يستهلك خبز يسبب له مرض السرطان**، 25/06/2008 نقلا عن: https://www.ennaharonline.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%84%D9%80%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%81/، بتاريخ: 24/02/2018.

2– شفيق بن شعبة: **توقعات بأن تصل فاتورة استيراد القمح الى 1.2 مليار دولار سنة 2007**، 03/11/2007 نقلا عن: https://www.djazairess.com/ennahar/287، بتاريخ: 24/02/2018.

3– عزيز طواهر: **فاتورة استيراد القمح تتجاوز 3 ملايير دولار في 2008**، 29/03/2009 نقلا عن: https://www.djazairess.com/alahrar/7306، بتاريخ: 24/02/2018.

دولار، وكما انخفض الإنتاج خلال نفس السنة الى 2,8 مليون طن؛ لكن ارتفاع انتاج القمح خلال سنة 2012 قلص من فاتورة الاستيراد لتبلغ 1,46 مليار دولار، لكن سرعان ما ارتفعت في السنة التالية لتبلغ فاتورة استيراد القمح خلال سنة 2013مليار و690 مليون دولار.

خلال السنوات الأخيرة بدأت فاتورة الاستيراد في التراجع لتبلغ سنة2016 ما قيمته 1,240 مليار دولار، رغم انخفاض الإنتاج خلال نفس السنة ليبلغ 2مليون طن، حيث كان سنة 2013 يصل الى 3,34 مليون طن في الوقت الذي نرى ان حجم الصادرات قد ارتفع اكثر خلال 2016 ليبلغ 8,41 مليون طن؛ ويفسر انخفاض الفاتورة العامة لمشتريات القمح في وقت ارتفعت فيه الكميات المستوردة بالركود المسجل في الأسعار العالمية للحبوب و التي بدأت منذ 2015 بفضل وفرة المخزونات والمحاصيل العالمية الجيدة [1].

ثالثا: تخزين القمح ومعيقات استيراده

تعد محاصيل الحبوب – بشكل عام – قابلة للتخزين اسهل نسبيا من تخزين الفواكه، ويعود ذلك بصورة رئيسية لانخفاض رطوبتها نسبيا عند الحصاد وبطء تلف مكوناتها الحيوية. ونظرا لان الحبوب تحصد في احد فصول السنة، وتكون الحاجة مستمرة لمنتجاتها الطازجة؛ لذا ينبغي ان تخزن بصورة جيدة على الاقل في فترات ما بين الحصاد حتى الاستهلاك.

1. تخزين القمح

ويمكن خزن الحبوب بسهولة وبصورة جيدة لعدة سنوات بدون فقدان كبير لجودتها، وذلك عند توفر الظروف الملائمة للتخزين.

1– الإذاعة الجزائرية (القناة الاولى): **فاتورة واردات الحبوب تسجل انخفاضا خلال السداسي الأول**، نقلا عن: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160807/85487.htm، بتاريخ:07/08/2016،

1.1. شروط تخزين القمح

يجب ان تتوافر شروط محددة في مخازن حفظ القمح لفترة طويلة قبل تداولها واستهلاكها، ومن هذه الشروط الرطوبة ودرجة الحرارة الملائمة؛ حيث تؤدي الرطوبة ودرجة الحرارة المرتفعة الى زيادة معدل تنفس الكائنات الدقيقة الموجودة في القمح؛ مما يتسبب في زيادة النشاط الانزيمي لحبوب القمح، وبالتالي نمو الميكروبات وظهور الحشرات.

تتراوح النسبة الامنة لرطوبة القمح من 13-14%، كما تبلغ درجة الحرارة الامنة للقمح حسب فترة تخزينه ما بين 2، 3-7، 18م°، ويمكن متابعة الارتفاع في درجة الحرارة داخل المخزن باستخدام اجهزة الاستشعار الحرارية (Thermocouples)[1].

يتم التحكم في خفض او رفع درجات الحرارة للقمح المخزون بواسطة انظمة التهوية (Aeration systems) التي تعمل على تحريك تيار من الهواء المشبع بالأكسجين والمتدفق باستمرار من الاعلى الى الاسفل (انظمة التهوية الموجبة) بحيث يتخلل الهواء كامل حبات القمح الموجودة في المخزن، وتعد انظمة التهوية الموجبة الاكثر استخداما في مخازن القمح، حيث ان تأثيرها يبدا من العمق ويمتد للأطراف حتى يصل الى قمة منتصف حبات القمح بالمخزن [2].

2.1. أهم العوامل المؤثرة على محصول القمح

تؤثر جَودة التقاوي بالدرجة الاولى (البُذور الصّالحة للزراعة) على المحصول كمّاً ونوعاً. ولضمان الحُصول على تقاوي جيّدة قبل موسم الزّراعة يجب التأكّد من جَودة ونوعيّة التقاوي وذلك بالتسجيل الدّقيق لمشاهدات حقول الإكثار، وفحص التقاوي في الحقول قبل حَصادها أو جَمعها، وكذلك في المختبر والمَخزن. وتعتبرُ شهادات الجَودة والنوعيّة للتقاوي

[1]- محمد صالح علي سنبل: **الصناعات الغذائية (تخزين القمح)**، مجلة العلوم والتقنية، العدد 88، ليبيا، 2016، ص34-36.

[2]- محمد صالح علي سنبل: نفس المرجع، ص36.

أمرًا ضرورياً، ويجبُ أن يُوضّح فيها جميع الفحوصات اللازمة التي أُجريت في الحقل قبلَ الجَمع وفي المُختبر وذلكَ من قِبل جهة حكوميّة زراعيّة للبلد المُصدّر لها لضمان الحصول على نوعيّة عالية الجَودة، والتأكّد من نقاوة الصّنف وراثياً وتماثلهُ وخلوّهُ من الأمراض والحَشائش، وضمان حَيويّة التقاوي ونسبة إنباتٍ عاليةٍ فيها. واهم صفات التقاوي الجيّدة هي[1]:

- أن تكونَ مُمثلة لنفس الصّنف؛
- أن تكونَ نسبة الإنبات عالية؛
- أن تكونَ خالية من تقاوي محاصيل أخر؛.
- أن تكونَ خالية من بذور الحَشائش والشوائب؛
- أن تكونَ مُتماثلة في الحَجم؛
- أن تكونَ خالية من الأمراض والحشرات. وضماناً لعدم إصابة التقاوي بالأمراض التي تنتقلُ عن طريقها ولوقاية البادرات من جراثيم الأمراض الموجودة في التربة من المواسم الماضية، فإنه من الضّروري مُعالجة التقاوي قبل زراعتها سواء المُنتجة محلياً أو المُستوردة من الخارج بالمطهرات الفطريّة المُناسبة [2].

2. اهم مسؤولي التموين للقمح

يعتبر الديوان الوطني المهني للحبوب (OAIC) المؤسسة الأولى المكلفة بتجهيز، معالجة وتخزين بذور الحبوب، وحاليا هناك مؤسسات تخزين خاصة التي أضيفت لهذا الأخير (OAIC)، الذي قام بإنشاء مؤسسات تخزين تابعة له وهي تعاونية الحبوب والخضر الجافة (CCLS) وUCA، المتمركزة على مستوى الموانئ أين يتم تفريغ الحبوب، ولكن توجد

1- محمود العميري: الاهرام(**العوامل التي تحدث أضراراً للقمح عند تخزينه**)، جامعة القاهرة، مصر، نقلا عن: http://pw.ahram.org.eg/News/1148646.aspx، مصر، 2013.

2- محمد العميري: **نفس المرجع. ص01.**

أيضا في بعض مناطق التخزين للأمن الداخلي. كل وحدة أو كل مركبات وحدات التحويل مرتبطة بمؤسسة تخزين في صوامع الموانئ تعاونية الحبوب والخضر الجافة (CCLS) في داخل الوطن؛ فحسب قراءة العديد من الخبراء فان الجزائر ستبقى تعتمد أساسا على واردات القمح بنوعيه، ما دامت طاقة تخزين القمح محدودة، حيث لا تتجاوز 4,2 مليون طن، يتم تخزينها على مستوى صوامع تخزين القمح المتوفرة حاليا [1].

ولهذا المخزون كما اشرنا، مجموعة مؤسسات وطنية مكلفة بالتموين في ميدان الحبوب نتطرق اليها فيما يلي:

1.2.الديوان الجزائري المهني للحبوب(OAIC):

يعتبر كجهاز عمومي ذو طابع إداري وتجاري، يعمل على الاحتكار، والجمع، التخزين، والتوزيع، واستيراد البذور وخاصة بذور الحبوب والخضر الجافة.

إن الديوان الذي أنشئ بموجب القانون المؤرخ في 12 جويلية 1962 يعتبر بمثابة آلية هامة لسياسة الدولة الجزائرية، فهو مكلف بضمان التسوية بين الإنتاج الوطني، واحتياجات المواطنين من الحبوب والخضر الجافة المستوردة، ومن جهة أخرى فالديوان هام على المستوى الاقتصادي بما يوفره من مناصب عمل (أكثر من 1200 شخص)، ورقم الأعمال الذي يحققه ما يقارب 1 مليار دينار جزائري.

إن آلية الديوان في تسيير سياسة الحبوب بالنسبة للدولة تمثلت في المشاركة في الاستيراد، الاستلام، التخزين ونقل بذور الحبوب والخضر الجافة كما قام بمراقبة الأسعار وتحديد قواعد التسويق.

لقد لعب الديوان دورا هاما في تنظيم حملات زرع البذور عن طريق:

---

[1]–سليم بن عبد الرحمان: **الولايات المتحدة تصدر 120 ألف طن من القمح إلى الجزائر تبقى الوجهة الأولى للصادرات الفرنسية**، جريدة الخبر، يوم 05 – 05 – 2012، نقلا عن:
https://www.djazairess.com/elkhabar/288619، بتاريخ: 06/11/2017 .

- قروض لاقتناء البذور؛
- تأطير تقني لدعم الإنتاج.

تمثلت نشاطات الديوان في الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الأرز، الذرة....) والخضر الجافة (الحمص، الفاصوليا، ....) وحتى يستطيع هذا الديوان القيام بمهامه، اعتمد على شبكة مكثفة من تعاونيات للحبوب (UCA، CCLS) وعددها 46 على مستوى التراب الوطني، إلا أن ممارسة الاحتكار على التجارة الخارجية بالنسبة للحبوب والخضر مضمون مباشرة من طرف (OAIC) والذي يولي اهتماما خاصا لتطور السوق العالمية للحبوب عن طريق مشاركته في النشاطات الدولية. إذ يقوم بشراء كميات معتبرة من القمح والحبوب الثانوية من أماكن عالمية مختلفة لتموين السوق الداخلية، سجلت الواردات في السنوات الأخيرة نسبة 70% من الاحتياجات ويغطي الإنتاج الوطني نسبة 30% فقط [1] ويعتبر (OAIC) جهاز عمومي مكلف باستيراد وتسوية سوق الحبوب، ويستفيد من تدعيم مالي هام من طرف الخزينة العمومية لدعم الأسعار سواء للمنتجين أو المستهلكين، لكن نظرا للتقلبات الهامة للأسعار على مستوى السوق العالمية، فان الخسارة الناتجة عن سعر الصرف يتحملها الديوان، وبذلك يصير في وضعية مالية صعبة تجعل منه احد اكبر الدائنين للدولة[2].

2.2.تعاونية الحبوب والخضر الجافة:(CCLS) [3]

تعتبر تعاونية الحبوب والخضر الجافة شركات أشخاص ذات استقلالية مالية، تعمل على أساس قانون التعاونيات الفلاحية، تسير من طرف المجالس العامة للأعضاء والتي

---

[1] –OAIC, **Acte Du Premier Symposium International Sur La Filière Blé**, Edition Imprimerie Graphiie–Pub, Sidi Bel abbés, Février 2000.p 3

[2]–OAIC, optic.

[3]– بودجة كريمة، مسعودي أسماء: التعاونيات الفلاحية في الجزائر، المعهد الوطني للارشاد الفلاحي، الجزائر، دون سنة نشر، ص 01.

يرأسها مدير معين من طرف (OAIC)، وظيفتها ضمان استلام، ومعالجة وتخزين منتجات الفلاحين المحليين.

تعمل التعاونية CCLS على ضمان استلام الواردات المكثفة من طرف OAIC، وبعد عملية التخزين والتعبئة تقوم بتوزيع وبيع المنتوجات لعدة أعوام حسب نوع الحبوب، فالقمح عموما موجه نحو ERIAD (كانت تسير نحو مائة مطحنة لتحويل القمح) والتي بدورها تحوله إلى الدقيق، والفرينة، ومشتقات أخرى.

3. عملية الاستيراد ومعيقاتها [1]

تتولى وحدة التجارة الخارجية باعتبارها إحدى هياكل الديوان الوطني المهني للحبوب؛ عملية الاستيراد عملا بالقرار الصادر عن الديوان تحت رقم 009المؤرخ في 17 / 02 / 2004، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات المعدة من طرف وحدة الضبط والتسويق ودعم الإنتاج، كما يجب احترام خلال علمية الاستيراد دفتر الشروط المعد من طرف وزارة الفلاحة؛ الذي يحدد شروط ومتطلبات المادة المستوردة. وبعد أن يقع الإختيار على ممول معين والذي تتوافر فيه جميع الشروط اللازمة، تقوم وحدة التجارة الخارجية بمراقبة الواردات من حيث الكم والنوع إنطلاقا من ميناء الشحن إلى غاية ميناء التفريغ أي الى غاية وصولها الى الجزائر، ويتم ذلك بالشراكة مع هيئات رقابة أجنبية كالمجمع السويسري للرقابةSGS ، وعند وصول الواردات الى الجزائر تشارك هيئات رسمية أخرى كجهاز الجمارك وحتى المركز الوطني للأبحاث النووية في عملية الرقابة والتفتيش.

وبالرغم من كل هذه الرقابة يتم تسجيل نقص في كمية القمح المستورد ويكلف ذلك الخزينة العمومية خسارة كبيرة، وهذا النقص هو ناتج عن عملية سرقة ونهب، فقد تمكن موقع

1- طويطو محمد: مرجع سابق، ص34.

ألجيري بارت من خلال التحريات التي قام بها من رصد العديد من النقائص والثغرات التي تسهل من عملية نهب القمح وغيرها من الحبوب [1]

نذكر على سبيل المثال أن العمال القائمون على عملية وزن الشاحنات الناقلة للحبوب كانوا في السابق يؤدون اليمين لدى المحكمة من أجل ضمان نزاهة عملهم، غير أن هذا الإجراء لم يعد معمول به.

وذلك على مستوى وزن الشاحنات الناقلة للقمح اتضح أنه هناك تواطؤ ما بين هؤلاء العمال المشرفون على عملية الوزن وكذا سائقو الشاحنات، بحيث لا يتم وضع عجلات مؤخرة الشاحنة على الميزان مما يسمح بتهريب كمية من الحبوب تتراوح ما بين 03 و 05 طن على مستوى كل شاحنة، وتباع هذه الكمية المسروقة والمهربة فيما بعد على مستوى السوق السوداء بقيمة 3000 دج للقنطار، وبالتالي القيمة المالية المسروقة لكل شاحنة يقارب 150 ألف دينار جزائري.

وهناك خلل آخر يتمثل في التصريح الكاذب لدى وصول السفينة، بحيث يتم التصريح بكمية أقل مما هي موجودة فعلا على مستوى السفينة من أجل سرقة الفارق و بيعه في السوق السواء، ويتم تعويض هذا الفارق من خلال الشحنة المقبلة القادمة على متن سفينة أخرى، وذلك من خلال علمية التنظيف التي تتم بعد تفريغ السفينة، إذ أن الكميات التي تسقط اثناء التفريغ يتم استعمالها من أجل تغطية الفارق المنهوب خلال عمليات التفريغ السابقة.

ويوجد أيضا حالة غش يصعب رصدها تتمثل في اكتشاف المختبر المركزي ومختبر التحاليل الموجود في الميناء وكلاهما تابعان للديوان الوطني المهني للحبوب لوجود نقص في كمية القمح التي وصلت إلى الميناء والتي لا تتطابق مع الكمية الحقيقية المشترات والتي من

[1]- عبدو سمار: تحقيق حول كيفية نهب القمح الجزائري " القمح الجزائري ،الثروة المنهوبة، نقلا عن: https://algeriepart.com/ar/، يوم: 2018/06/12، الجزائر.

المفروض أن تصل إلى الميناء، ففي هذه الحالة تقوم أطراف متواطئة على مستوى الديوان بإخطار كل من مالك السفينة والممول الأجنبي أي مصدر القمح بوجود هذا النقص ويتم ابتزازهما من أجل دفع عمولات بالعملة الأجنبية بالخارج، لأنه حالة النقص هذه قد تؤدي إلى الحجز على السفينة و إلى دفع المصدر لتعويضات ضخمة.

وبالتالي يمكن ملاحظة الخسائر الفادحة التي تكبدتها الخزينة العمومية الجزائرية بسبب نهب القمح وغيرها من الحبوب، مما يستدعى تدخل السلطات من أجل إسناد الرقابة على عملية إستيراد الحبوب لهيئات مستقلة عن الديوان كمجلس المحاسبة أو المفتشية العامة للحكومة أو عن طريق استحداث هيئة مستقلة تتولى هذه المهمة [1].

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لواردات القمح

تشكل الحبوب وعلى الخصوص القمح بنوعيه اللين والصلب أكبر نسبة من الواردات الجزائرية من المواد الغذائية، حيث تصنف الجزائر ضمن أكبر الدول المستوردة لهذه المادة على المستوى الإفريقي ومن الخمسة الأوائل عالميا باستيراد ما نسبته 5 بالمائة من الإنتاج العالمي، أي أكثر من 5 ملايين طن في السنة· فيما يؤكد الخبراء أن سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة في هذا المجال تكلف الخزينة العمومية اكثر من 1500 مليار دولار حتى تحافظ على أسعار القمح بأنواعه في السوق الاستهلاكية المحلية على مستوياتها الحالية.

اولا: اهم موردي الجزائر من القمح

فيما يخص الإمداد بالقمح، فان شركاء الجزائر كثر اهمهم فرنسا بالدرجة الأولى التي تستحوذ على نسبة 59 % من حصة السوق خلال سنة 2016ثم المانيا بنسبة 9 % ثم تأتي المملكة المتحدة والسويد بنسبة 6 % ثم كل من بولندا و لاتفيا و ليتوانيا بنسبة , 5% 4,%3% على التوالي ثم كل من أوكرانيا والتشيك بحوالي 2 %من نسبة الاستيراد فروسيا

[1]- عبدو سمار: **نفس المرجع.**

بنسبة 1 % تقريبا . تختلف هذه النسب من سنة لأخرى لكن تبقى فرنسا تمثل المورد الرئيسي للجزائر من القمح خاصة فيما يتعلق بالقمح اللين الموجه لصنع مادة الطحين وهي المادة الأكثر طلبا عند المستهلك الجزائري.

الشكل (10): اهم موردي الجزائر من القمح لسنة 2016

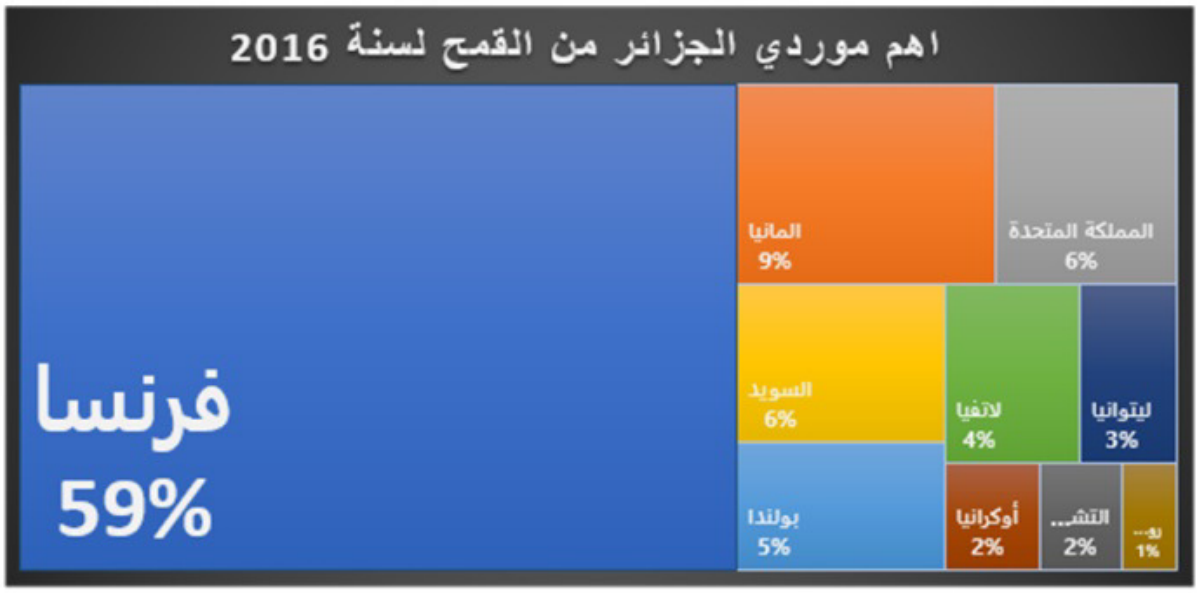

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [1]

ثانيا: التوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال الفترة 2007-2014

الجزائر كاحدى الدول الكبرى المستوردة للحبوب وخاصة القمح بنوعيه احتلت المرتبة الثانية عالميا خلال الفترة (2007-2016)، وبالتالي فان وضعية الجزائر في هذا المجال ليست بخير نظرا لتبعيتها للسوق العالمية وعدم قدرتها على تلبية حاجات مواطنيها الغذائية، لذا سنحاول فيما يلي دراسة التوزيع الجغرافي لواردات القمح من خلال قياس التركز الجغرافي لواردات القمح إضافة الى تحليل مؤشرات كل مجموعة جغرافية على حدى:

[1]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: نقلا عن:
https://atlas.media.mit.edu/ar/visualize/tree_map/sitc/import/dza/show/0412/2016/ بتاريخ: 06/11/2017.

1. قياس درجة التركز الجغرافي لواردات القمح خلال الفترة (2007-2014)

يفيد قياس درجة التركز في التوزيع الجغرافي للواردات في معرفة مدة اعتماد الدولة على مصدر محدد او على مصادر عديدة في الحصول على حاجتها من السلع المستوردة [1].

يمكن القول كلما انخفضت درجة التركز الجغرافي في الحصول على الواردات كلما قلت مخاطر التعبئة الناتجة عن الاعتماد على مصادر متعددة والعكس صحيح. حيث ان ارتفاع درجة التركز الجغرافي للواردات لصالح مجموعة معينة او دولة معينة تعطي تلك المجموعة او الدولة نوعا من القوة الاحتكارية في السوق المحلية وهو الامر الذي يقلل من القدرة التفاوضية عند الاستيراد وبالتالي انخفاض كفاءة الاستيراد لدى الدولة المستوردة ولقياس درجة التركز نستخدم مؤشر جيني Gini Index باستخدام الصيغة التالية:

$$G = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} x_i^2} \times 100$$

حيث x_i الأهمية النسبية للمنطقة او الدولة i في اجمالي الواردات.

n عدد المناطق او الدول الممثلة.

عند تطبيق مؤشر جيني على التوزيع الجغرافي لواردات القمح في الجزائر خلال الفترة (2007-2014) نحصل على الجدول رقم (06):

الجدول (06): تطور معامل التركز للتوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال الفترة (2007-2014)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معامل التركز%	54.56	50.49	66.95	78.33	62.92	67.37	75.08	56.1

المصدر: بوعافية سمير، **دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)**، أطروحة مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامة مسيلة، 2016/2015، ص 170.

[1]- بوعافية سمير: **مرجع سابق**، ص 170.

يبين الجدول ارتفاعا في قيمة المؤشر خلا الفترة (2007-2014) فتراوحت بين 50.49% و 78.33% مسجلة ادنى قيمة لها سنة 2008 ب 50.49% وهذا ما يعود الى انخفاض نسبة الواردات الفرنسية من القمح لصالح باقي الدول الأخرى، ثم يلاحظ ارتفاع درجة التركز الجغرافي الى اقصى قيمة لها سنة 2010 ب 78.99% مبينة حجم التبعية الغذائية للأسواق الفرنسية والتي ارتبطت بها منذ الاستعمار، وتعود هذه النسبة الى الانخفاض سنة 2014 الى حوالي 56.1 % ويرجع هذا الى زيادة الأهمية النسبية للواردات في كل من دول أمريكا الشمالية والجنوبية.

2. تحليل التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2007-2016)

نحاول تحليل التوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال الفترة **(2008-2016)** ليكون ترتيب الدول كالتالي [1]:

1.2.مجموعة الاتحاد الأوربي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث يستحوذ على أكثر من 50% من واردات القمح للجزائر، فقد نسبة واردات القمح من الاتحاد الأوروبي تتراوح ما بين 50.89% و79.4% من اجمالي الواردات خلال الفترة (2008-2016) اذ انها شهدت تطورا مستمرا فبلغت سنة 2007 حوالي 3006الف طن أي 50.91%، ولتبلغ 5170 ألف طن سنة 2010 أي 79.34% من اجمالي الواردات، لتتراجع سنة 2014 الى 70.35%.

تعتبر **فرنسا** المورد الرئيسي من القمح للجزائر، حيث شهدت تزايدا مستمرا اذ بلغت واردات القمح 2396 الف طن سنة 2007 بنسبة 40.12%، لتبلغ سنة 2010 حوالي 77.4%، ثم تشهد انخفاضا لسنوات متتالية بعدها لتصل سنة 2014 حوالي 3814 أي ما يعادل 79.34 % أي ما يمثل 52.4%.

[1]- بوعافية سمير: **مرجع سابق**، ص 171.

لتاتي **المانيا** كثاني مورد للقمح نحو الجزائر الا ان صادراتها عرفت خلال الفترة (2007-2010) انخفاضا ملموسا حيث سجلت سنة 2007 حوالي 459 الف طن بنسبة 7.77% من اجمالي واردات القمح. لتنخفض سنة 2010 الى 26 الف طن بنسبة 0.39% من اجمالي الواردات وخلال سنة 2014 ارتفعت لتصل 560 الف طن أي ما يعادل 7.69% كما تتعامل الجزائر مع باقي دول أوروبا مثل: اسبانيا، بريطانيا إيطاليا، بولندا، وأوكرانيا ولكن بنسب ضئيلة ومتفاوتة

2.2.دول أمريكا الشمالية:

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اكبر موردي القمح للجزائر من دول هذه المنطقة، الا ان صادراتها نحو الجزائر قد عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة، فبالنسبة للو.م.ا فقد بلغت اعلى قيمة لصادراتها سنة 2008 بحوالي 288 الف طن أي ما يمثل 4.53 %من اجمالي واردات القمح للجزائر ومن اجمالي واردات، في حين انخفضت صادرات كندا من حوالي 804 الف طن سنة 2008 أي بنسبة 12.64 % أي حوالي 147 الف طن سن 2010 أي بنسبة 2.25 % لتصل الى 8.78 % سنة 2014 من اجمالي واردات القمح.

3.2. دول جنوب أمريكا:

تعتبر **دول جنوب أمريكا** ثاني أكبر مورد للجزائر، اذ حققت واردات الجزائر منها نسبة متزايدة تتراوح من 2.71 % الى 21.64% خلال الفترة (2007-2010) حيث شهدت ارتفاعا مستمرا سنة 2007 حوالي 160 ألف طن لتبلغ سنة 2008 حوالي 1336 الف طن بنسبة 20.93 % لتنخفض حتى تصل الى نسبة 18.25 % سنة 2011.

وتعتبر **المكسيك والبرازيل والأرجنتين** من الموردين الأساسيين للجزائر من دول هذه المجموعة فبالنسبة للمكسيك فقد بلغت اعلى قمة لصادراتها نحو الجزائر سنة 2008 بحوالي 832 ألف طن ما يمثل نسبة 13.08 % من اجمالي واردات الجزائر من القمح، لتبدأ في

الارتفاع تدريجيا بداية من سنة 2011 لتصل الى حوالي 930 الف طن سنة 2014 أي بنسبة 12.77 %من اجمالي واردات الجزائر من القمح.

اما **البرازيل** فقد بلغت اعلى صادراتها للجزائر من القمح سنة 2010 ب 675 ألف طن بنسبة 10.35 % من اجمالي واردات الجزائر من القمح.

خلاصة الفصل الأول:

لقد مر القطاع الزراعي منذ الثمانينات بعدة مراحل تسيير لكن للأسف لم تبلغ أية مرحلة الأهداف الأساسية المسطرة خاصة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث ما زالت الجزائر تتحمل عبء فاتورة الواردات خاصة في المواد الغذائية وهذا رغم تبنيها لعدة سياسات أو استراتيجيات محاولة لتقليص هذه الفاتورة فجاءت سياسة المستثمرات الفلاحية سنة 1987 كي تبعث نفس جديدة لهذا القطاع لكن بعد ثلاث سنوات من تنفيذه تبين وجود بعض النقائص ساهمت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء تنفيذ هذه السياسة، فجاء برنامج التعديل الهيكلي سنة 1990 المدعوم من طرف الصندوق النقد الدولي تم الشروع في إصلاحات مهمة شملت عدة قطاعات من بينها قطاع الزراعة. ورغم الخطوة المعتبرة التي خطاها القطاع الزراعي للجزائر خلال التسعينات إلا أنه بقي يواجه صعوبات ومشاكل يستحيل على الدولة إيجاد حلول لهذه المشاكل وكان السبب الرئيسي هو الاضطراب السياسي الذي كان يسود البلاد آنذاك وحالة لا استقرار التي بقيت الجزائر تتخبط فيها خلال عشرية سوداء، ولكن مع بداية سنة 2000 بدأت المياه تعود إلى مجاريها وعرفت الجزائر نوع من الاستقرار ومع تطور معطيات الاقتصاد العالمي، أصبحت إصلاحات 1990 غير قادرة على مواكبة هذه التحولات وبالتالي كان على الدولة الجزائرية أن تبني سياسة جديدة تتماشى وهذه التطورات، فجاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم المخطط الخماسي حتى 2014 ليعطي نفس جديدة لهذا القطاع ولتكييف الفلاحة مع المحيط الوطني.

لكن رغم ذلك لم تحقق هذه السياسات الاكتفاء الذاتي من القمح لذا كان لا مفر من الاستمرار في التوجه نحو عملية الاستيراد بانتظام بما انها لا يمكنها تغطية الاستهلاك المحلي منه من خلال الإنتاج؛ فلما تكتسيه شعبة القمح من أهمية بالغة من الناحية الاستهلاكية والاقتصادية للبلاد يضطر الجزائر الى دفع فاتورة ضخمة للحصول عليه من

الأسواق الدولية باعتباره أحد اهم الموارد الاستراتيجية وذلك لتحقيق ما تسمو اليه دوما من تلبية الطلب المحلي من القمح وبالتالي المحافظة على تغطية حجم الطلب الداخلي.

يتحكم في حجم واردات الجزائر من القمح العديد العوامل والمتغيرات والتي أهمها حجم الاستهلاك والنمو السكاني، عملية دعم أسعار القمح التي تنتهجها الحكومة لتمكين المستهلك من اقتناء هذه المادة الغذائية الأساسية، إضافة الى تأثرها بالسوق العالمية وهذا ما نحاول معالجته من خلال الفصل التطبيقي للدراسة كون عملية الاستيراد تتوقف على علاقة السوق المحلية للقمح بالسوق العالمية له.

الـفـصل الـثـانـي

دراسة تحليلية للسوق العالمية للقمح

تمهيد:

يعدّ القمح طليعة المحاصيل الاستراتيجيّة العالمية بحكم أهميّته الغذائيّة التّي تشكّل مصدراً غذائياً لأكثر من 35% من سكان العالم. فهو يغطي أكبر مساحة مزروعة على سطح الأرض بالمقارنة مع المحاصيل الغذائية الأخرى، حيث يدخل في تحضير الكثير من الأنواع الغذائية الأساسية للإنسان والتي أهمها الخبز. لكن نجد ان أكبر مستهلكيه عاجزون عن إنتاجه في كثير من الأحيان.

وفي ظل الطلب على الغذاء المتزايد الذي يعكس الزيادة السكانية المستمرة وعدم زيادة المعروض بالمستوى الكافي لتلبية هذا الطلب من ناحية أخرى، فكان كنتيجة حتمية لهذا الوضع تضخم الفجوة الغذائية في العالم، ولتحقيق الأمن الغذائي يتطلب من كل بلد أن يكون قادراً على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها، وبناء قاعدة إنتاجية في التوسع بالإنتاج الزراعي وتحسينه لضمان عدم التبعية السياسية والاقتصادية خاصة وأن الأمن الغذائي يعتبر أحد المكونات الرئيسة للأمن الاستراتيجي القومي وأهم محاصيل تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالم.

وهذا كان من اهم الأسباب التي جعلت من القمح سلعت تجارية عالمية بامتياز فأصبحت السوق الدولية للقمح من أهم أسواق المواد الغذائية العالمية ضخامة من حيث الطلب عليه فهو يمثل حوالي خمس (5/1) الإنتاج العالمي في التجارة الدولية لهذه المادة بمختلف رتبها وأصنافها، كما ان معظم فائض إنتاجه محصور في مناطق محددة في حين أن الطلب عليه يكون في معظم مناطق العالم فكان هذا أولى أسباب عدم توازن العرض والطلب عليه، وهنا يظهر التمايز بين الدول المصدرة والمتحكمة في تجارة القمح والدول المستوردة وهذا ما سيتم التطرق اليه بشيء من التفصيل من هذا الفصل.

المبحث الأول: الإنتاج والاستهلاك العالمي للقمح

يعيش العالم حقيقة ان الإنتاج العالمي من القمح ورغم المجهودات المبذولة للرفع من حجمه كل سنة لا يسد الطلب عليه أي الطلب على الاستهلاك، هذا ما يخلق فجوة حقيقية كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك وهذا ما يلزم التعرف على تغيرات حجم الانتاج العالمي للقمح واهم محدداته ثم معرفة مدى مساهمة هذا الإنتاج في تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية العالمية التي تزيد حدة كل سنة مع تفاقم الاستهلاك العالمي للقمح.

المطلب الأول: الإنتاج العالمي للقمح

عرف إنتاج وإنتاجية القمح تغيرات عديدة على المستوى العالمي مرتبطة بعدة عوامل من تغيرات المساحة المزروعة واختلاف التطور التكنولوجي والعلمي وتأثير التغيرات الجوية على الزراعة والمحصول...الخ، فنهتم من خلال هذا الجزء بدراسة تطورات هذين المتغيرين على المستوى العالمي ثم على مستوى أهم عشر دول في الترتيب العالمي ومحاولة القاء الضوء على أهم الأسباب أو العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات.

اولا: تطور مساحة زراعة القمح في العالم

ينتج القمح في كثير من دول العالم، يتباين إنتاجها تبايناً كبيراً في المساحات المخصصة لزراعته كل سنة وقد نتج هذا التباين نتيجة لعوامل كثيرة جداً أهمها[1]:

- الغرض من الإنتاج (للاستهلاك المحلي أو للتصدير)؛
- التقنيات المتبعة في الإنتاج؛
- حجم المساحة الملائمة لزراعة القمح والمناخ السائد؛
- مستوى الاستثمار في إنتاج القمح والسوق المتاح.

تمثل أهم الدول المنتجة للقمح 80% من اجمالي المساحة المزروعة قمحا عالميا أي ما يقارب 173 مليون هكتار، كانت الهند في مقدمة هذه الدول خاصة العشر سنوات الاخيرة من الدراسة حيث شهدت هذه المساحة فيها تطورا مستمرا فقدرت ب 22.172 مليون هكتار

[1]– محمد خميس الزوكة: **الجغرافية الزراعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 61.

سنة 1980م لتصل إلى 30.60م مليون هكتار في سنة 2015م. أي حوالي 13.6% من إجمالي المساحة المزروعة قمحا عالميا، الجدول (1.1) من الملحق، لكن خلافا على ذلك فبقية الدول المنتجة شهدت زراعتها عدة تقلبات.

الشكل رقم (01) تطور المساحة المزروعة قمحا في العالم بالمليون هكتار للفترة (1980_2015م)

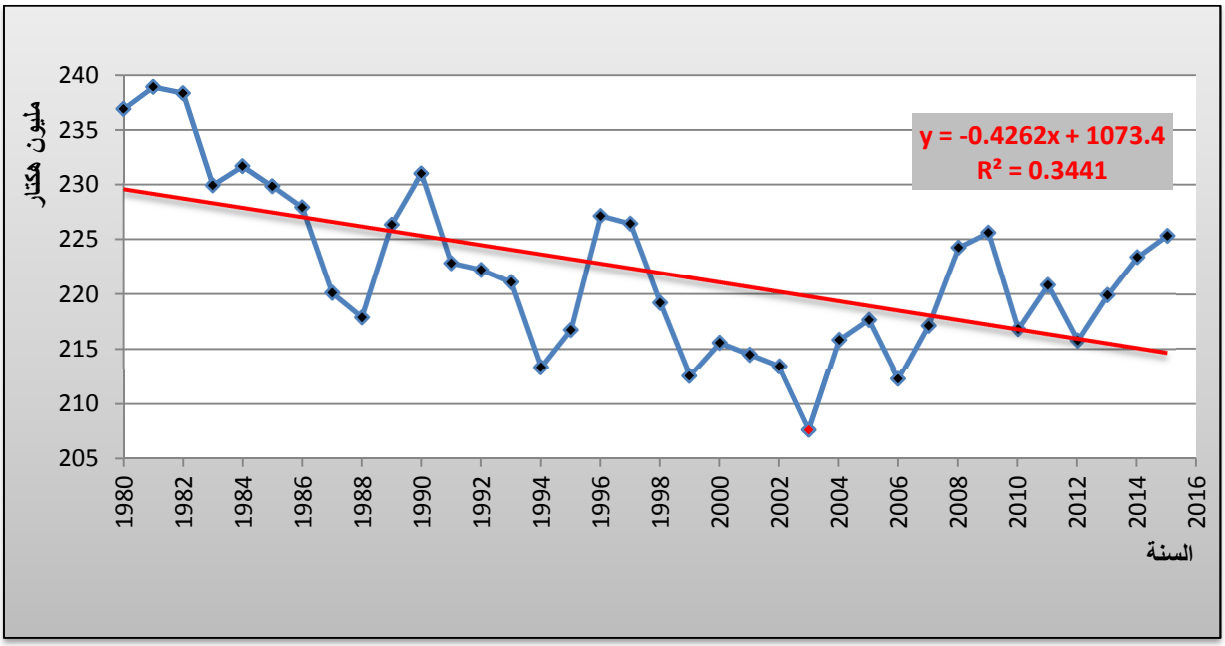

المصدر: انجز استنادا إلى إحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

وفقا لإحصاءات الجدول رقم (2.1) من الملحق يوضح الشكل رقم (01) تغيرات المساحة المزروعة قمحا عالميا، فمن الملاحظ انخفاض هذه المساحة لسنة 1980م مقارنة بسنة 2015 حيث كانت على التوالي 236.90 ألف هكتار _ 225.30 ألف هكتار أي بنسبة انخفاض 4.89%، وكان اشد انخفاض عانت منه الزراعة العالمية للقمح خلال سنة 2003م ويعزى ذلك إلى ظروف عدة أهمها تاثير التغيرات المناخية الكبيرة خاصة الجفاف والفيضانات التي ضربت عدة مناطق خاصة بعض مناطق الإنتاج كالولايات المتحدة الأمريكية (رابع أكبر منتج، وكذلك تأثير بعض المشكلات المالية التي عانت منها

[1] – http://www.fas.usda.gov,Op.Cit, Consulté le 09/03/2016.

الارجنتين[1]، كما ساعدت الأسعار النسبية المنخفضة للقمح خلال فترة الزراعة على تخفيض دعم انتاج القمح في بعض الدول، كالهند والصين، في حين بالنسبة لمعظم الدول فإن الأسعار المنخفضة للمحاصيل المنافسة حدث نتيجة الانتقال من زراعة القمح إلى زراعة منتوجات أخرى، أهمها زراعة حبوب منافسة كالشعير والذرة التي تعتبر اليوم أول مصدر لإنتاج الوقود الحيوي.

ويفسر هذا الانخفاض في المساحة المزروعة للقمح في العالم خلال الفترة الزمنية المدروسة حتى سنة 2015م عدة عوامل هي:

1.ظروف الجفاف المعاكسة خاصة في دول البحر الاسود وخاصة كازخستان حيث انخفضت المساحة بها 2.52% بداية موسم سنة 2012م مقارنة بسنة 2011م وكذلك في كل من روسيا واوكرانيا اللذان عاد عليهما الجفاف غير المسبوق في اشعال حرائق، فانخفضت المساحة في كلاهما على التوالي ب12.44% و6.62% ؛

2.تعرض باكستان لفيضانات حيث انخفضت مساحتها المخصصة للقمح خلال السنوات الأخيرة ب1.54% فكانت تقدر ب 9.04 مليون هكتار سنة 2009م لتنخفض سنة 2011م إلى 8.9 مليون هكتار[2]؛

3.أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م على عمليات الزراعة واستغلال الارض (التاثير على أسعار مدخلات الزراعة كالأسمدة والبذور واجور اليد العاملة...) وهذا ما يؤكده انخفاض المساحات المزروعة للقمح منذ سنة 2009م أي بداية انعكاس هذه الأزمة على العالم ؛

---

[1] -طارق علي ديب وفاتن سوسي: **دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية**، جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 20، العدد الاول، سورية، 2004، ص 571.

[2] _ *https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86_2010 , Consulté le 09/03/2016.*

4.لا يمكننا تجاهل الاثر السلبي المتواصل لارتفاع درجات الحرارة على كوكب الارض نتيجة لتأثير ظاهرة الاحتباس الحراري التي أخلت بالمناخ المعتاد؛

هذا التناقص في إنتاج القمح خاصة في الدول التي تخصص مساحات واسعة لزراعته لغرض التصدير، حتما سوف يؤثر على تداول محصول القمح عالمياً خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتماداً كلياً على الدول المنتجة في الحصول على كفايتها من القمح عن طريق الاستيراد.[1]

فضلا عما سبق ذكره فاننا نلاحظ الارتفاع الواضح في المساحات المزروعة قمحا عالميا خلال السنوات الاخيرة الفترة (2012-2015م)وذلك راجع لبعض الظروف نذكر منها:

- الزيادة الحاصلة في زراعة القمح كانت انعكاسا لتعافي المحاصيل في رابطة الدول المستقلة بعد تدني مستويات سنة 2012 بسببً الجفاف، ولهذا اتجهت معظم الدول نحو التوسع في زراعته ونحو استصلاح مزيد من الأراضي الزراعية والإكثار من زراعة حبوب أخرى كالأرز والذرة وغيرها من المحاصيل الغذائية للتخفيف من هول المشكلة الغذائية التي كشفتها ازمة الغذاء وخصوصا في الدول النامية التي كانت اكثر تاثرا[2]؛
- وفي نظرة لعام 2014 تشير المؤشرات إلى زيادة مساحة زراعة القمح في العديد من الدول المنتجة والولايات المتحدة الامريكية خاصة خاصة لملاءمة المناخ لهذه السنة ونقص الامراض [3]،

[1] - عبد الله عبد الجبار يلان: **الذهب الأصفر(القمح)**، الهيئة العامة للبحوث والارشاد الفلاحي، مصر، 2002، ص02.

[2] – خالد الملحطي: **القمح يشعل أزمة الغذاء العالمي وآمال بانخفاض أسعاره**، صحيفة 26 سبتمبر،اليمن، 2015.

[3] – الاسواق العالمية للغذاء: **توقعات الاغذية** (نشرة نصف سنوية)، منظمة الاغذية والزراعة لألمم املتحدة، 2015، ص2.

الشكل رقم (02): تغير النصيب النسبي للمساحة المزروعة من قمح للعشر دول الاولى للفترة (2006/2015م)

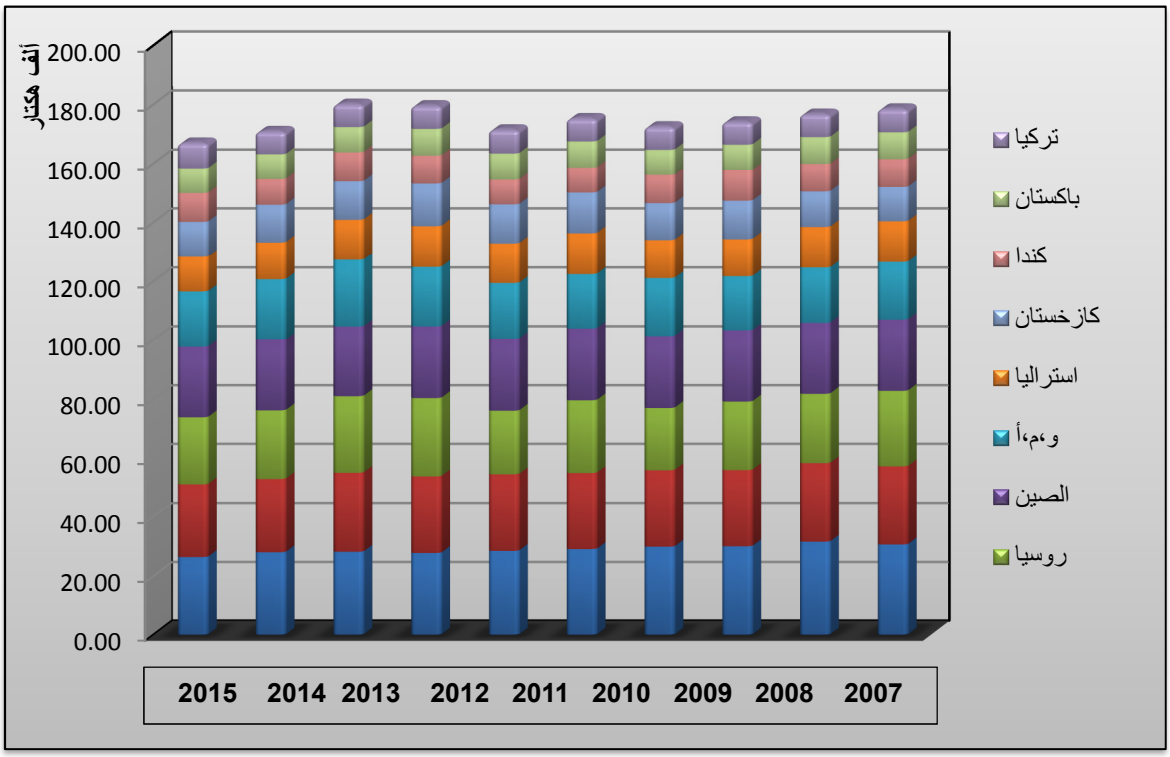

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)[1]

من خلال الشكل (02) تعتبر دولة الهند هي الأعلى مساحة مقارنة ببقية دول العالم في زراعة القمح خلال السنوات الأخيرة خاصة، فبالرجوع إلى إحصاءات الجدول (1.1) من الملحق تقدر النسبة المئوية لمتوسط المساحات المخصصة لزراعة القمح بها خلال العشر سنوات الأخيرة من الدراسة بـ 12.50 % من المساحة المزروعة قمحا في العالم، يليها الاتحاد الاوربي ب11.68%، الصين ب10.85%، روسيا بنسبة 10.85%، والولايات المتحدة الأمريكية ب8.63% ثم كل من كازاخستان، واستراليا وكندا وباكستان وتركيا بنسب تتراوح بين (3%و5%). فخلال هذه السنوات ظلت هذه الدول بهذا الترتيب تحافظ على نسبة مشاركتها في المساحة المخصصة لزراعة القمح عالميا، رغم نقص هذه المساحات في بعض السنوات نتيجة تأثرها بعدة عوامل(الظروف المناخية، الازمات المالية، السياسة

[1] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 18/03/2015.

الزراعية.....) إلا أنها في المتوسط العام تحافظ على هذا الترتيب، هذا ما يؤكد الأهمية البالغة لهذه المادة الغذائية إن لم نقل غذائيا فعلى مستوى المبادلات الدولية.

ثانيا: تطورات الإنتاجية العالمية للقمح

نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم الإنتاجية بصفة عامة وعلى الإنتاجية الزراعية بصفة خاصة وعلى تطورات إنتاجية القمح في العالم والتي تؤثر بصورة كبيرة على تغيرات حجم الإنتاج العالمي.

1)تعريف الإنتاجية

تعددت تعاريف الإنتاجية، فنذكر منها ما يلي:

- **التعريف الاول**[1]: (التعريف العام)

على الرغم من أهمية قياس الإنتاج، إلا أنه لا يعبر كثيرا عن درجة كفاءة المنشأة في استخدام مواردها، فإذا كانت المنشأة قد أنتجت خلال فترة زمنية مقدارا معينا، سواء كان ذلك مقاسا في شكل عددي أو في شكل قيمة، فهل يعني ذلك وبشكل تلقائي نجاحا لها في وظيفتها الإنتاجية؟ إن الإجابة على ذلك هي النفي، فحتى يمكن الحكم على كفاءة المنشاة، يجب أيضا معرفة إجمالي الموارد التي تم استخدامها في إنتاج هذا العدد أو هذه القيمة، ويقصد بالموارد هنا كافة عناصر الإنتاج(عمالة، مواد، رأس مال، خدمات، أرض) التي تم استخدامها في تحقيق هذا الإنتاج، ويطلق على تلك الموارد المستخدمة في الإنتاج اصطلاح "المدخلات "أما إجمالي الإنتاج المحقق فيطلق عليه اصطلاحا" المخرجات"، وعلى ذلك فإنه يجب أن يكون هناك مقياس للعلاقة بين كل من مخرجات ومدخلات المنشأة خلال فترة زمنية معينة، ويطلق على هذا المقياس اصطلاحا « الإنتاجية» بدلا من الإنتاج وتحسب الإنتاجية كما يلي:

[1] – سونيا محمد البكري: **تخطيط ومراقبة الإنتاج**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 273.

$$\text{الانتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

يطلق على هذا المفهوم بالتعريف العام، في مقابل ذلك نجد التعريف الجزئي أو التعريف النوعي للإنتاجية.

- **التعريف الثاني**[1]: (التعريف الجزئي) أو (التعريف النوعي)

يشتمل على الإنتاجية الخاصة بكل عنصر من عناصر الإنتاج ونحصل عليها بقسمة الناتج (المخرجات) على العنصر المراد قياسه لذلك يمكن التعبير عن الإنتاجية الجزئية كالتالي:

الإنتاجية الجزئية= المخرجات/عنصر من عناصر الإنتاج

يمكن التمييز بيع عدة أنواع من الإنتاجية الجزئية مثل: إنتاجية العمل، إنتاجية رأس المال.....الخ.

وهذا التعريف بالنسبة لخبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعبر عنه بأنه "كمية الإنتاج بالنسب لكل عنصر من عناصر الإنتاج"[2]

- **التعريف الثالث:** (الإنتاجية الزراعية)

في المجال الزراعي فإن المقصود بالإنتاجية الزراعية مقدار ما تنتجه الوحدة المساحية من المحصول الزراعي مقدرا بالكيلوغرام أو مضاعفاته[3].

القمح أكثر أنواع الحبوب انتشارا وإنتاجا، حيث تبلغ المساحة المزروعة من القمح سنويا نحو 200 مليون هكتار تختلف إنتاجيتها من منطقة إلى أخرى في جميع أنحاء العالم

[1] – محمد عمر الطنوبي: **الانتاجية الزراعية بين البحث العلمي والارشاد الزراعي**، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1996، ص44.

[2] – نفس المرجع: نفس الصفحة.

[3] – جلال ابراهيم العبد: **ادارة الانتاج والعمليات (مدخل كمي)**، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص24.

متحكمة فيها عدة عوامل أهمها: اختلاف البيئة، التطور التكنولوجي الزراعي، استخدام الأسمدة وانتقاء البذور ...

حاليا فإن عملية تقييم القدرة التنافسية لنظم الإنتاج الزراعي يعتمد على الإنتاجية لكل وحدة عمل، لذا فإننا نجد معيار التفرقة بين الزراعة الواسعة والزراعة المكثفة فقد أهميته.

2)التطور التاريخي للإنتاجية العالمية للقمح

الشكل رقم (03): تطور الإنتاجية العالمية للقمح بالطن للهكتار خلال الفترة (1980-2015م)

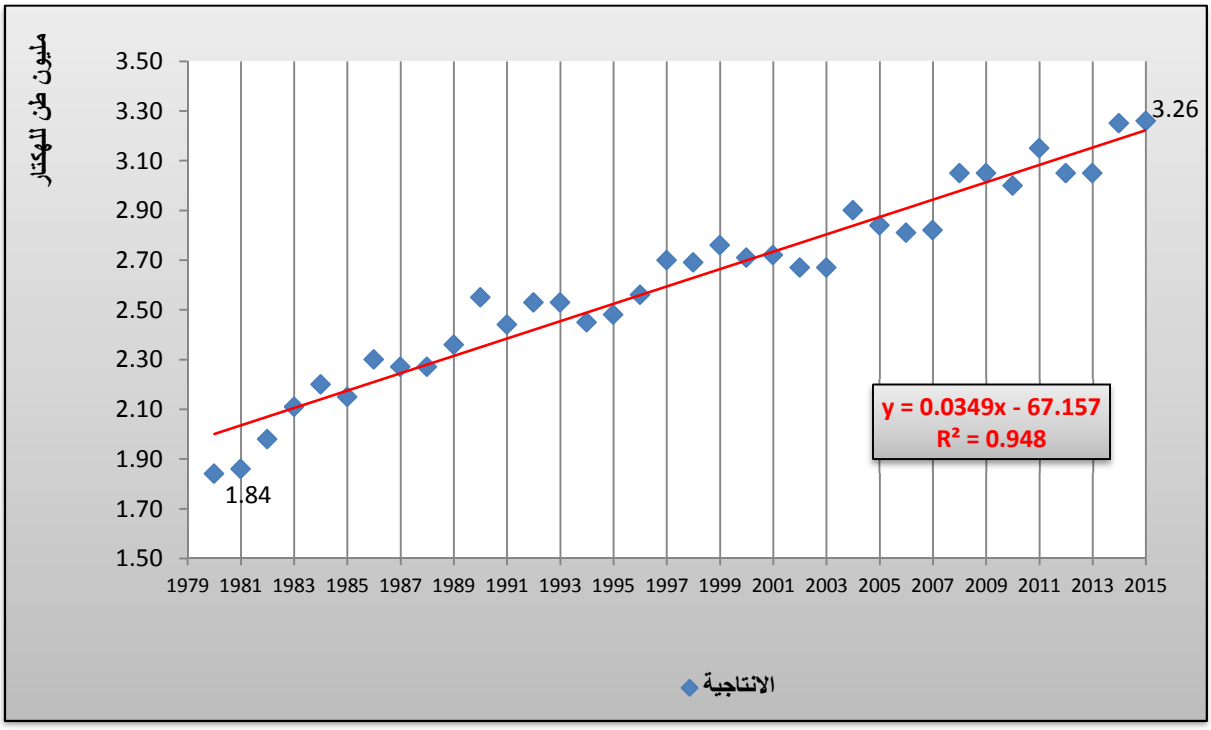

المصدر: انجز استنادا إلى إحصاءات 2016 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

وفقا لما يبينه الشكل (03) المبني وفقا لإحصاءات الجدول (2.1) من الملحق فإن الإنتاجية الكلية للقمح ازدادت تقريبا الضعف من 1.84 طن/هكتار في1980م إلى 3.26 طن/هكتار سنة 2015م ولكن كان هذا التحسن الملاحظ لإنتاجية القمح بوتيرة منخفضة بمعدل زيادة 0.0025طن/هكتار سنويا.

[1] – http://www.fas.usda.gov/psdonline/psdQuery.aspx, Consulté le 23/02/2016.

وحسب دراسات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO)[1] فإن تطورات الإنتاجية العالمية للقمح خلال السنوات الأخيرة قد تعود إلى تذبذب المساحة العالمية المحصورة المقدرة للقمح بحد أدنى بلغ 107.8مليون هكتار عام 2003م وبحد أقصي بلغ 125.78 مليون هكتار عام 2009م، لكن العامل الأكثر تأثيرا حسب دراسات وزارة الزراعة الأمريكية يمثله التدني الواضح لإنتاجية الهكتار الواحد من القمح في معظم الدول المصنفة الأولى إنتاجا له حيث بلغ هذا التدني سنة 2010م مقارنة بسنة 2009 بنسبة انخفاض 1.04 طن للهكتار الواحد.

إن استمرارية التناقص في إنتاجية القمح عالمياً، سيؤثر كثيراً على الدول التي تعتمد في استهلاكها للقمح على الاستيراد وليس على الإنتاج المحلي، ومن أهم التأثيرات على الدول المستوردة، صعوبة تامين الكميات المطلوبة من القمح، وحتى إن تم الحصول على تلك الكميات، فإن ذلك لا يكون في الوقت المناسب، وإن حدث ذلك، فغالباً بأسعار مرتفعة. وقد تعمل الدول المستوردة على البحث عن مصادر تكون فيها نوعيات القمح متدنية، ستكون أيضاً بأسعار مرتفعة. أما على الصعيد الدولي، فقد يتمركز إنتاج وتسويق القمح في قارة واحدة أو حتى دولة واحدة تكون لها القوة في فرض الأسعار التي تراها ملائمة لها. وبشكل عام، فإن العوامل المؤدية إلى تناقص إنتاجية القمح كثيرة ومتعددة الجوانب. وإذا ما استعرضنا أهم الأسباب التقنية وراء هذا التناقص الوارد، يمكن أن يعزى ذلك إلى:

- ✓منافسة محاصيل نقدية جديدة؛
- ✓التعرض للضغوطات البيئية المختلفة، قد يكون أهمها الجفاف؛

هذه الأسباب وغيرها قد تؤدي إلى عزوف كثير من مزارعي القمح عن زراعته والاتجاه نحو محاصيل نقدية[2] أخرى يمكن أن تدر عليهم دخلاً أكبر خاصة إذا ما كانت تلك المحاصيل قابله للتصدير أو للتصنيع.

---

[1]– منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدةّ: **مرجع سابق**، ص31.

[2]- **المحصول النقدي**: في الزراعة هو المحصول الذي يزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتج أو عائلته في حد ذاتها. نشأت الحاجة إلى إنتاج المحاصيل النقدية من طبيعة الاستثمار الضخم والذي يتطلب أن تكون هنالك سيولة جاهزة توجه وقت الحاجة لتنفيذ برامج ومشاريع تصب في صالح الموقف المالي للشركة كذلك وضعت الشركة في الحسبان حاجة السوق لمثل هذه المنتجات، هذا بالإضافة لمبدأ تنويع المحفظة الاستثمارية للشركة وهي نمط اقتصادي متطور لمواجهة أي مخاطر محتمل حدوثها.منها :القطن، المطاط، الجوت، الذرة، الصويا.... .

ومن الجدير ذكره، أن إنتاج القمح عالمياً ليس كله معدا للتصدير فجزء كبير منه يخصص للاستهلاك المحلي(80%). وهذا يعني أن الكميات المخصصة للتصدير ستكون أقل بكثير مما يتم إنتاجه(20%). كما أن معدل تزايد السكان المرتفع في كثير من الدول قد يعمل على زيادة التنافس على هذه السلعة ويزيد من تفاقم المشكلة؛ وقد يؤثر ذلك على تزايد الطلب على القمح ذي النوعية الرديئة وبأسعار مرتفعة، كل ذلك سيجعل من القمح سلعة نادرة وحتماً سترتفع أسعاره عالمياً. وهكذا كان الحال في أزمة الغذاء العالمية خلال عامي 2007م_2008م.

ثالثا: تطور حجم الانتاج العالمي القمح

وباعتبار أن المساحة لا تعكس إنتاج الدول، ولا تعني بالضرورة أن أكبر الدول مساحة هي أكبرها أيضا إنتاجا فقد جاءت الصين من ناحية الإنتاج أعلى من الهند حيث تنتج الصين ما يعادل 17.42% من كمية الإنتاج العالمي[1]، تليها الهند صاحبة أكبر مساحة إنتاج بكمية انتاج تعادل 12.51%، لذا نحاول من خلال هذا المطلب، التطرق إلى تطورات إنتاج القمح على المستوى العالمي الكلي وبشيء من التفصيل .

1)التطور الاجمالي لإنتاج القمح العالمي

شهد نمو الإنتاج العالمي للقمح نموا مطردا خلال السنوات الستين الماضية وفقا ل الجدول (3.1) من الملحق، حيث ارتفع خلال 2016/2015م إلى 732.79 مليون طن أي تقريبا ثلاث مرات من انتاج سنة 1961/1960م الذي كان يساوي 233,451 مليون طن، والذي يشكل اليوم ثلث إنتاج الحبوب في العالم[2]، ولقد تزايد هذا الإنتاج خلال سنوات محل الدراسة وهذا وفقا لما تبينه البيانات الواردة في الجدول رقم (2.1) بالملحق من 435.867 مليون طن عام1981/1980م إلى 732.79 مليون طن في عام 2015م

[1] – www.igc.int: (International Grains Council), Consulté le 2015/10/21.

[2] – عباس أبو عوف: **دراسة اقتصادية للسوق العالمي للقمح**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2002، ص20.

بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 1.6% من متوسط الإنتاج العالمي للقمح، وترجع 71% من الزيادة في الإنتاج العالمي إلى تحسن الإنتاجية العالمية للقمح خلال نفس الفترة حيث زادت الإنتاجية من 1.84 طن /هكتار عام 1981/1980م إلى 3.26 طن /لهكتار عام 2016/2015م.[1]

الشكل رقم (04): تطور الإنتاج العالمي للقمح بالمليون طن خلال الفترة (1980_2015م)

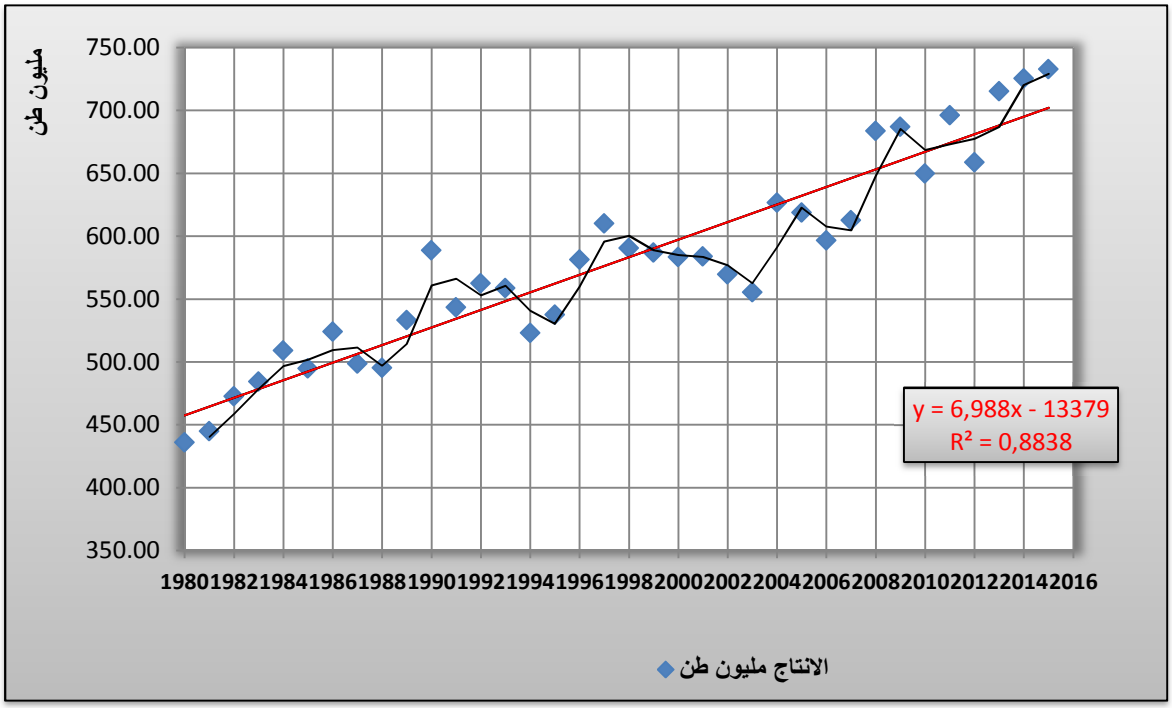

المصدر: انجز استنادا إلى إحصاءات اكتوبر 2015 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [2]

بشكل عام فقد اتخذ الإنتاج العالمي للقمح كما يتضح في الشكل رقم(04) إتجاها تصاعديا خلال الفترة محل الدراسة باستثناء بعض الانخفاضات والتي كان اشدها انخفاض الإنتاج العالمي للقمح خلال موسم سنة 2003م والعائد اكثر ما يكون كما ذكر سابقا إلى سوء الاحوال الجوية.

---

[1] - Paul W. heisey: "**International Wheat Breeding and Future Wheat productivity in Developing countries**" Economic Research service /USDA- Wheat Yearbook/ WHS-2002, March 2011, p 22.

[2] – http://www.fas.usda.gov,Op.Cit, Consulté le 09/03/2016.

وفقا للجدول رقم (2.1) من الملحق، والشكل (04)، فإن انخفاض الإنتاج خلال الفترة من عام 2006/2005 إلى عام 2007/2006 من 618.806 مليون طن إلى 596.112 مليون طن، يعود أساسا إلى الانخفاض الحاد لإنتاج أستراليا بحوالي 14.35 مليون طن أي بنسبة انخفاض 57%، وانخفاض إنتاج كل من الاتحاد الاوربي ب 6.20% والولايات المتحدة الأمريكية ب14%. وكان الانخفاض طفيف في كندا، وكذلك روسيا ب 5.64%، كما انخفض بشدة في اوكرانيا ب 25.40%، وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج كل من الصين ب 11.3% والهند ب 1% وفي بقية دول العالم ب 4.4%، إلا إن انخفاض الإنتاج في باقي الدول الرئيسة كان أكبر حيث وصل إجمالي الانخفاض في الإنتاج العالمي إلى 22.694 مليون طن أي بنسبة 3.66% وكان هذا نتيجة عدة عوامل أهمها التأثيرات السلبية التي خلفتها موجات الجفاف والفيضانات والأمراض وهجمات الآفات التي أعاقت مواسم محصول القمح للعام 2006م في عدة مناطق من العالم، إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل حاد مقابل العملات الرئيسة حيث أسفر عن هذا الانخفاض التأثير الفعلي للزيادة في الأسعار العالمية في الاقتصاديات التي لا تعتمد على الدولار الأمريكي.[1]

بالرجوع إلى الجدول رقم (2.1) بالملحق والشكل السابق (04) نلاحظ انخفاض الإنتاج العالمي للقمح خلال الفترة من عام 2009 /2010م إلى عام 2011/2010م من 686,461 مليون طن إلى 652,134 مليون طن أي ما يعادل 5%، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى انخفاض إنتاج روسيا من القمح وحدها بحوالي 20 مليون طن أي ما يعادل 32.8% من إنتاجها السابق وأوكرانيا ب 4 مليون طن أي ما يقارب 20% وانخفاض انتاج الولايات المتحدة ب 6.2%، بالإضافة إلى انخفاضات أقل في الدول الكبرى الأخرى المنتجة للقمح.

[1] – www.ocde.org. Consulté le 09/03/2016.

لكن كان انخفاض الإنتاج في باقي دول العالم مرتفعا مقارنة بإنتاج 2009م إذ بلغ 14.40% أي بحوالي 7 مليون طن في حين بقي الإنتاج مستقرا تقريبا ولم يتغير كثيرا في كل من الصين والهند وتركيا ولم تحقق زيادة في إنتاج القمح عالميا سوى على مستوى قارة استراليا بحوالي 7 مليون طن أي 25.5% زيادة عن إنتاج السنة السابقة، لكن هذا الارتفاع لم يكن كافيا لتغطية النقص في إنتاج القمح لسنة 2010م والذي كون أزمة غذائية يدفع ثمنها العالم حتى سنة 2011م رغم تحسن الإنتاج في جميع دول العالم خلال هذا الموسم، إلا أنه عاد سريعا للانخفاض في بداية موسم سنة 2012م وهذا ما زاد من اشتداد الأزمة الغذائية عالميا، لكن يلاحظ تطور معتبر في حجم الانتاج خلال الثلاث سنوات الاخيرة من الدراسة(2013-2015) ما يعزى الى الزيادة في حجم الإنتاج للقمح في الصين والاتحاد الأوروبي خاصة[1].

2)المنتجون الأساسيون للقمح عالميا

للاطلاع اكثر على واقع إنتاج القمح في العالم تم اختيار أهم الدول المنتجة للقمح والتي يمكن أن تهتم اكثر بزراعة القمح لغرض التصدير. هذه الدول هي: الاتحاد الاوربي، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، كندا، استراليا، باكستان، تركيا، اكرانيا.

[1]- http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/ ، Consulté le 09/12/2016.

الشكل رقم (05) النسبة المئوية لمتوسط إنتاج القمح لأهم عشر منتجين عالميا من متوسط الإنتاج العالمي للفترة (2006/2015م)

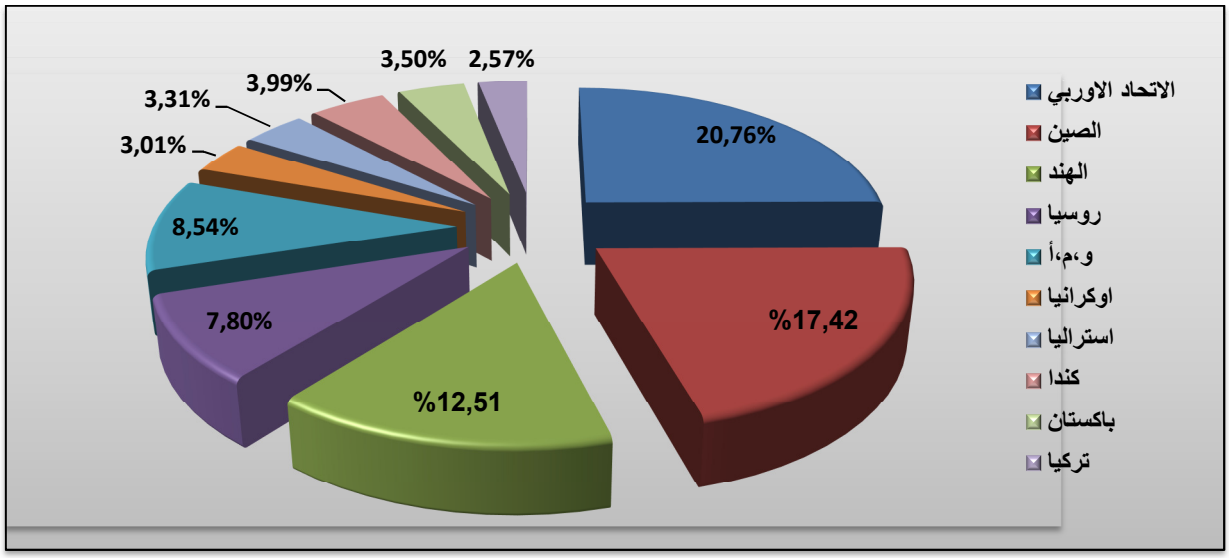

المصدر: انجز استنادا إلى إحصاءات 2015 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA

أوضحت البيانات أنه رغم التغيير الكبير في المناخ السنوات الماضية والتغيرات الواضحة في تطور إنتاج كل دولة، حافظ المنتجون الأساسيون على ترتيبهم العالمي واستقرار النصيب النسبي لإنتاجهم كأفضل منتجين عالميا كما يوضح الجدول (5.1) من الملحق، ذلك راجع لعوامل أهمها التطور التكنولوجي الزراعي، الاهتمام بزيادة إنتاجية الهكتار.... حيث تركز الإنتاج العالمي للقمح في هذه الدول بنسبة 84.3 % من الإنتاج العالمي خلال الفترة الزمنية (2006-2015م).

المطلب الثاني: الاستهلاك العالمي للقمح

استهلاك القمح في العالم نادرا ما يشهد انخفاضات حادة رغم تذبذب الإنتاج كون القمح مادة غذائية أساسية لا غناء عنها حتى مع بلوغ أسعارها مستويات مرتفعة (بالرجوع إلى الاستهلاك من المخزون والدعم الحكومي للأسعار، الاستيراد، الاعانات...) ذلك ما يثبت أهمية هذه المادة الغذائية الإستراتيجية

أولا: تطور حجم الاستهلاك العالمي للقمح

يبقى الاستهلاك رغم الجهود المبذولة في العديد من الدول المستوردة لشعبة القمح تعاني من عدم كفاية المنتج والمستورد منه لتغطية الطلب المحلي وكانت العديد من الدراسات تثبت التزايد المستمر للاستهلاك بوتيرة اسرع من النمو او الزيادة في الإنتاج.

الشكل رقم (06): تطور الاستهلاك العالمي للقمح خلال الفترة (1980-2016م)

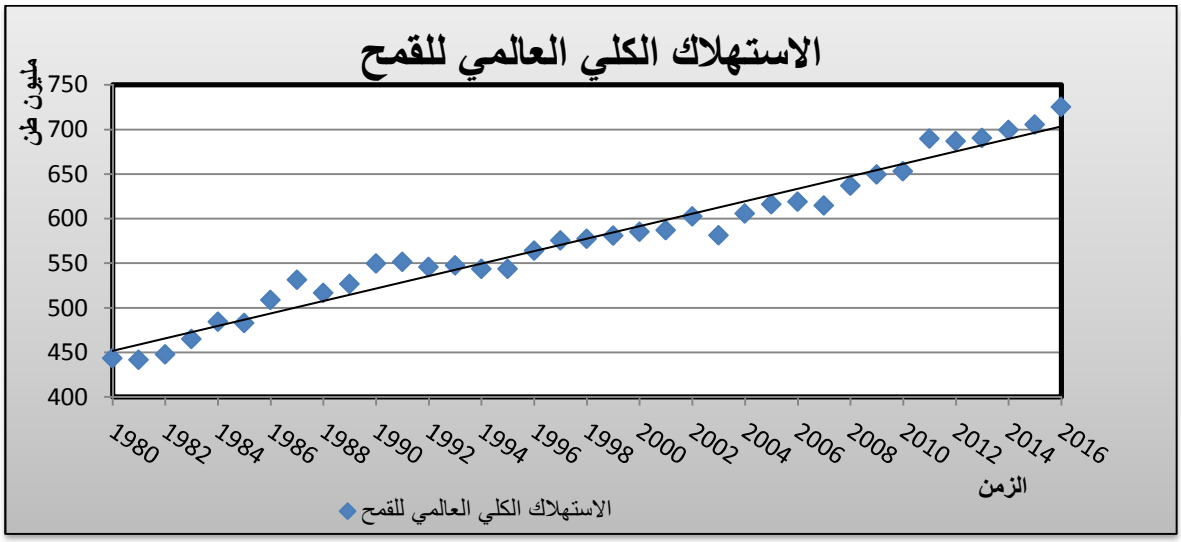

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصاءات سنة 2016 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA[1]

مما يلاحظ من خلال الشكل (06) ان حجم الاستهلاك العالمي للقمح في تزايد مستمر تتخلله أحيانا بعض الانخفاضات الطفيفة حيث قد ازداد من 443.43 مليون طن عام 1981/1980م إلى725.107 مليون طن عام 2017/2016م وينمو الاستهلاك العالمي للقمح بمعدل حوالي 1.4% سنويا من متوسط الاستهلاك الذي بلغ 577.68 مليون طن خلال الفترة (1980-2016م) وهكذا تستمر توقعات الإتجاه العام للاستهلاك في الارتفاع، الجدول رقم (8.1) من (الملحق).

بينما كان أكبر انخفاض للاستهلاك خلال الموسم 2004/2003م بـ 581.52 م طن وارتفع ليصل إلى 617.95 م طن لعام 2006، ثم انخفض إلى614 م طن خلال

[1] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 22/12/2016.

2008/2007م متأثرا بالارتفاع الحاد لأسعار القمح خلال الأزمة الغذائية التي شهدها العالم حينها، ومنذ ذلك الحين والاستهلاك العالمي للقمح في زيادة مستمرة.

ثانيا: أهم عوامل زيادة الاستهلاك

يمكن باختصار اعتبار العوامل الموالية هي أهم مسببات زيادة استهلاك القمح وبالتالي زيادة الطلب عليه في الأسواق الدولية:

- تغير النمط الغذائي للسكان في العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية كما تميزت بعض الدول عن غيرها بزيادة استهلاك القمح في الصناعات الغذائية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتغير نمط الاستهلاك (الانتقال من استهلاك الذرة البيضاء) خاصة في البلدان الإفريقية، وتراجع دور الشعير في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بسبب الرفاه النسبي بعد الاستقلال؛
- الزيادة السكانية، وتعتبر أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العالمي للقمح، وتسهم زيادة السكان سنويا بحوالي ثلثي الزيادة في استهلاك القمح على المستوى العام [1] فقد زاد عدد سكان العالم منذ سنة 1980م حتى سنة 2012م بحوالي 2.6 مليار نسمة (2599127830)، أي بزيادة قدرها 58.36%.و يصل الى 7 مليارات و295 مليونا و889 ألفا و256 نسمة خلال سنة 2016م أي بالضعف ثلاث مرات تقريبا من احصائيات 2012م؛ وذلك عائد في أغلبه إلى:
- تحسن مستوى المعيشة في البلدان ذات الوزن الديمغرافي الكبير مثل الهند والصين؛
- استخدام القمح كعلف في الدول الصناعية؛
- استخدام القمح في المجال الصناعي وبشكل متزايد لإنتاج الوقود الحيوي (الأيثانول) خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لكن لا يزال هذا المعدل ضعيفا مقارنة باستخدام الذرة. فيما تعتبر فرنسا أولى دول الاتحاد الأوروبي في إنتاج الأيثانول معتمدة علي القمح حيث

[2]- HEISEY: **Op.Cit**, P 37.

تستخدم القمح في إنتاج نحو 20% من إنتاجها من الأيثانول البالغة 300 مليون جالون سنويا؛

- تزايد اللجوء لاستهلاك ما يعرف بالخبز المحسن (يفضله المستهلك عن الخبز العادي كونه يحتوي بعض الإضافات الكيميائية تجعله ألذ وأخف من الخبز العادي)؛
- استخدام القمح في مجالات أخرى غذائية (طلاء غذائي وفي الأدوية و...) وغير غذائية كورق الزينة وعجائن اللصق في الصناعات الخشبية والكحول وغيرها.

ثالثا: أهم الدول المستهلكة للقمح

خلال الخمسين سنة الماضية، سجلت نسبة ارتفاع استهلاك القمح في الدول المتطورة والدول في طريق النمو معدلات مرتفعة؛ خلال الموسم 1961/1960 كان من أهم مستهلكي القمح الاتحاد الأوربي سابقا والاتحاد السوفياتي، لكن مؤخرا باستثناء دول الاتحاد الأوربي فإن أهم الدول استهلاكا تقع في آسيا (شرق، جنوب شرق، جنوب) وفي إفريقيا (الشمال والشرق الأوسط) [1]وتمثل أهم خمس دول 43.1% من إجمالي الاستهلاك العالمي وهي: الاتحاد الأوربي، الصين والهند ثم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ بغض النظر عن التكتل الأوربي والذي يمثل 18.12% من الاستهلاك العالمي للقمح فإن الصين كدولة منفردة أكبر استهلاكا للقمح بنسبة 17.54% والآن هي تقريبا مكتفية ذاتيا في إنتاجها كونها أكبر منتجا للقمح (إنتاجها سدس الإنتاج العالمي في السنوات الجيدة) ثم تليها الهند بنسبة 11.86% استهلاكا للقمح، وأما استهلاك باقي دول العالم لا يتجاوز 6% لأكبر مستهلك. وبالإشارة إلى الجزائر فهي تمثل خلال هذه الفترة ثاني عشر مستهلك بعد أوكرانيا.

[1] – GAVIRA et BURNY: **Op.Cit**, p06.

الشكل رقم (07): تطور حجم استهلاك القمح لأهم المستهلكين عالميا للفترة (1980-2016م)

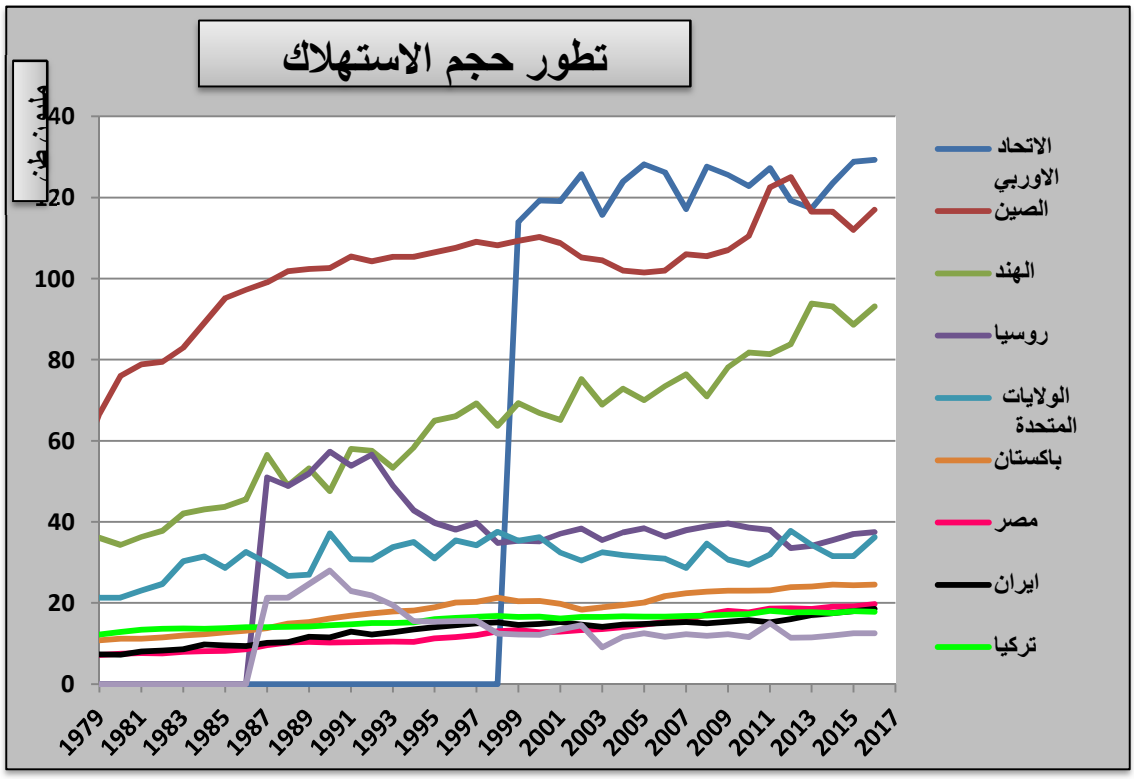

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصاءات سنة 2016 لوزارة الزراعة الأمريكية [1] USDA

أما عن تطور الاستهلاك في أهم هذه الدول المستهلكة للقمح فقد تغير سلوك استهلاك القمح في الدول الرئيسة المستهلكة للقمح خلال الفترة (1980-2016م) كما يتضح من الشكل (07)، ففي الصين زاد استهلاك القمح من 76 مليون طن عام 1980م إلى 117مليون طن عام 2016م وفي الاتحاد الأوروبي زاد استهلاك القمح من حوالي 114 مليون طن عام 1999م إلى 129.3 مليون طن عام 2016م. (انظر إلى الجدول رقم (4.2) من الملحق).

بينما شهدت روسيا تذبذبا في حجم استهلاكها من القمح خلال تلك الفترة، وقد ارتفع إلى أعلى مستوى له خلال عام 1990م، ليسجل حوالي 57.26 مليون طن. ثم بدأ في

[1] - http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 26/12/2016.

الانخفاض ليصل إلى 36.25 مليون طن عام 2016م. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلم يشهد استهلاكها تذبذبا شديدا حيث ظل حول المتوسط العام وهو 32.75 مليون طن، في حين احتفظ الاستهلاك في باكستان ومصر باتجاهه التصاعدي؛ حيث ارتفع من حوالي11.2 مليون طن عام 1980م إلى 24.5 مليون طن عام 2016م بالنسبة لباكستان وارتفع من حوالي 7.47مليون طن عام 1980م إلى 19.7 مليون طن عام 2016م بالنسبة لمصر، وبالاشارة إلى الجزائر حيث ارتفع فيها الاستهلاك من 3.67 مليون طن عام 1980م ليبلغ حوالي 11مليون طن عام 2016م.

المطلب الثالث: فجوة الإنتاج والامن الغذائي العالمي للقمح

تحرص معظم دول العالم على توفير الأمن الغذائي لسكانها حيث يعد الأمن الغذائي جزءاً مهماً من الأمن الاستراتيجي وأحد وسائل ضمان حرية البلدان في اتخاذ قراراتها. يتعلق عادة الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير السلع الغذائية الأساسية للسكان بأسعار معقولة.[1] يأتي القمح على رأس السلع الغذائية الضرورية لكثير من المجتمعات وبات تأمينه بالكمية المطلوبة والسعر المناسب يشكل هاجساً مزعجاً لصناع القرار في كثير من الدول، لذا سنحاول معرفة مدى تأثير فجوة القمح في تحقيق الأمن الغذائي.

اولا: فجوة الإنتاج للقمح

عادة ما يرتبط الإنتاج العالمي للمواد الغذائية الأساسية وأهمها القمح من حيث الكمية والسعر بمدى قدرة الحكومات على تحقيق الأمن الغذائي المستمر، وكما سبق وأن ذكر تتعدد العوامل المتحكمة في اختلاف كمية الإنتاج السنوية في قارات العالم، فازدياد الطلب عليه عقب الثورة الصناعية وارتفاع مستوى المعيشة إضافة إلى التزايد المستمر للسكان بدرجة كبيرة خلال العقد الأخير وكما نذكر عامل المناخ الذي يؤثر بدرجة عالية على زراعته كونه يعتمد في عملية الري بدرجة كبيرة على الامطار الموسمية ودرجات الحرارة

[1] – عباس أبو عوف: **مرجع سابق**، ص 13.

المواتية التي يسبب ارتفاعها أو انخفاضها عن المستوى الطبيعي حالات قاسية من الجفاف وموجات الصقيع الحادة إضافة إلى عدة عوامل أخرى.

1)تعريف الفجوة الغذائية

تعرّف الفجوة الغذائية بأنها:

- "مقدار الفرق بين كمية الإنتاج الغذائي المنتج محلياً وبين الكمية اللازمة لسد الاحتياجات، وهذا هو جوهر الأمن الغذائي، أو هي الفارق بين الإنتاج والاستهلاك"[(1)].

كما تعرف على أنها:

- " الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية"، كما يمكن تعريف تطورات الفجوة بأنها "محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج"[(2)].

2)تطور فجوة الإنتاج للقمح

القمح، السلعة الاستراتيجية والمكون الرئيس للأمن الغذائي خاصة في الدول النامية فأكثر ما يثقل كاهل هذه الحكومات اليوم ضمان توفيرها لتغطية الطلب المتزايد عليها وتقليص الفجوة الغذائية، فهو الغذاء الذي إن تأثرت الكميات المتوفرة منه لتصل تأثيراته إلى فوضى أمنية في عدد كبير من الدول التي قد تفاوض في أي شيء، وقد تسحب الدعم من سلع كثيرة، إلا القمح. تحقيق الامن الغذائي عبارة عن مشكلة رئيسة تواجهها معظم البلاد النامية وهذا لما له من أثر سلبي في طبيعة تكوين الأداء الاقتصادي للعنصر البشري وخاصة لأفراد الطبقات الفقيرة [(3)]

---

[1] - ناصر عبيد الناصر: **إشكالية الامن الغذائي العربي** (النموذج السوري للإكتفاء الذاتي)، دمشق، وزارة الثقافه، 2004، ص15.

[2] – أحمد العثيم: **الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي**، الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية، 2004، ص6.

[3] – السيد محمد السريتي: **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص07.

الشكل (08) تطور الإنتاج والاستهلاك العالمي للقمح للفترة (2000_2015م)

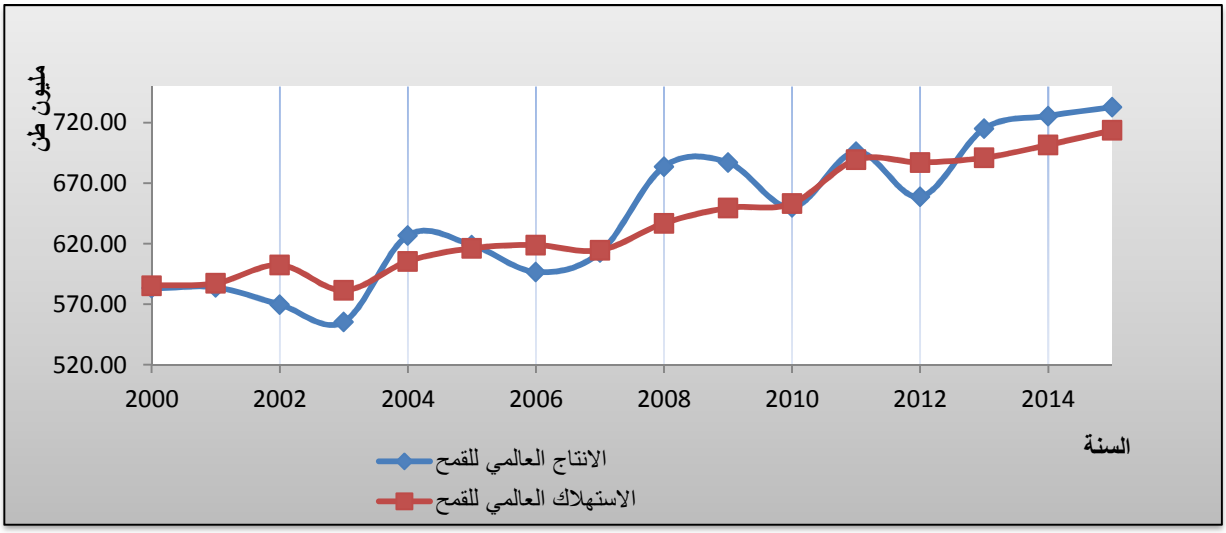

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى إحصاءات 2015 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

يبين الشكل (08) تفاوت كميات إنتاج واستهلاك القمح العالمي لعدة سنوات ورغم ان كميات الانتاج اكبر من كميات الاستهلاك من المادة لعدة فترات الا ان هذا الفرق لا يؤدي الغرض من تحقيق الامن الغذائي للإنسان حيث ان تركيبة الطلب القوي والعرض الضعيف ادت الى خفض المخزونات بطريقة غير عادية. وهذا ما قد يعزى الى مدى ارتباط اسعار القمح بالمواد الاستراتيجية الاخرى عالميا كالبترول وعلاقة هذه المواد بسياسات الدول المصدرة والمستوردة وعلاقتها ببعض (السلاح الاخضر).

هذا التفاوت أو الاتساع في فجوة الغذاء العالمي بين الاستهلاك والإنتاج من شأنه خفض معدلات الأمن الغذائي العالمي، حيث أكدت التقارير الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن الاستهلاك العالمي من القمح بلغ مستويات عالية للعام (2013/2012) ب 687.15 مليون طن، بزيادة قدرها 1.3% عن السنة (2011/2010م)، في حين كان تراجع للإنتاج في أكبر مناطق تصديره خلال10 سنوات الأخيرة خلال موسم (2013/2012م) والذي قدر ب 658,70 مليون طن وبانخفاض قدره 1.26% عن الموسم 2011م، وهذا ما يبينه الشكل (8) من اتساع الفجوة الغذاء بين إستهلاك القمح وإنتاجه إذ

[1] – http://www.fas.usda.gov/psdonline/psdQuery.aspx, Consulté le 26/12/2016.

بلغ الاستهلاك لنفس الموسم 2012م بحوالي 687,15 مليون طن وبنسبة زيادة عن الموسم السابق ب12% ومن هنا نلاحظ ان زيادة الاستهلاك وبنسبة كبيرة جدا اضافة إلى تدهور الإنتاج لنفس الموسم أدى إلى أن تكون هذه الفجوة الكبيرة بين الاستهلاك والإنتاج وهذا ما يساعد على تفسير شدة الأزمة لغذائية العالمية لسنة 2008م والتي تعتمد بشكل كبير على انتاج القمح في اعادة التوازن إلى السوق، ما أدي إلى تدهور الاكتفاء الذاتي العالمي لأقل من 50 %، حسب تقديرات البنك الدولي. كما ازداد الاستخدام العالمي للقمح بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 732.79 مليون طن في الموسم 2016/2015، حيث ازداد استخدامه في الأغذية بنحو 1 في المائة، ليصل بذلك إلى 491 مليون طن، وازداد استخدامه في الأعلاف بنسبة تبلغ 3.5 في المائة، ليصل بذلك إلى 145 مليون طن. فقد تركز النمو القوي في استخدام القمح في أعلاف الحيوانات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ليعوِّض بذلك الهبوط الحاد المتوقع في كندا التي انخفض فيها محصول القمح لهذه السنة.

لكن ما يصنع هذه الفجوة الغذائية رغم تحقيق الانتاج اعلى من مستوى الاستهلاك هو ارتفاع اسعار القمح الذي يحول دون تحقيق الاكتفاء من المادة من خلال الاستيراد وغلاء تكاليف انتاجه بالتالي.

قال رئيس مؤسسة القمح الأمريكية ألن تريسي خلال المؤتمر العالمي للقمح في طبعته الثانية والعشرين لعام 2011م بالأردن، أن الطلب العالمي على القمح وصل إلى666 مليون طن، مشيرا إلى أن الطلب إذا ما استمر على هذا المستوى فإن الاستهلاك العالمي سيتخطى880 مليون طن في عام2050م بزيادة تصل نسبتها إلى نحو40 بالمئة، وأضاف أن التحليلات العلمية تشير إلى أن نسبة تجارة القمح على الصعيد العالمي ستنمو أسرع بكثير من نسبة الاستهلاك، مؤكدا أن الأمن الغذائي العالمي يمكن تحقيقه من خلال الأسواق المفتوحة وتحقيق البنية الاقتصادية الأفضل وتبني التكنولوجيا الحديثة[1].

[1] – ألن تريسي: **مختصرات المؤتمر العالمي للقمح 22**، الاردن، 2011، ص1.

كما عبَّر البنك الدولي عن قلقه من تأثّر فقراء العالم بزيادة أسعار القمح العالمية نتيجة لتقلُّبات الأحوال المناخية بما في ذلك الجفاف غير الطبيعي الذي يجتاح الولايات المتحدة، إضافة إلى الأوضاع الحالية للمحاصيل في المناطق الأخرى المنتجة للحبوب. والنزاعات أو انعدام الأمن والأزمات الاقتصادية[1].

أثبتت دراسات المجلس الأعلى للحبوب (CIC) أن سبب مشكلة نقص إنتاج القمح يرجع أيضا إلى نصيب الاستثمارات عالميا في الزراعة، فقد كان 20% في الثمانينيات وانخفض إلى4 % في التسعينيات. والمساعدات الرسمية لقطاع الزراعة في العالم كانت 17% في الثمانينيات وانخفضت إلى5% في التسعينيات[2].

ثانيا: الأمن الغذائي العالمي للقمح

إن التحدي الكامن في إطعام هذه الأعداد السريعة النمو من سكان العالم لا يرجع فحسب إلى إنتاج ما يكفي من الغذاء وغير ذلك من عناصر الكتلة الحيوية (العلف والألياف) بل يرجع أيضا إلى جعل المواد الغذائية المطلوبة في متناول الناس كافة وفي الأوقات كافة، أي تحقيق الأمن الغذائي[3].

1. تعريف الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي لم يستخدم إلا في عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث شهد العالم المتقدم والنامي على السواء نقصا كبيرا في إنتاج ومخزون السلع الغذائية، ومن ثم عرف الأمن الغذائي بأنه يعني تأمين حصول أفراد المجتمع على ما يلزمهم من احتياجات غذائية أساسية يحددها على التغذية من الموارد النباتية والحيوانية مع ضمان توفير حد أدنى

[1] – الامم المتحدة: **التنمية الزراعية والأمن الغذائي**، الدورة الرابعة والستون البند 62 من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة، 2009، ص ص 5– 6.

[2] – Conseil International des Céréales: **Marche des céréales**, rapport GMR NO.420, 02/04/2012,p3

[3] – لجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي: **الزراعة المستدامة والتنمية الريفية:الصلات القائمة بين الزراعة والأرض والماء**، الأمم المتحدة، 2000، ص 2–3.

من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروريين لاستمرار حياة الأفراد في حدود دخولهم المتاحة[1].

- هناك عددا من المفاهيم التي أطلقت على الأمن الغذائي منها التعريف الأكثر شيوعا للأمن الغذائي هو" حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف ومناسب لتوفير الطاقة والمواد الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة موفورة النشاط والصحة. [2]
- ويعتبر التعريف الذي صادقت عليه قمة الغذاء المنعقدة في عام 1996 لمنظمة الأغذية والزراعة من أهم التعاريف والذي انطوى على توسيع المفهوم لكي يتضمن السلامة الغذائية والتوازن في المكونات المغذية ليكون بذلك أكثر تعريفا للأمن الغذائي. ويؤكد هذا المفهوم أن "الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والأقليمية والعالمية يتحققة عندما يكون لدى الجميع وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية. [3]

ما يترتب على هذا المفهوم هو أنه نهج متكامل تماما ومشترك بين القطاعات؛ ولقد تطور هذا المفهوم وحمل العديد من التعاريف من مختلف التخصصات، واستخدم في مختلف السياقات الدولية والوطنية والمحلية [4]، كما استقر بيان قمة الغذاء عام 2009 وبإجماع أكثر من 180 دولة على الأركان الأربعة للأمن الغذائي على أنها: توفر الغذاء

---

[1] – خيرية عبد الفتاح عبد العزيز حمود: **علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي**، مذكرة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 1995، ص7.

[2] – B. Gardner and G. Rausser: **Handbook of Agricultural Economics, agricultural and food policy**, Op.Cit, p106.

[3] – لجنة الامن الغذائي العالمي: **الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، الدورة التاسعة والثلاثون للجنة، روما، ايطاليا، سبتمبر2012، ص7.

[4] – R.P. Roetter and others: **Science for Agriculture and Rural Development in Low-income Countries**, The Netherlands : Springer, 2007, p 28 .

وإتاحته والقدرة على استخدامه واستقراره. إذ أن غياب أي من هذه المتغيرات الرئيسة يعني أن البلد غير آمن غذائياً[1].

2.العوامل المؤثرة في الامن الغذائي

من اهم العوامل المؤثرة في الامن الغذائي نجد ما يلي:

1.2. العوامل الديمغرافية[2]

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فاذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا الى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما ان التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية الى المدن داخل البلد الواحد او بين الدول الطالبة للعمالة، مما يؤدي الى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في معظم الأقطار في العقد الماضي الى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، كما يصاحب النمو الاقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التعديل الى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فان الهجرة الريفية تؤدي الى تذبذب الإنتاج الزراعي مما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

---

[1] – علي خالفي: **الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية**، مذكرة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 183.

[2] – قصوري ريم: **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011.2012، ص 70–71.

2.2. العوامل الطبيعية

يعزى الإنتاج الزراعي بشكل عام عن اشباع الحاجات الغذائية الى جملة من العوامل أهمها [1] :

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية؛
- اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام لآخر؛
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية الى الزراعة المروية؛
- التصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الانسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة ؛ دورا كبيرا في استفحال ازمة الغذاء.

3.2. العوامل التكنولوجية

تساعد التكنولوجيا الحيوية على تحسين جلب الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها الفاو على انها" تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنيع منتج او تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات او تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة" والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الامن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما يساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر المواد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد على زيادة انتاجها على التوسع الراسي لمواجهة العجز الغذائي[2].

[1]- مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشرق اليومي 23-24 نوفمبر 2014.

[2]- نفس المرجع: نفس الصفحة.

4.2. العوامل المادية والمالية

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية الا ان حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع أهمية استراتيجية القطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها او من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديمغرافي.

يعني الامن الغذائي اذن حصول الافراد في كل الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء حيث يشترط في هذا الغذاء ان يتصف بالنوعية الجيدة وان يحقق السلامة وعليه أصبح من المهام الرئيسية للدول والحكومات الحديثة حيث تتحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين ومواجهة الاختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية والخارجية، ولكن هذا الهدف لا يتحقق دائما بسهولة نظرا للعقبات التي تواجه الية استراتيجية تحقيق الامن الغذائي وعلى راسها نجد مايلي[1]:

- قدرة الموارد المائية وتركيز سياسات توفيرها على تنمية العرض دون ترشيد الطلب؛
- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي وضعف الخدمات الزراعية المساندة؛
- سياسة الامن الغذائي تتركز على محور الاكتفاء الذاتي؛
- تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي؛

5.2. عامل الخيارات التنموية الكلية

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة الى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة الا بدور ثانوي داعم وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى كما لا تعطي اهتماما كبيرا لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة فكثير من اقتصادي التنمية لا يعتبروا القطاع الزراعي الا أهمية ضئيلة نسبيا رغم قول بعض الاقتصاديين " ان أي ثورة صناعية تحدث لابد ان تسبقها بعقود على الأقل ثورة

[1]– قصوري ريم، مرجع سابق، ص72.

خضراء او زراعية كما حدث في الصين واليابان" يعتبر اهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الازمة الغذائية احد اهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي بالإضافة الى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري والقومي[1].

بالإضافة الى العوامل السابقة يمكن القول ان اهم أسباب العجز الغذائي يكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار للمواد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية كما يعد الفقر سبب رئيسي لانعدام الامن الغذائي.

3.أثر ارتفاع السعر العالمي للقمح على الامن الغذائي

كون مادة القمح تتصدر قائمة المواد الغذائية التي يتطلب على أي دولة تأمينها لشعبها فهي الغذاء الذي لا يمكن الاستغناء عنه او احلاله كليا لذا فارتفاع السعر العالمي للقمح قد يخل بالاستقرار الغذائي لهذه المادة لذا نحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى أثر ارتفاع السعر العالمي على تحقيق الامن الغذائي.

تظهر أرقام منظمة الفاو أن أسعار القمح ارتفعت في جميع أنحاء العالم إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عشرة أعوام، وأصبح المستهلك الضحية الأولى لتحمل هذه التكاليف بعد ارتفاع سعر الدقيق خاصة بنسبة 30_40%. ما سيترتب عليه الكثير من الأخطار التي ستهدد الأمن الغذائي، خاصة الدول النامية وذلك من خلال:[2]

- عدم قدرة الكثير من الدول على توفير حاجاتها من القمح، إما بسبب عدم توافر السيولة اللازمة لتوفير الكميات المطلوبة من القمح، أو بسبب عدم القدرة على شراء حاجاتها بهذه الأسعار المرتفعة، ولاسيما في ضوء ارتفاع أسعار القمح(كما أشار مدير البنك الدولي

[1] – غربي فوزية: **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص 53.52.

[2] – سلطان احمد الخلف: **اقتصاديات القمح والامن الغذائي**، مجلة التقدم العلمي(مجلة علمية فصلية تصدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي)، العدد 73، الكويت، 2011، ص ص 20_21 .

سابقا روبرت زوليك) بنسبة 181% في غضون السنوات الثلاث السابقة، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 83%. ويضيف أن 33 دولة في العالم مهددة باضطرابات سياسية واجتماعية بسبب الارتفاع الكبير للمنتجات الزراعية والطاقة؛ في النهاية لن يكون هناك خيار أمام هذه الدول إلا طلب المعونات الغذائية، ومن ثم العيش تحت ضغوطات الدول الغربية الممولة، أو الاستدانة لتوفير العملات لشراء هذه السلع، أو مواجهة الخيار الصعب وهو الاضطرابات كما حصل في دول عدة؛

- إن ازدياد ارتفاع أسعار القمح سيزيد من عدد الجياع في العالم. حيث كشف المؤتمر العالمي للجوع عن أوضاع مقلقة بسبب ارتفاع أسعار القمح والغذاء، فاليوم يتجاوز معدل تفشي الجوع 35% في 16 بلد في أفريقيا، فيما يحتاج 30 بلدا بصفة منتظمة 20 منها في أفريقيا و10 في آسيا إلى مساعدات خارجية لتجاوز انعدام الأمن الغذائي؛ وفي أشد بلدان العالم فقرا حيث ينفق الناس ما يصل إلى ثلثي دخلهم اليومي على الغذاء، وتعتبر بروندي والكونغو واريتيريا وجزر القمر وهايتي من الدول الأعلى من حيث نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية والتي بلغت أكثر من 50% معظمهم من الأطفال فإن زيادة الأسعار تمثل خطرا على النمو العالمي والاستقرار الاجتماعي[1]؛
- يعتبر الفقراء الفئة الأكثر تعرضا لمخاطر الزيادة المفاجئة لأسعار القمح، حيث ينفقون ما بين 35 و65% من مدخولهم على الغذاء، وقد يضطر الفقراء للتضحية بتعليم أبنائهم أو الحصول على الرعاية الطبية من أجل توفير الغذاء اللازم؛
- إزدياد الفجوة الغذائية للعديد من الدول المستوردة للقمح وخاصة في ظل الجفاف الذي ضرب عددا من مناطق العالم؛
- إنعكاس أسعار القمح عالميا سيشكل تهديدا (وفق تقارير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة) على الإنتاج الزراعي المعروض في الأسواق، لأن ذلك سيعرقل حصول المزارعين وخاصة في الدول النامية على حاجاتهم من البذور والأسمدة وأهم مستلزمات الزراعة، بسبب

[1] – منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة: **استعراض وضع الغذاء والزراعة** (الجزء الثاني)، روما، 2012م، ص106.

تزامن ارتفاع أسعارها مع ارتفاع أسعار القمح، مما يمثل مصدر تهديد للأمن الغذائي لهذه الدول؛

إن استمرار تزايد أسعار القمح سيشكل عبئا كبيرا على ميزانيات الدول والحكومات التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، مما سيؤدي إلى تقليص عدد من المشروعات الزراعية وتخفيض الدعم للكثير من السلع الزراعية الأخرى أو المدخلات الزراعية، وفي النهاية سيكون تأثيرها سلبيا على أوضاع الأمن الغذائي في هذه الدول نتيجة لانخفاض الإنتاجية الزراعية.

- سيكون لارتفاع أسعار القمح انعكاساته غير المتوقعة على توفير الأمن الغذائي للكثير من السلع الأخرى التي تحتاج إليها الدول الفقيرة، مثل الذرة وفول الصويا، إذ سيقوم المزارعون في الدول الكبرى المصدرة تحت إغراءات ارتفاع أسعار القمح بالاستعاضة عن زراعة الذرة وفول الصويا والمنتجات الأخرى الضرورية بزراعة القمح للحصول على مكاسب مالية أكثر، مما سيتسبب أيضا بالضرورة في انخفاض وشح المعروض من هذه المنتجات، ومن ثم ارتفاع أسعارها، ولا سيما الذرة التي أصبحت بديلا للقمح كغذاء في بعض الدول الفقيرة[1].

ثالثا: متطلبات الأمن الغذائي من القمح

يأتي القمح على رأس قائمة المواد الغذائية خاصة الحبوب الأكثر استهلاكا في العالم، لعدة أسباب سبق ذكرها، من أهميته الغذائية وكمادة أساسية لعدة صناعات واتساع مساحات زراعته...الخ، هذا ما سيتطلب الحرص على تأمينه في كل الأوقات.

[1] – منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة: **استعراض وضع الغذاء والزراعة** (الجزء الثاني)، نفس المرجع، ص106.

الجدول رقم (01) عدد ونسبة الافراد الذين يعانون سوء التغذية في العالم خلال الفترة (1990-2016)

السنة	عدد الافراد (مليون نسمة)	النسبة من سكان العالم
1990_1992	1 010.6	%18.6
2000-2002	929.6	%14.9
2005-2007	942.3	%14.3
2010-2012	820.7	%11.8
2014-2016	794.6	%10.9

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي[1]

أصبحت قضية تأمين الغذاء في العالم في السنوات الأخيرة، ولاسيما مع بداية الأزمة المالية العالمية 2008م، إحدى أهم القضايا التي تواجه البشرية، حيث ارتفع عدد الذين يعانون من الجوع لنحو 1000 مليون نسمة كما يبين الجدول (01)، فئات التخوف والخوف من أن تنتقل الأزمة المالية إلى أزمة اجتماعية عالمية بعدما تحولت إلى أزمة اقتصادية نتيجة قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على الصادرات وقت الأزمات المالية[2]. مما سيؤثر في دول كثيرة في العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[1]-منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي: **حالة انعدام الامن الغذائي في العالم 2015** (تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت)، روما، 2015، ص 08.

[2] – منتدى الرياض السعودي: **الامن الغذائي بين الزراعة المحلية والاستيراد والاستثمار الزراعي الخارجي**، الدورة الخامسة لمؤتمر منتدى الرياض السعودي، السعودية، 2011، ص 9 .

حتى قبل عام 2008 كان انعدام الأمن الغذائي في مستوى غير مقبول، حيث كان ما يقدر ب963 مليون نسمة أي سبع سكان العالم يعانون من نقص التغذية، بيد أن هذه الحالة قد وصلت حد الأزمة بسبب الغلاء المتزايد والسريع في أسعار الأغذية والسلع الأساسية، خاصة القمح، ومع زيادة سرعة تغيُّر هذا المناخ يصبح الإنتاج الزراعي أقل ربحًا، وتنقص المواد الغذائية وتنخفض أجور العاملين في الزراعة، ومن المؤكد أنه سيكون لهذا الانخفاض في مستويات الغذاء نتائج مستقبلية تتمثل في انخفاض الإنتاجية والمداخيل وتراجع المدخرات والاستثمارات. مما سيزيد من الضغط على الدول المستوردة وهي غالباً دول فقيرة وسيرهق ميزانيتها، نظرا لتخصيص مبالغ طائلة لدعم هذه السلعة الاستراتيجية[1]. اضافة إلى تأثر أسعار القمح بارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب ما أسفر عن وقوع أعمال شغب شابها العنف خاصة بسبب عدم توفير مادة الخبز.

فيحذر خبراء مؤتمر الغذاء العالمي لسنة2011م أنه من أجل الحفاظ على الفجوة الغذائية الحالية للقمح عالميا وعدم زيادتها في عام 2050م لابد وأن الإنتاج الزراعي في عام2050م يزيد 70 % بالمقارنة مما هو عليه حاليا، وهذا يتطلب استثمارات ضخمة تصل إلى 83 مليار دولارا سنويا وكان من مؤشرات مؤتمرات قمة الغذاء أن تصل الاستثمارات الزراعية إلى 10% من إجمالي الاستثمارات الحكومية علي مستوي الاستثمارات الكلية، لهذه الأسباب فإن البنك الدولي طالب في تقريره السنوي دول العالم بالعودة إلى قطاع الزراعة عامة وزراعة القمح على وجه الخصوص لإحداث تنمية فيها ولا سبيل لهذه التنمية ما لم يحدث الاهتمام بالزراعة لأن 70% من الفقراء يعيشون في الريف، مما يستدعي تنمية مدروسة لهذا الريف من خلال تحسين مستوي معيشة هؤلاء الفقراء، كما أن الرفاهية وقوة النقد لم تعد بديلة عن الغذاء وسقطت هذه النظرية أعقاب أزمة الغذاء العالمية الأخيرة التي أثبتت أن الإنتاج العالمي للقمح والمقدر بـ 600مليون طن لا يدخل منه للتجارة العالمية غير 90مليونا بنسبة 15% فقط من إجمالي الإنتاج العالمي وهذا يعني استهلاكه في مناطق

[1] - الامم المتحدة: **مرجع سابق**، ص ص 2- 5.

إنتاجه وشاهدنا حضر التصدير وماذا كلف فاتورة الدول المستوردة للقمح في أزمة الغذاء العالمي الأخيرة.[1] فاللجوء إلى شراء الغذاء لم يعد مرتبطا بتوفر الأموال بل بتوفر المورد.

فمثلا نجد أن إنتاج القمح في دول البحر الأسود يمثل ربع إجمالي الإنتاج العالمي، وبالتالي فإنه إذا قررت الحكومة الروسية التحكم في تصدير القمح مثلما حدث في عام 2010م، سوف يشهد سوق الغذاء المزيد من التقلبات؛ وقد تصبح دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط الأكثر تضررا من ارتفاع الأسعار نظرا لاعتمادها بشكل رئيسي على القمح المستورد من منطقة البحر الأسود.

ومقابل ذلك نجد دولاً عربية كثيرة تعاني من فجوة غذائية – أي الفارق بين الاستهلاك من المنتج الغذائي والإنتاج المحلي– فقد عرفت أزمة غذائية في العقدين الماضيين إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية [2]وأكثرها اعتمادا في التغذية ألا وهي الحبوب، خاصة القمح منها، إذ يستهلك الوطن العربي مليار رغيف من الخبز يوميا، ويشكل القمح 35% من السعرات الحرارية اليومية المستهلكة في البلدان العربية. وعلى الرغم من أن الإنتاج المحلي من محاصيل الحبوب يغطي 50% من حاجياته الغذائية فإن حمى الاستيراد باتت تنتقل من دولة إلى أخرى في الوطن العربي الذي يمتلك مساحة صالحة للزراعة تقدر بنحو 198مليون هكتار، والذي يموت فيه مليون طفل سنويا نتيجة لسوء التغذية، ويعيش حالة انكشاف غذائي خطير بعد أن بات يستورد ما قيمته 38 مليار دولار سنويا كفاتورة غذاء، وهو ما يمثل 10% من كل ما يدخل في سوق التجارة العالمية. وتبلغ فاتورة الفجوة الغذائية العامة في العالم العربي نحو 25 مليار دولار، يشكل منها القمح ركنا أساسيا حيث أن معدل استهلاك الفرد في الدول العربية من القمح وحده يصل إلى 325كلغ، بينما المعدل العالمي لا يتعدى 158 كلغ، أي أكثر من الضعف.

[1] - جوليان لامبيتي (خبيرة الأمن الغذائي): **الامن الغذائي العالمي**، البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء، البنك الدولي، 2010 . ص1.

[2] – علي خالفي: **مرجع سابق**، ص 12.

كما نجد أن الطلب على القمح في منطقة جنوبي الصحراء الإفريقية ينمو بنحو 29 مليون طن سنوياً، كما أن إفريقيا بشكل عام، أنتجت في العقد الأول من هذا القرن نصف القمح الذي تستهلكه، لذا مازالت تعتمد بشكل متزايد على الواردات والمساعدات الغذائية من القمح، وهي تنفق أكثر من12مليار دولار سنوياً؛ لشراء 38 مليون طن من القمح.[1]

بالطبع، حين تتحمل ميزانية الدولة عبء استيراد الفارق بين الإنتاج والاستهلاك، وعندما تؤثر التغيرات المناخية على إنتاجية القمح في البلاد التي نستورد منها، وتحجم هذه البلاد عن التصدير، أو تقوم برفع الأسعار ونضطر لتحمل الفارق الكبير، هذا بجانب اتجاه بعض الدول المنتجة للقمح لاستخدام الفائض لديها في إنتاج الوقود الحيوي مما يقلل من فرص الحصول على ما نحتاجه لسد الفجوة الغذائية، مما يشكل عبئا سياسيا كبيرا على صانع القرار[2].

وفي ظل هذه الظروف أقرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" بعدم استخدام القمح في إنتاج الوقود الحيوي، بسبب خسارة الغذاء مساحات كبيرة من الأراضي.

[1] - تيفيرا ديربيو (وزير الزراعة الاثيوبي): **القمح من أجل الأمن الغذائي في إفريقيا** (ورقة عمل)، المؤتمر الدولي للقمح، اديس ابابا، 2012/10/09.

[2] –http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/Feb-2014.html، Consulté le 01/11/2015.

المبحث الثاني: المبادلات العالمية للقمح

تكتسي تجارة القمح أهميتها من الأهمية الاقتصادية للقمح والتي تظهر من كونه يعتبر سلعة رئيسية في التجارة الدولية وموردا ماليا ضخما للدول المصدرة ناهيك عن انه ينشط الصناعة الغذائية إذ يعتبر مادة أولية للعديد من الصناعات الغذائية (خبز، معكرونة، بسكويت). [1] لذلك فهو يحتل المرتبة الأولى ضمن خريطة المبادلات التجارية الدولية أين يتمركز العرض الكلي له بشكل رئيسي في أهم الدول المتقدمة في حين تبقى الدول النامية أكبر مستوردي هذه الحبوب.

المطلب الأول: العرض والطلب العالمي للقمح

يبين حجم العرض والطلب العالمي من القمح حالة سوق القمح العالمية، اذ يفسر تغيرات كل من الصادرات العالمية للقمح التي تمثلت في حجم العرض الكلي وكذا تغيرات الواردات العالمية من القمح الممثلة في اجمالي الطلب العالمي.

أولا: الية عمل السوق وأسباب اختلالاته

تفسر مجمل الاختلالات في سوق القمح العديد من العوامل المتعلقة بالدول المصدرة والدول المستوردة. لذا سنحاول التعرف على الية عمله لادراك ذلك جيدا.

1.الية عمل السوق

تم لأول مرة وضع نظرية لطريقة عمل السوق في المجال الزراعي في القرن السابع عشر تحت اسم (قانون كينغ أو أثر كينغ) [2]، والذي لم يعارض كقانون ليومنا هذا، والقائل إنه في سوق السلع الغذائية أن الاختلاف في الكميات في المدى القصير يؤثر عكسيا على

---

[1] – A. Colin, Y. Alper: **How Competitive is the World Wheat Market**, Working Paper NO 99-002, Department of Agricultural and Resource Economics, University of California Davis, June 1999, P 21.

[2] – J.P. BUTAULT: **Les Soutiens Publics à L'agriculture(théorie, histoire, mesures)**, Editions Inra, Paris, 2004, P 28.

الأسعار خلافاً لما يقوله Raymond Barre (في السوق الجامدة، التغيرات في الأسعار تتناسب عكسيا والتغيرات في الكميات)[1]. وكما سبق وأن أشرنا فإنه في سوق القمح، الطلب في المدى القصير يعتبر مستقرا نسبيا ذلك ما يتوافق مع ضرورة تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمستهلكين والتي يصعب الضغط عليها، في مقابل هذا فإن الطلب على القمح يظل غير مؤكد، فالفلاح عندما يضع حقله ضمن العمل فهو في رهان مع المستقبل متوقعا عدة مخاطر من تقلبات المناخ وإصابة المحصول بالأمراض والأزمات الاقتصادية ...، هذا ما يجعله في الوقت الحالي غير متأكد من محصوله سواء من حيث الكمية أو السعر المتفاوض عليه فالأسعار بسبب التغيرات التي يمكن أن تحدث بين فترتي البذر والحصاد لا يجب أن تؤثر على الكميات التي ستطرح في السوق. إذا حصل في سنة ما وإن كانت أسعار المحصول منخفضة فإننا نتوقع أنه في السنة الموالية سوف يقل العرض في هذه السوق وهذا ما يرافقه عادة، إعادة التوازن للسوق. لكن في الواقع فإن المزارع في معظم الحالات أسير بيئته وخبرات محددة، فمن الصعب أن يغير زراعته نتيجة لانحطاط ظروف السوق، إلا عن طريق الصدفة أو الحظ فبإمكان الاحتياطي المتوفر من مخزون سابق أو العمل على زيادة الإنتاج تعويض النقص في الإنتاج للسنة الموالية ليتجنب الانخفاض في دخله السنوي. وهذا ما يعكس القاعدة الاقتصادية القائلة بأن الانخفاض في السعر يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض الإنتاج، وهنا نجد العكس فإن الانخفاض في الأسعار حفز على زيادة جديدة في الإنتاج لإعادة التوازن للسوق.

في نهاية المطاف فإن تعديل العرض بما يناسب الطلب الفعلي [*] في المدى القصير ضرورة غير مؤكدة ذلك راجع لاستقلالية الأسعار فهو يتبع عادة التغيرات في هذه الأخيرة. فمن حيث مبدأ المرونة، يمكن القول أن المعروض من القمح في المدى القصير غير مرن مقارنة بتأثير السعر نفسه على مستوى الطلب. في هذه الظروف كما قال

[1] – Raymond BARRE: **Economie politique**, PUF, Paris, 1969, P 90.

[*] – الطلب الفعلي: الطلب الذي تتوافر فيه القدرة والرغبة معا.

J.P.CHARVET على مستوى السوق العالمية (يعمل أثر كينغ في الإتجاهين، فأي ندرة وحتى وإن كانت قليلة ينجم عنها ارتفاع في الأسعار لكن عكسيا، فإن الفائض ولو كان طفيفا يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأسعار، وهذا ما تترجمه تطورات الأسعار الدولية للمنتجات الزراعية الأساسية)[1].

2. اختلالات سوق القمح العالمية (الطلب والعرض)

سوق القمح يحقق رقم أعمال سنوي يفوق المليون طن، فالدول المستوردة والمصدرة ليست بالضرورة ذات إنتاج ضعيف أو قوي، فالدول ذات الإنتاج المرتفع لديها القدرة أو بالاعتماد على التنبؤات المستقبلية ضمان إشباع حاجيات شعبها من الغذاء إضافة إلى التغذية الحيوانية. في المقابل فإن الدول ذات الإنتاج الضعيف نسبيا تحاول كل سنة تصريف الفائض عن احتياجاتها الداخلية ببيعها في السوق الدولية.

نظرا إلى حجم هذه السوق فإننا نجدها في الواقع قد تضاعفت منذ سنوات السبعينيات بوتيرة من 2% إلى 3% سنويا[2]، وكثير من العوامل تفسر هذا الارتفاع، نذكر أهمها فيما يلي:

- النمو الديمغرافي الكبير للدول النامية والذي يصحبه دائما الارتفاع في الواردات نتيجة لعدم كفاية الإنتاج المحلي.
- التخصص في بعض الدول والذي يؤدي بها إلى التخلي التدريجي عن الإنتاج الغذائي والتوجه إلى مجالات أخرى.
- مدى نجاح أو فشل عملية الإنتاج في بعض السياسات الخاصة بسوق الحبوب.

إن مستوى صرف الكميات من خلال المبادلات يعكس كمية ونوعية المحاصيل لكل بلد والمبالغ المالية المستخدمة لضمان تغطية احتياجاتهم من الأسواق الخارجية، لكن حاليا

1 – J.P. CHARVET: **Le Désordre Alimentaire Mondial**, Hatier, Paris, 1987, P 47.

2 – GHAZI : Op.Cit, P 38.

فإن العامل الذي يحد المبادلات لا يرتبط بالطاقات الإنتاجية للدول المصدرة الرئيسة فهي اليوم بإمكانها زيادة قدرتها الإنتاجية بسهولة لكن يتمثل هذا العامل في الركود النسبي للطلب (بالنسبة لغالبية الدول المستوردة)، هذا الاختلال شهدته السوق العالمية بشكل واضح بداية فترة الثمانينيات، ومنذ ذلك الحين أصبح العرض العالمي هيكليا أعلى من الطلب، فأصبح كأهم عامل مؤثر على الأسعار، وقد أثر هذا على زيادة القدرة التنافسية بين الدول المصدرة الرئيسة. [1]

ثانيا: العرض العالمي للقمح

العرض العالمي للقمح يرتبط نظريا بالكمية التي يمكن تداولها على مستوى السوق العالمي كل سنة من طرف الدول المنتجة إذا ما تم توفير احتياجاتهم الخاصة من الاستهلاك وضمان أمنهم الغذائي؛ وهي بالتأكيد دول مستفيدة من الظروف الجوية والزراعية المواتية، بل هي أيضا البلدان التي في مستوى تطور يسمح لها باستغلال أكثر عقلانية وكفاءة للأراضي الصالحة للزراعة.

1. تطور حجم المعروض العالمي من لقمح

ان حجم العرض للدول المنتجة في السوق العالمية يعتمد على عوامل داخلية تتمثل في مستوى التطور التكنولوجي والسياسة المتبعة في تجارة الحبوب، فهذه السياسة قد تكون أكثر أو أقل أمنا كما يمكن أن تكون أكثر أو أقل تحفيزا للمنتجين. وعوامل خارجية تعبر عن نفسها فيما يمكن أن يسمى بمؤشرات السوق التي تتعلق بزيادة الفرص الدولية ولكنها أيضا تتشارك مع العوامل الموالية[2]:

- ✓سياسة التصدير المعتمدة، القدرة التنافسية؛
- ✓شروط التنافسية (يمكن أن تكون معيقة أو مفروضة).

---

1 – http://data.worldbank.org/data-catalog/commodity-price-data, Consulté le 05/11/2015.

2 – Nouria GHAZI: **Le Commerce International du Blé**, Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr Belakid (Tlemcen), algerie, 2009/2010, P 21.

العوامل الداخلية المولدة للفائض عادة ما تكون مستقلة عن مؤشرات السوق الدولية، فالدول التي أصبحت كمصدرين هيكليين اليوم باستثناء الأرجنتين تتميز بسياسات مستقلة نسبيا مقارنة بالخارج المتعلق بالإعانات بصورة مباشرة أو غير مباشرة زراعيا، بما في ذلك فإن ضمان الدخل أو السعر يمكن المنتجين تجنب التقلبات القوية للسوق الدولية.

إذا يجب النظر إلى العرض العالمي على أنه أحد العوامل السياسية المحفزة للإنتاج ومستجيب عفوي للطلب العالمي المتطور، وكعامل آخر يربط الطلب بالعرض الوقت اللازم بين عملية البذر والحصاد (الموجه للتجارة) إذ يجعل من العرض غير مرن مقارنة بالطلب، ومع ذلك خلال فترة الثمانينيات كانت معدلات نمو العرض والطلب متوازية نسبيا، هذا ما دفع بعض الدول إعتماد التبادلات الزراعية كواحدة من محاور السياسة التصديرية، لكن منذ سنة 1980م تغيرت المعطيات فالكميات المتداولة تباطأ نموها مما أدى إلى ركود بحوالي 100 مليون طن في السنة، حيث كان العرض العالمي فقط في نمو بمعزل عن الطلب (ارتفع العرض من 646.22 مليون طن سنة 1980م إلى 1043.04مليون طن سنة 2011م)[1] وهذا ما ترجم التضخم في حجم المخزونات، حيث أن هذه التراكمات من فوائض المخزون من سنة إلى أخرى أدت إلى تضخيم رقم الأعمال في السوق. لكن الحجم الكلي للمخزونات المصرح بها أقل من الحجم الحقيقي للفائض في العديد من الدول (أوربا الشرقية، روسيا..) فهي يجب أن تكون لديها مخزون أكبر دوما نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا المصدر الغذائي.

[1] – http://www.fas.usda.gov/psdonline/psdQuery.aspx , Consulté le 12/08/2014.

الشكل رقم (09): تطور العرض العالمي للقمح للفترة (1980-2019)

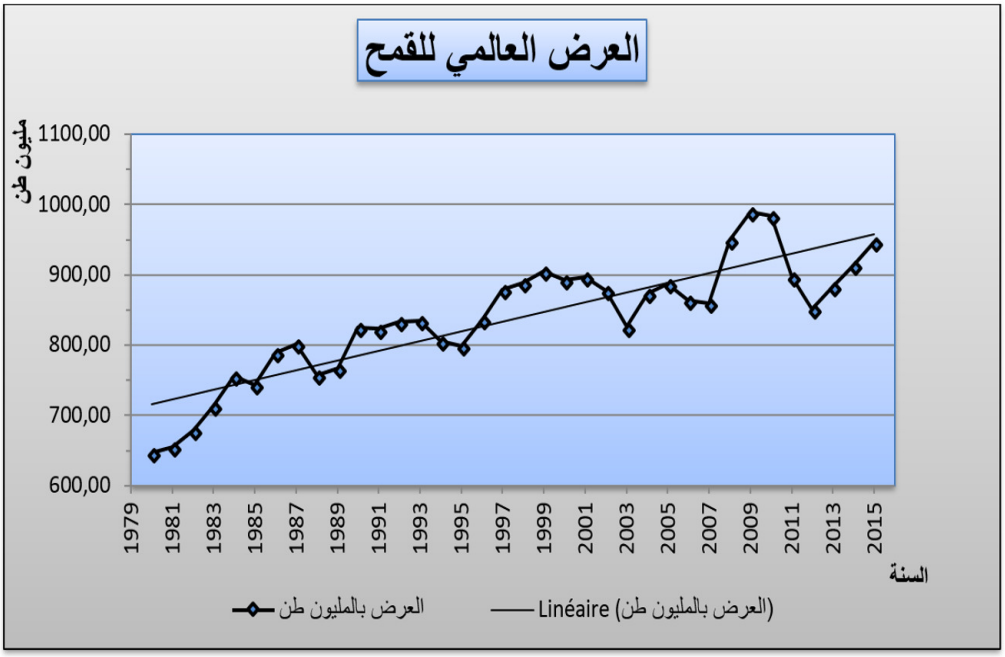

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

إن اتخاذ نمو العرض العالمي للقمح منحى خطي متزايد لم يعد مقصورا على اختلال متوقع لمعادلة العرض والطلب مستقبلا فقط بل هناك أزمة أيضا تتعلق بتطور المخزون العالمي من القمح خلال الفترة بين عامي 2006/1995م.

ووفقا لإحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية انخفض العرض سنتي 1995 و2003م نتيجة لانخفاض الإنتاج العالمي للقمح وارتفاع الاستهلاك ما نتج عنه انخفاض في مستويات المخزون وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار أكثر نظرا لانخفاض المعروض من القمح في الأسواق العالمية[2].

لكن الملاحظ من خلال الشكل رقم (09) وإحصاءات الجدول رقم (1.2) من الملحق التطور المتزايد والسريع للعرض خلال السنوات الأخيرة الماضية(2015/2006م) فإن

[1] – http://www.fas.usda.gov.OP.CIT , Consulté le 23/12/2014.

[2] – منظمة الاغذية والزراعة: **حالة اسواق السلع الغذائية**، (تقرير سنوي 2009)، الجزء الأول (ما الذي حدث لأسعار الاغذية العالمية ولماذا؟)، روما، 2010، ص12.

العرض العالمي للقمح شهد تزايدا مستمرا لكن لا يمثل إلا 20% من الإنتاج الكلي كون الباقي 80% يمثل الاستهلاك الداخلي. هذا العرض رغم تزايده شهد اختلالات حساسة أيضا السنوات الماضية، بانخفاض كبير من 863.80 مليون طن لسنة 2006 إلى 859.13 مليون طن بداية سنة 2008م حيث شهد العالم أزمة غذائية حادة لكن يعود ويرتفع إنتاج القمح ومنه العرض العالمي للقمح مرة أخرى ليصل إلى 1043.34 مليون طن سنة 2011م (إحصاءات الجدول رقم (1.2) من الملحق) وكان الانخفاض في العرض نهاية سنة 2009 وسنة 2010م يعود إلى عدة عوامل (تغيرات الأحوال الجوية، ارتباط سوق القمح بأسواق بعض الحبوب المنافسة الأخرى أكثر، وتأثره بحجم المخزون عالميا). كذلك الانخفاض الملحوظ خلال موسم 2013/2012 نتيجة انخفاض المحصول وتجاوز الاستهلاك حجم الانتاج[1]. فيما يعكس انخفاض المحاصيل في الولايات المتحدة وروسيا بسبب الجفاف[2]. لكن يعود العرض العالمي للقمح للارتفاع حتى موسم 2016 نتيجة تحسن الظروف المناخية خاصة.

2. تطور حجم الصادرات العالمية للقمح:

لقد تضاعفت الصادرات العالمية من القمح بأكثر من مرة ونصف في الفترة الممتدة بين سنتي 1980م و2011م، بحوالي 90 مليون طن مصدرة سنة 1980م إلى أكثر من 160 مليون طن سنة 2015م (إحصاءات الجدول رقم (1.2) من الملحق). رغم ذلك تبقى

[1]–النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر للأغذية والزراعة: **توقعات الأغذية** (تحليل الأسواق المالية)، نوفمبر 2012، نقلا عن: http://www.fao.org/docrep/017/al993a/al993a00.pdf)، بتاريخ 2014/12/16، ص3.

2–
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12323&article=692118(,consultee le 12/05/2015.

كميات القمح المتبادلة في السوق العالمي منخفضة مقارنة بالإنتاج العالمي خلال الأربعين سنة الماضية تتراوح ما بين 17% و23% [1].

الشكل رقم (10): تطور حجم الصادرات العالمية للقمح بالمليون طن خلال الفترة (2015/1980م)

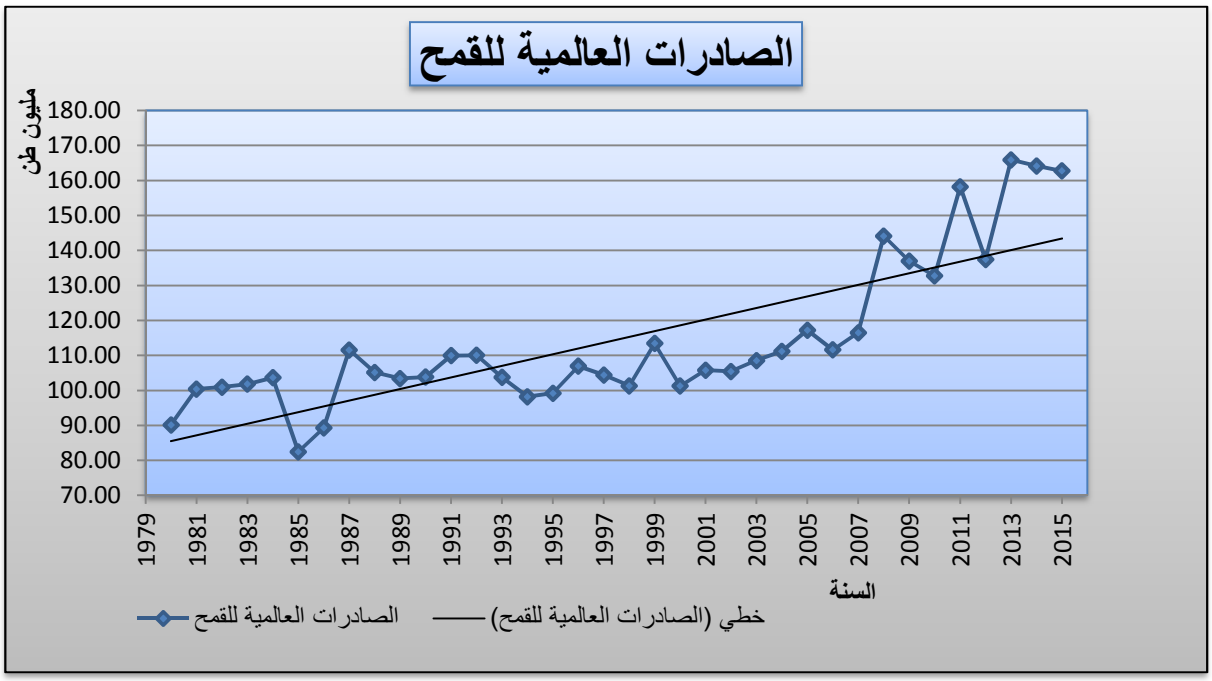

المصدر: أنجز بناء على إحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية USDA [2]

يبين الشكل رقم (10) الإتجاه التصاعدي للصادرات العالمية من القمح باستثناء بعض فترات الانخفاض نتيجة لانخفاض الإنتاج العالمي خاصة سنة 1985م حيث انخفضت نسبة اجمالي الصادرات في العالم ب 20.45% مقارنة بسنة سابقة، ثم ارتفع بشدة ليصل إلى 11.57 مليون طن سنة 1987م أي بنسبة ارتفاع 25% مقارنة بسنة سابقة، ثم انخفضت الصادرات لتصل سنة 1994م إلى 98.22مليون طن وكان هذا أقل رقم سجلته الصادرات العالمية للقمح خلال العشرين سنة الأخيرة، لكن لم تختلف كثيرا منذ نهاية

1 – Fr.Terrones GAVIRA, Ph.BURNY: livre blanc (cereales):**Evolution du marché mondial du blé au cours des cinquante dernieres annés**, ULG Gembloux Agro-Bio Tech et CRA-W Gembloux, 2012, P 4.

2 – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, v le 13/12/2014.

التسعينيات لتأخذ منحى تصاعديا متباطئا حتى سنة 2011م عدى الارتفاع المسجل نتيجة الأزمة الغذائية العالمية سنتي2008م و2009م فقد بلغت حدا أعلى في عام 2008 بحوالي 144 مليون طن قبل أن يتراجع إلى 132.24 مليون طن في عام 2010م، وبلغت الذروة سنة 2011م بحوالي 157 مليون طن. النمو البطئ لصادرات السنوات السابقة باستثناء موسم 2012/2011م يعود إلى تأثير التغيرات الجوية السيئة كأهم عامل في خفض الإنتاج الكلي ما نتج عنه فقدان الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأراضي خلال هذه الفترة(2012/2003م) (حصتها في السوق انخفضت من 36% حتى 25% خلال هذه الفترة) كذلك سجل انخفاض في هذه الحصة لكل من الاتحاد الأوربي وروسيا وأستراليا متأثرة في الظاهر بموجات البرد القارص.

إضافة إلى الجفاف والحرائق الذي ضرب روسيا خلال الموسم 2011/2010م حيث أفاد أول قرار[1] اتخذته الحكومة الروسية بوقف تصدير القمح ضمانا لتغطية السوق الداخلي أولا ونتيجة لذلك انخفضت صادراتها من 18.56 مليون طن للموسم 2010/2009م إلى 3.98 مليون طن للموسم 2011/2010م أي بنسبة انخفاض 21.44%، وبذلك أصبح يشكل عرض الاتحاد الروسي 3% من السوق فيما كان خلال الموسم 2010/2009م يشكل 14% من إجمالي عرض السوق، وهذا من شأنه الإخلال بحجم الصادرات العالمية خاصة بالنسبة للدول المعتمدة في وارداتها على الاتحاد الروسي[2].

ثم تنتعش الصادرات للموسم الموالي لتبلغ ما يقارب 158 مليون طن نتيجة لارتفاع الانتاج العالمي للحبوب ككل والذي من شانه ان يعزز حجم المخزون خاصة بالنسبة للدول المصدرة لكن هذا لم يكن في امكانه ان يغطي حجم الصادرات للموسم التالي 2013/2012م والذي شهد انخفاضا كبيرا نتيجة انخفاض الانتاج العالمي منه والذي قدرته

1 – CHALMIN: **Les Marchès Mondiaux(Matieres Premières, monnaies, services, agriculture, énegie, finance, industrie, commodités)**, Economica, Paris, 2011, P 201.

2 – GAVIRA et BURNY: Op.cit, P 6.

منظمة الاغذية والزراعة ب 5.5 % عن الموسم السابق هذا ما يعكس الى حد كبير تاثير فترات الجفاف الحادة التي ضربت شرق اوربا ووسط اسيا وايضا تناقص المقومات في نصف الكرة الجنوبي كما شهد اتحاد الدول المستقلة أكبر معدل انخفاض، حيث انخفض إنتاج ثلاثة من أكبر الدول المنتجة للقمح؛ كازاخستان وروسيا وأوكرانيا، بما يقارب 36 طناً.

لكن تشير الاحصائيات الى قفزة في حجم المحاصيل لموسم 2014/2013 انعكس على حجم الصادرات العالمية ليبلغ 166 مليون طن تقريبا، والذي لم يتغير كثيرا حتى موسم 2016/2015.

3. أهم مصدري القمح عالميا:

يمثل الجدول التالي الحصة السوقية لمتوسط صادرات القمح لأهم الدول المصدرة للقمح خلال العشر سنوات الأخيرة حيث نجد أن الدول الخمسة الكبرى المصدرة والتي تسيطر على التجارة العالمية للقمح [1] هي (**الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، والاتحاد الأوروبي وروسيا**) على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية تورد دوما ما يقارب 65% من القمح المتداولة في السوق العالمية فهي بذلك تستحوذ على السوق وهذا منذ فترة طويلة باستثناء التراجع الذي سجلته الأرجنتين والتي كانت تمثل خامس مصدر عالميا. هذه البلدان لا تهيمن فقط على سوق القمح بل على سوق الحبوب الثانوية أيضا (الذرة، الشعير، الشوفان...) بنسبة متوسطة تفوق 85% هذا بالإضافة إلى الصين والتي تحتل المرتبة الثالثة بعد الأرجنتين والاتحاد الأوربي

1 -Paul W.HEISEY: **International Wheat Breeding and Future Wheat Productivity in Developing Countries**, Economic Research Service /USDA- Wheat Yearbook/ WHS-2002/, March 2002, P 33.

الجدول رقم (02) الحصة السوقية لمتوسط صادرات أهم الدول المصدرة للقمح للفترة (2015/2006م)

البلد المصدر	متوسط صادرات القمح (مليون طن)	الحصة السوقية (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	**27.83**	**23.07**
كندا	**19.57**	13,68
أستراليا	**15.99**	11,17
الاتحاد الأوربي	**23.66**	16,54
روسيا	**16.12**	11,26
الأرجنتين	**7.43**	5,19
كازاخستان	**7.36**	5,14
البرازيل	**3.04**	2,37
أوكرانيا	**8.04**	5,62
تركيا	**3.39**	2,36
دول أخرى	**12.47**	8,71
العالم	145,28	**100**

المصدر: جمعت وحسبت بناء على إحصائيات وزارة الزراعة الأمريكية USDA.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن متوسط حصص الصادرات أكثر استقرارا بالدول الأخرى، حيث تغير هذا المتوسط فيها من 49% بداية الثمانينيات 1981م إلى 35% سنة 1993/1992م إلى 21% بالموسم 2006/2005م ليصل إلى 23% خلال الموسم (2015/2006م) قد تختلف الحصة السوقية لهذه الدول

[1] – http://www.fas.usda.gov,Op.Cit, Consulté le 22/12/2016.

لكنها تضل عموما محافظة على أعلى الحصص دوليا هذا ما يفسر من خلال تصدر العديد منها خاتمة أهم المنتجين أيضا.

تختلف نسب صادرات هذه الدول أيضا باختلاف صنف القمح المصدرة اهمها زيادة صادرات القمح soft للدول النامية، ويتداول القمح في السوق العالمي إما حبوبا أو في صورة دقيق القمح.

ثالثا: الطلب العالمي للقمح

الطلب العالمي للقمح ناتج بشكل أساسي عن الحاجة إلى الشراء في الدول التي تعاني النقص الغذائي، وعلى عكس المعروض العالمي للقمح الطلب العالمي يتوزع على عدد كبير من البلدان، كانت تمثل بعض الدول المتقدمة سابقا جزءا مهما من الطلب العالمي، لكن هذا الطلب خلال موسم 2015م تمثل الدول النامية أغلبيته فقد كان حوالي 40% قبل خمسة عشر سنة لكن يتجاوز طلبها خلال موسم سنة 2015م 65% من الطلب الكلي للسوق.

1. طلب الدول النامية

ان تزايد احتياجات الدول النامية تعود بشكل كبير إلى ارتفاع معدل نمو السكاني مقارنة بالقدرة الإنتاجية. لكن تلعب المساعدات الغذائية دورا كبيرا ومهما بالإمدادات الموجهة لها خاصة إلى إفريقيا والصحراء الجنوبية بالمقارنة بالحبوب الثانوية، ومن الملاحظ أن الدول النامية سجلت تراجعا في طلب هذه الأخيرة مقارنة بالدول المتقدمة، صحيح أن الواردات من الحبوب الثانوية تستخدم على نطاق واسع كعلف للماشية لكنها تأخذ أهمية أكبر في الدول المتقدمة[1].

[1] – B.DAVIRON: **La transmission de la hausse des prix internationaux des produits agricoles dans les pays Africains** (Rapport Provisoire), CIRAD–FARM, Montpelier, 2008, p02.

كذلك تدهور الظروف الامنية لمنطقة الشرق الاوسط وما تعانيه من صراعات كان سببا قويا لانخفاض الانتاج فيها من ثم اللجوء الى الاستيراد اكثر.

ومنه ندرك بسبب هذه العوامل فإن شروط التصدير أو المتاجرة للقمح عند المصدرين تصبح غامضة أو غير معروفة، فالمساعدات الغذائية من طرف الدول الغنية تضاف أيضا إلى طلب السوق.

أن الطلب في الدول النامية إجمالا في تطور مستمر حيث أصبح العامل الدَيناميكي الوحيد للسوق العالمي للقمح، فهو يفسر زيادة اعتماد الدول النامية على هذا السوق العالمي، ذلك أكثر ما يكون بسبب الفقر والإفلاس والاضطرابات الامنية (ما يفقدهم مكانة تعبيرية في السوق أي لا تستطيع تمثيل نفسها). لذلك لا نستطيع الجزم بأن هذا العجز الإجمالي للبلدان المستوردة يعادل 100 مليون طن من القمح المتداول في كل عام، فالطلب المعبر عنه حاليا في السوق لا يعطي إلا معلومات جزئية على مستوى التوازن الغذائي سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الوطني أو الفردي وهذا بصفة خاصة بالنسبة لأفقر البلدان على سبيل المثال الهند من أكثر الشعوب التي تعاني من سوء التغذية في العالم وهذا البلد في بعض الأحيان مصدر للقمح في السوق العالمية (أكثر من 2 مليون طن من القمح المصدر مصدره الهند عام (2001/2000م) وفي موسم (2012/2011م) صدرت ما مقداره 6 مليون طن)[1]، فمفهوم الاكتفاء الذاتي الذي يعتمد على التحليل الإحصائي لمبادلات القمح مع الخارج يصبح هنا غير ممكن أو غير مجدي.

تحديد حقيقة الوضع الغذائي لهذه البلدان يحتاج تحليل أكثر تحديدا لاحتياجاتهم الداخلية. فمثل هذه البلدان التي ليس لديها مشكلة مع المواكبة التكنولوجية تنتج بكميات كافية لتغطية احتياجات شعبها الذين يمثلون حقيقة العرض أو الطلب الذي يلبي احتياجاتهم.

[1] – D.DAWE: **Markets and policy**(instruments for cost–e_ective stabilization of staple food prices in Asia), FAO, Rome, 2007, p22.

الشيء المؤكد أن الطلب من المحتمل أن يكون أكثر بكثير مما هو مصرح به اليوم، فحسب إحصاء (2017) البنك الدولي فإن 900 مليون شخص يعانون الفقر ونقص التغذية، هذا يعني أن التصنيف الفردي من السعرات الحرارية اليومية أقل من 90% مما يجب أن يكون، كما تشير الإحصاءات إلى أن هذا النقص فيما يخص القمح يعادل 40 مليون طن سنويا من الاستهلاك، فالعشرة مليون طن للسنة الموجهة عالميا للمعونة الغذائية لا يمكن أن تكون وسيلة لقياس هذا العجز. فالمشكلة أبعد ما يكون عن الكمية فقط [1].

2. طلب الدول المتطورة

الاتحاد الأوربي واليابان يمثلان أهم الدول المتطورة المستوردة للقمح، لكن يمكن القول أن الطلب في هذه المجموعة من الدول أصبح نسبيا غير مستقر بسبب المنافسة القوية الموجودة. وبمقارنة السعر بين القمح والحبوب البديلة (الذرة، الشعير...) نجد أن القمح يستخدم على حد سواء في التغذية الإنسانية والحيوانية في هذين المنطقتين.

نلاحظ أن أسباب ارتفاع احتياجات القمح في هذه الدول السنوات الأخيرة خاصة لا يعبر عن ارتفاع مستويات المعيشة ولا على الزيادة السكانية لكن لفشل الزراعة في عدة مناطق ويعود هذا لعدة أسباب منها: تغير المناخ، التوجه نحو مجالات أخرى (من الزراعة إلى الصناعة)، الاستخدامات الصناعية للقمح (إنتاج الأيثانول الحيوي...).

من بين هذه الدول أيضا، **روسيا**، فمنذ السبعينيات لم تكن روسيا أحد المشترين في السوق ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات لم تصبح مستوردا فقط، لكن أصبحت تلعب الدور الرئيسي فيما قد تختلف هذه الواردات بين (4 و22 مليون طن) سنويا، إلى غاية انهيار الكتلة السوفياتية ظلت روسيا حتى بداية التسعينيات أول مستورد عالميا لكن تحسن الإنتاج المحلي بها منذ منتصف التسعينيات جعلها من المصدرين العشر الأوائل.

[1] – GHAZI: Op.cit, P 32.

المطلب الثاني: الواردات العالمية للقمح

أولا: تطور حجم الواردات العالمية للقمح

كما يبين الشكل (11) الارتفاع الكبير للواردات خاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من فترة الدراسة.

الشكل رقم (11): تطور حجم الواردات العالمية للقمح بالمليون طن للفترة (1980_2015م)

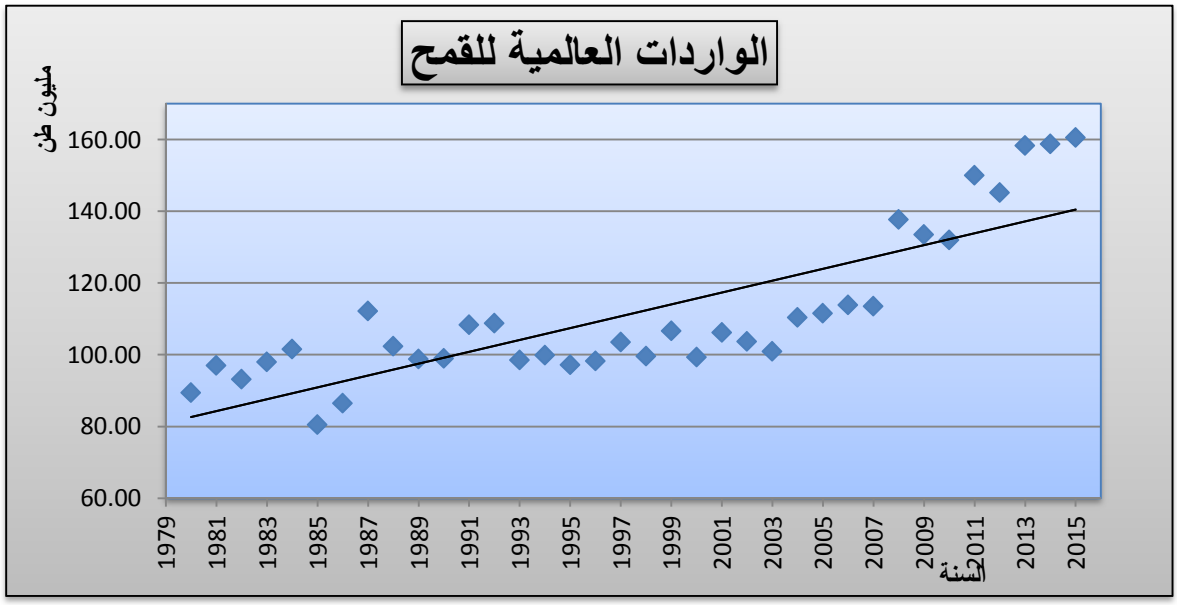

المصدر: انجز بناء على إحصاءات قاعدة البيانات لوزارة الزراعة الأمريكية USDA[1].

شهد تطور حجم الواردات للقمح في أهم المناطق المستوردة في العالم تغيرا كبيرا مع مرور الزمن، فخلال فترة الدراسة تطورت الواردات بشكل كبير حيث كان خلال موسم سنة 1980م يمثل 82.24 مليون طن في حين بلغ خلال موسم سنة 2015م 160.54مليون طن أي بزيادة نسبتها 60%. ومقارنة بسنة 1960م كان الاتحاد الأوربي مستوردا عالميا بنسبة 45% من إجمالي الواردات العالمية للقمح، ثم شرق وجنوب شرق آسيا (16%) تليها جنوب آسيا (13%) ثم إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط (10%)[2]. حاليا تغيرت هذه

[1] - http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 14/12/2016

[2] – GAVIRA et BURNY: Op.cit, P 8.

الأوضاع كثيرا، فنجد أن الاتحاد الأوربي بفضل التكتل (27 شريك) أصبح أكبر منتجا عالميا فلا يستورد أكثر من 6.3 مليون طن سنويا. الاستيراد في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط تضاعف ب 9.7 مرة ما بين 1960م و2015م، فأصبحت هذه المنطقة أول منطقة مستوردة للقمح في العالم (32% من الاستيراد العالمي)، في حين الاستيراد العالمي الكلي تضاعف بثلاث مرات خلال نفس الفترة.

استيراد القمح في شرق وجنوب شرق آسيا تضاعف 4 مرة خلال الاربعين سنة الماضية وتمثل وارداتها خلال موسم 2015م حوالي 25% من إجمالي الواردات العالمية، وإفريقيا الجنوبية لم تكن تستورد إلا القليل خلال سنة 1980م لكن مع موسم سنة2015م أصبحت تعد ثالث منطقة مستوردة عالميا للقمح بنسبة 11%، إذ تضاعف استهلاكها 20مرة.

ثانيا: أهم الدول المستوردة

نلاحظ مما سبق أن هناك تنوع في أهم البلدان المستوردة ويتوسع عدد هذه الدول بشكل متزايد، وعلى الأقل هناك 15 دولة يزيد فيها معدل الاستيراد عن 2 مليون طن سنويا وتشكل في مجموعها نصف الواردات العالمية، ويفوق استيراد القمح 5 مليون طن سنويا لأهم خمس دول المستوردة الأولى (الجدول رقم (2.2) من الملحق).

الشكل رقم (12): النصيب النسبي لاستيراد القمح لأهم عشر دول مستوردة عالميا لسنة 2015م

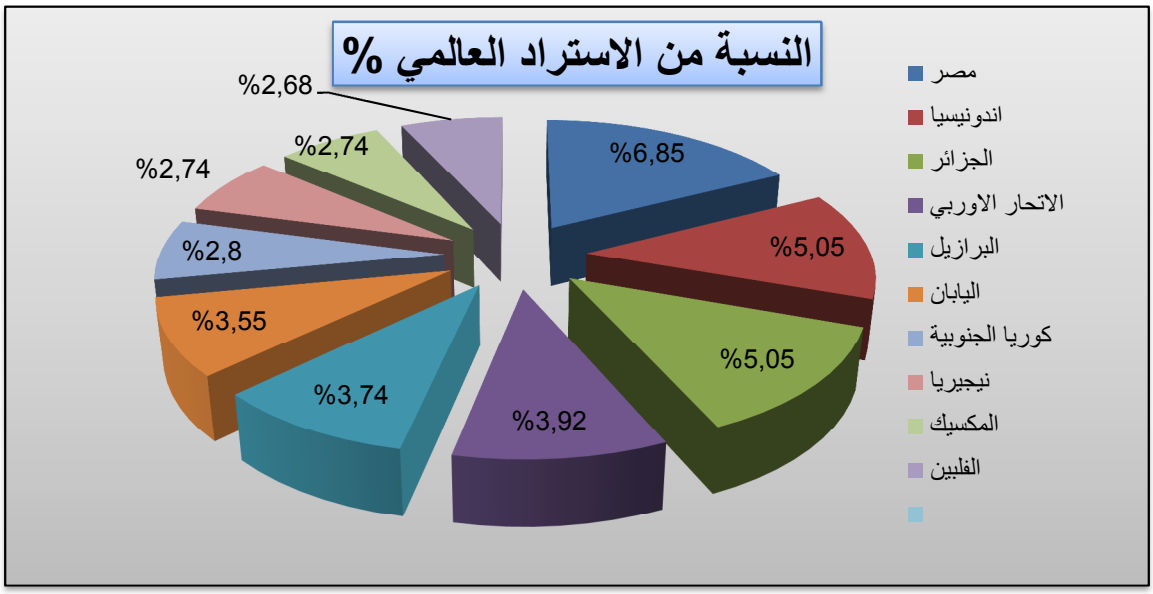

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصاءات سنة 2016 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA [1]

إن أكبر أسواق الاستيراد للقمح في العالم يعتمد نشاطها على طلب الدول الموالية: مصر، إندونيسيا، الجزائر، لاتحاد الأوربي، البرازيل، اليابان، كوريا الجنوبية، ثم نيجيريا والمكسيك فالفلبين. والتي كانت نسبة استيرادها من إجمالي الاستيراد العالمي لسنة 2015م حسب ما هو مبين بالشكل رقم (12). بالإشارة إلى الجزائر[2] مثلا فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا، إذ ارتفعت حصتها خلال الثلاثين سنة الماضية من استيراد بلغ 2.29 مليون طن للسنة التسويقية 1980م ليصل إلى 8.10مليون طن خلال عام2016/2015م وهذا ما يفسر نتائج انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك محليا.

[1] - http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 22/12/2016.

[2] – وفقا لمجلس الحبوب الدولي(CIC) فإن الجزائر تحتل المرتبة السادسة أو الخامسة غالبا كأكبر مستورد في العالم للقمح والثانية إفريقيا بعد مصر بينما الإنتاج المحلي لا يغطي أكثر من 35% من احتياجاتها (2006) ووفقا لمشروع قانون المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS) لنفس السنة فإن فاتورة الجزائر لاستيراد القمح ارتفعت إلى ما يقارب 950 مليون دولار وهي اليوم تستورد نسبة 60% من حاجياتها للقمح بنوعيه.

المبحث الثالث: تطور المخزون والاسعار العالمية للقمح

ان التغير في حجم المخزون والسعر العالمي للقمح من بين أهم المتغيرات في السوق العالمية لتجارة القمح، كما ان تأثير انخفاض المعدلات العالمية لنسب المخزون إلى الاستهلاك تعد من أهم أسباب زيادة تقلبات الأسعار، لذا نحاول من خلال هذا المبحث عرض تغيرات هذين العاملين ومدى ارتباطهما من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تطور مستويات المخزون العالمي للقمح

يعتبر المخزون العالمي من القمح من العوامل الهامة المؤثرة في السوق العالمي للقمح، فالمخزون هو المحرك الفعال لحركة التجارة العالمية للقمح لدى الدول المصدرة والمستوردة، كما أن له تأثيرا مباشرا وفعالا على الأسعار العالمية وأسعار التصدير والأسعار المحلية. وأيضا في مفاوضات الاتفاقات الثنائية قصيرة وطويلة الأجل. وبالتالي فإن للمخزون دورا هاما في استقرار العرض والطلب للقمح على المستوى العالمي. [1]

أولا: علاقة المخزون العالمي بمخزون اهم الدول المصدرة للقمح

ارتفعت كمية المخزون العالمي من القمح من 112.66مليون طن وتمثل 28.6% من إجمالي المنتوج العالمي عام 1980م الى حوالي 253,7 مليون طن خلال موسم 2016م أي وكما يوضحه الشكل رقم (13)، اذ يرتبط التذبذب في حجم المخزون بالتغيرات التي يتعرض لها الإنتاج ومنه المخزون في الدول الرئيسة المصدرة للقمح.

[1] - O'BRIEN: Op. Cit, P4.

الشكل رقم (13): تطور حجم المخزون العالمي مقارنة بمخزون أهم خمس دول مصدرة للقمح للفترة (2007-2016م)

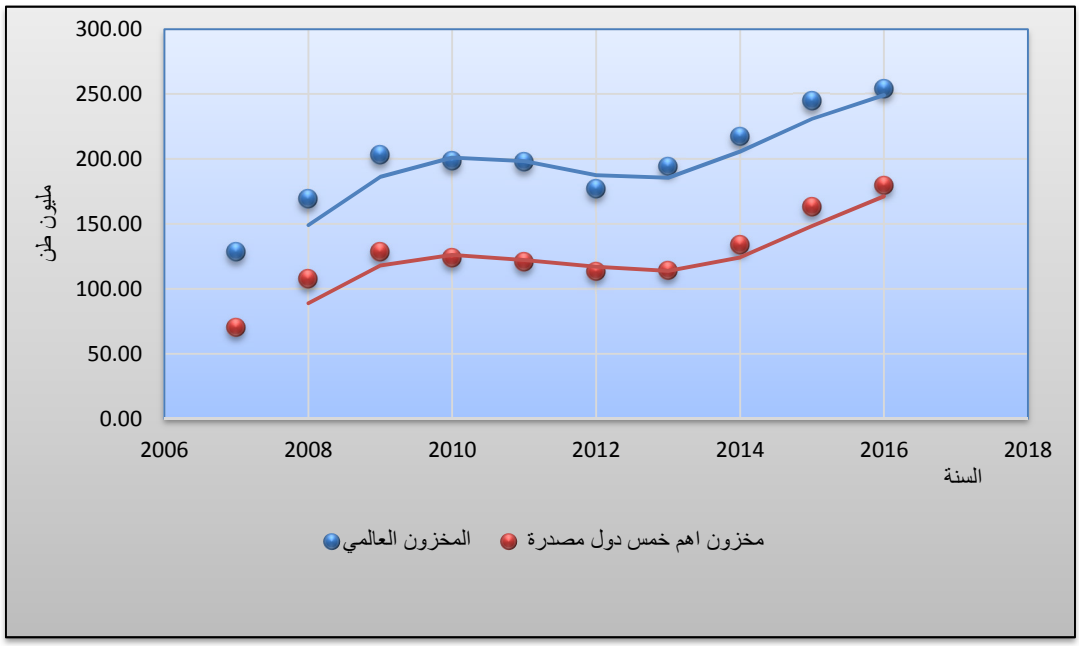

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصاءات سنة 2016 لوزارة الزراعة الأمريكية USDA[1]

يسمح مستوى المخزون النهائي للقمح بتحديد عدد الأيام المغطاة بالنسبة لاستهلاك القمح العالمي، فقد بلغت المخزونات النهائية العالمية للقمح خلال موسم 2016م ما يقارب 253,7 مليون طن أو ما يعادل 30% من الاستهلاك العالمي، يعني لا يقل عن 112 يوم من الاستهلاك، فحتى ولو كان المخزون العالمي مرتفعا فإن مخزون الدول المصدرة الرئيسة هو الذي يمكن أن تبنى عليه توقعات السوق العالمي للقمح [(2)]، فكما يبين الشكل رقم (13) فإن مخزونات أهم الدول المصدرة تمثل أهم نسبة من المخزون العالمي وهذا ما يثبت تغير المخزون العالمي بتغير هذه النسبة صعودا ونزولا.

[1] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 22/12/2016.

[2] – O'BRIEN: Op.cit, P 8.

ثانيا: تغيرات حجم المخزون العالمي للقمح

الشكل رقم (14): تطور المخزون العالمي للقمح بالمليون طن خلال الفترة الزمنية (1980_2016م)

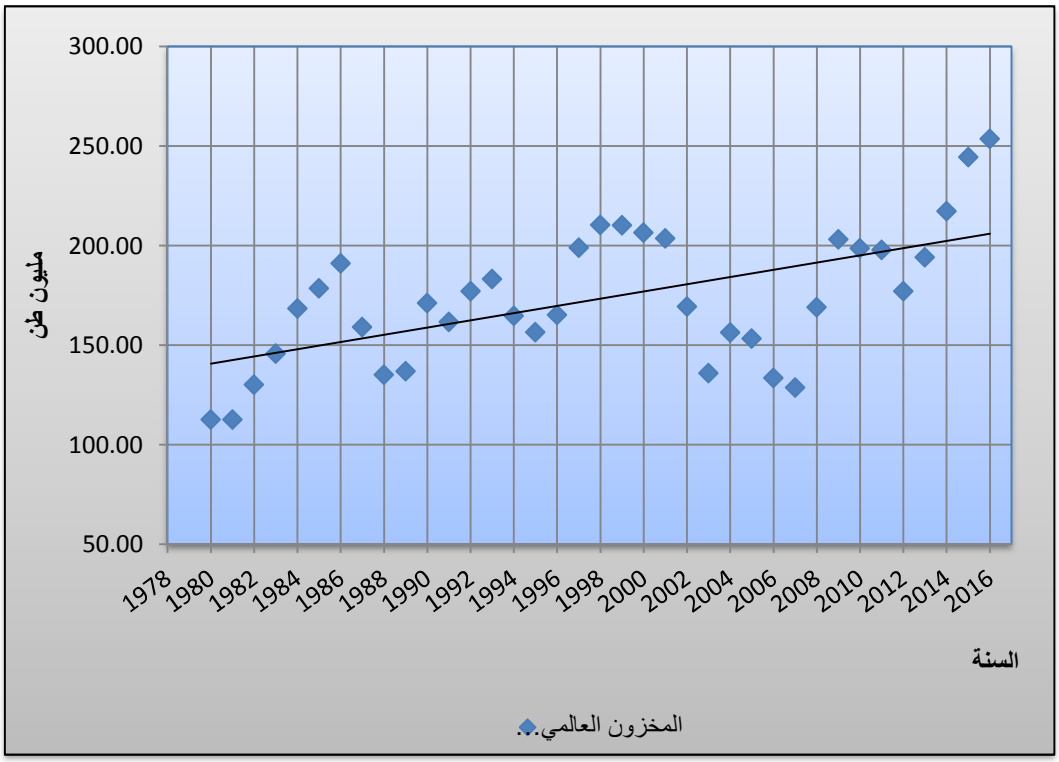

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصاءات سنة 2016م لوزارة الزراعة الأمريكية USDA[1]

من خلال هذا الشكل(13) وبيانات الملحق (1.2) تبرز تطورات مستوى المخزون العالمي للقمح خلال الفترة محل الدراسة فمن الملاحظ جدا التغير والتذبذب الدائم في مستوى المخزون العالمي للقمح، فقد ارتفع مستوى المخزون خلال الفترة 1980_1986م ارتفاعا كبيرا من 112.66م طن إلى 191.30 م طن إلى زيادة تقارب 70% خلال نفس الفترة، ثم انخفض خلال الثلاث سنوات الموالية بنسبة 28.33% ليبلغ حوالي 137 م طن خلال سنة 1989م، لكن عاد للارتفاع مرة أخرى ليبلغ 171.57 م طن ثم انخفض حجم المخزون العالمي للقمح خلال السنتين التاليتين لكن مع زيادة الإنتاج العالمي للقمح خلال السنوات الموالية يبين الشكل زيادة أيضا في المخزون والذي بلغ اقصاه سنة 1999م بحوالي

[1] – http://www.fas.usda.gov, Op.Cit, Consulté le 28/12/2016.

210.73 م طن أي بزيادة قدرها 87% مقارنة بمستوى المخزون لموسم 1980م، وبنفس الوتيرة الحادة في التذبذب انخفض حجم المخزون بنسبة (-38.16%) بداية من موسم 2000م حتى موسم 2007م من 207.09م طن إلى 128.05 م طن، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى بداية الأزمة الغذائية التي شهدها العالم سنة 2008/2007 مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب على المواد الغذائية الأساسية، لكن استمر ارتفاع مستوى المخزون منذ ذلك الحين حرصا من كل دولة لمواجهة أي نقص في حجم الإنتاج الذي قد ينتج خاصة من التقلبات الجوية التي لا يمكن التحكم في تاثيراتها على جودة وحجم المحصول ليصل هذا المخزون الذروة سنة 2010/2009 بـ 200.76 م طن أي بنسبة زيادة 56.64%، فرغم ارتفاع معدل الاستهلاك خلال هذه الفترة (2009/2007م) بـ (6%) إلا أن زيادة الإنتاج العالمي للقمح بمعدل (12.2 %) كان كفيلا برفع مستويات المخزون العالمي خاصة في الدول المصدرة الرئيسة وتخفيف اللجوء إلى المخزون لتغطية الزيادة في الاستهلاك. ثم استقر المخزون عند هذا المستوى خلال الموسمين التاليين مع انخفاض طفيف لا يتجاوز 1.5%. لكن وبوتيرة متزايدة ارتفع المخزون العالمي للقمح حتى موسم 2017/2016م ليبلغ 241.8م طن خلال هذا الموسم.

حسب توقعات المنظمة العالمية للتغذية FAO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE أنه يجب أن يرتفع مخزون القمح عن مستوى سنة 2016م بوتيرة مناسبة خلال الفترة القادمة إذا ما كانت الأحوال الجوية طبيعية ما سيحقق ما لا يقل عن 200 مليون طن مع سنة 2020م والتي سيكون معظمها ممثلا لمخزون رابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط. والتي ستعوض الانخفاض في مخزون الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي[1].

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يونسيف واخرون: **حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم**، روما، 2017، ص 38 .

المطلب الثاني: الأسعار العالمية للقمح

تصدر الدول المنتجة للقمح ما يكون فائضا لديها وهذا ما يؤثر على السعر العالمي للقمح، نظرا للتغيرات السنوية لهذا الفائض، لذلك فإن الأسعار العالمية لهذا النوع من الحبوب محدد فقط بنسبة 20% من الإنتاج العالمي للقمح وتبقى هذه النسبة بدورها تتأثر بالأسواق الآجلة.

أولا: التطور التاريخي للسعر العالمي للقمح

أسعار القمح تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المنتجة والمصدرة وبين مستويات الأسواق ومن سنة لأخرى ومن شهر لآخر. ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف نوعية ورتب القمح والعرض والطلب وسياسات الدول المنتجة والمصدرة للقمح والحالة الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة للقمح. ولذا فإن تحليل أسعار القمح في السوق العالمية يتضمن أسعار تصدير الدول المصدرة الرئيسة F.A.B والتي تعكس كل هذه العوامل وهي أسعار القمح الأمريكي وأسعار القمح الكندي وأسعار القمح الأسترالي وأسعار القمح الأرجنتيني وأسعار القمح الأوروبي.

ولكن لوحظ أن أسعار الدول المصدرة الرئيسة للقمح تتبع تغيرات سعر تصدير القمح الأمريكي إذ يعتبر السعر القائد لأسعار القمح في السوق العالمي منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي [1].

[1] - COLIN et ALPER: Op.cit, P 42.

الشكل رقم (15): تطور السعر العالمي للقمح بالدولار الامريكي للطن خلال الفترة (1980-2016م)

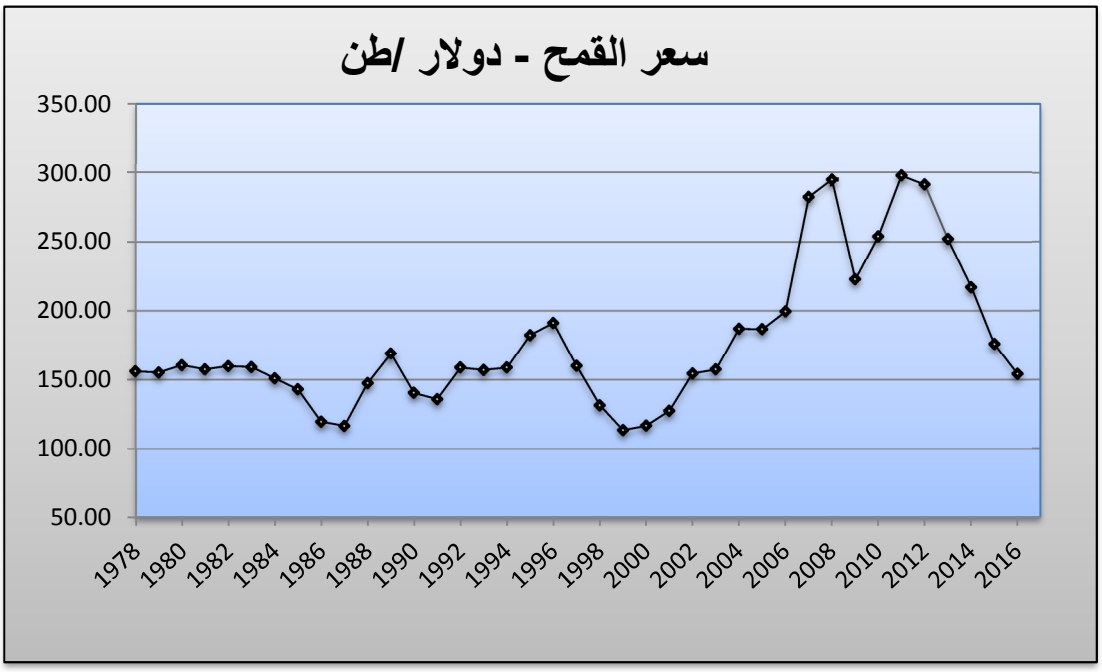

المصدر: أنجز بناء على إحصاءات البنك الدولي

فقد بلغت أسعار القمح في أسواق العالم سنة 1980م 160.68$/طن ثم اتجهت إلى الانخفاض خلال الفترة 1981-1986 ووصلت إلى أدناها سنة 1986ب 116.85$/طن. ثم ارتفعت بسرعة فسجلت خلال موسم 1989م متوسط سعر بلغ 169.21$/طن. وعادت الأسعار إلى الانخفاض خلال الفترة من عام 1989 حتى 1993. ثم ارتفعت الأسعار سنوات 1994م و1995م وبلغت أعلاها خلال عام 1995بحوالي 191.29$/طن، ثم اتجهت إلى الانخفاض من خلال سنوات الفترة 1996م- 2000م، واتجهت إلى الارتفاع وبوتيرة متسارعة جدا منذ عام 2001م ثم انخفضت قليلا خلال موسم 2004/2003م وذلك نتيجة لتحسن إنتاج الدول المنتجة وقلت الواردات بواسطة الدول المستوردة نسبة للجوئها لزيادة الإنتاج المحلي كسياسة لمواجهة ارتفاع الأسعار، ثم ارتفع الإنتاج ارتفاعا كبيرا خلال منتصف سنة 2004 فتبعه انخفاض في الأسعار بنسبة 12% خلال بداية 2005م ورغم محافظة الإنتاج على نفس المستوى خلال الموسم التالي 2006م إلا أن الأسعار ارتفعت

بنسبة 7% عن سنة 2004 لكن ظلت هذه الزيادة محدودة بسبب انخفاض الطلب على الواردات بوجه عام ووفرة إمدادات قمح العلف من أقليم البحر الأسود، والملاحظ أيضا أنه رغم مواصلة ارتفاع الإنتاج سنة 2007م استمرت الأسعار في الارتفاع إلى غاية النصف الثاني من نفس السنة وبداية سنة 2008م أي في أقل من سنة لتبلغ أعلى مستوياتها منذ أكثر من عشرين سنة حيث فاقت الأسعار 249 دولار للطن (تراوحت بين 5 و13 دولار للبوشل [1]) أي تضاعفت بنحو 2.5 مرة نتيجة عدة تغيرات في السوق العالمية للقمح خاصة لارتفاع الطلب العالمي الذي لم يستطع تغطيته من خلال المخزونات العالمية خلال موسم 2007م، وخلال النصف الأخير من سنة2008م والنصف الأول من سنة 2009م انخفضت الأسعار بحدة إلى حوالي 222.81$/طن فقد ساعد ارتفاع الإنتاج وتداعيات الأزمة المالية العالمية (انخفاض القدرة الشرائية) في خفض أسعار جميع أنواع القمح ونتيجة عودت مستويات المخزون العالمي أيضا لمستوياته العادية،

فانخفضت أسعار القمح الأحمر الصلب خلال 2010م بنسبة 2.8% من 326 دولار للطن ليصل إلى 317 دولار للطن وفي المتوسط العام فقد بلغ السعر العالمي خلال الموسم 2011م ما يقارب 198$/طن. لتستمر الاسعار في انخفاض لتصل الى حوالي 134 دولار/طن خلال سنة 2016م

تتعدد العوامل المسببة لهذه التذبذبات الحادة التي شهدتها الأسعار العالمية للقمح خلال السنوات الأخيرة بين (ضعف الإنتاج، الفيضانات أو الجفاف، قرارات الحماية السياسية، ضعف الأسواق المالية، الأزمات المالية والنقدية، زيادة إنتاج الوقود الحيوي ...)[2]، لكن الأسباب الاقتصادية الحقيقية المباشرة لهذه التغيرات حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة CNUCED تعود لتغيرات مستوى المخزون العالمي وتمركزه لدى الأقلية، وتغيرات

[1] - 1 بوشل = 60 رطل = 27.2188 كيلوغرام من القمح.

[2] - http://www.dissertationsgratuites.com/dissertations/Td-Sur-Le-March%C3%A9-Du-Bl%C3%A9/309035.html, Consulté le 20/10/2016.

مستوى العرض المرتبط بمستويات الإنتاج، كذلك وضع السوق العالمي للحبوب الأخرى خاصة الأرز والذرة.

ثانيا: أسباب ارتفاع أسعار القمح في الأسواق الدولية[1]

نتيجة لأهمية القمح في التجارة الدولية وقعت الدول المصدرة والمستوردة له اتفاقية دولية في عام 1948م، وجددت عدة مرات بوضع حد أقصى وحد أدنى من الأسعار لبيع الطن (أو البوشل) من القمح، كما حددت الاتفاقية حصة معينة للدول المصدرة والمستوردة سنويا. وتم الاتفاق في عام 1980 على أهداف تجارة القمح الدولية التي تتلخص في ضمان التصدير للدول التي تحتاج إلى القمح، وضمان استقرار سعره في السوق الدولية لأنه يعد المحصول الوحيد الذي يدخل في التجارة الدولية بكميات كبيرة، لكن هذا الاستقرار في أسعار القمح يصعب التحكم فيه لعدة أسباب تؤثر فيه.

ومن خلال الارتفاعات الأخيرة لأسعار القمح خاصة المسببة للأزمة الغذائية العالمية لسنة 2008 تبينت أهم الأسباب في ارتفاع أسعار القمح على مستوى كل الأسواق العالمية التي يمكن أن تتمثل في الآتي:

- دخول بعض الدول الكبيرة المنتجة والمصدرة على خط الاستيراد؛ لأنها قد تكون منتجة للقمح الشتوي اللين بكميات أكبر من حاجتها فيصبح لديها فائض للتصدير، وفي الوقت نفسها ينقصها القمح الصلب الذي تستورده لمواجهة استهلاكها من هذا النوع مما يسبب ضغطا على الأسعار. ومن المعروف أن القمح اللين يستخدم في الطحين أما الصلب فيستخدم في إنتاج المعكرونة؛
- تتعرض تجارة القمح الدولية لمجموعة من الاتفاقيات الثنائية والسياسات الداخلية والخارجية لبعض الدول المصدرة والمستوردة، مثل الولايات المتحدة التي تعطي القمح مجانا

[1] – سلطان أحمد الخلف: **مرجع سابق** ، ص ص 17–20.

لبعض الدول التي ترتبط بها للمساهمة في حل مشكلة الغذاء فيها، ولهذا أثره في تجارة القمح الدولية؛

➢تؤثر السياسات الحكومية والاتفاقيات التجارية المختلفة على إنتاج القمح واستهلاكه الداخلي وعلى تجارته وأسعاره؛

➢المعونات الغذائية: تستخدم هذه المعونات عادة لمساعدة الدول التي تواجه كوارث بيئية أو صدمات اقتصادية أو لأغراض الإغاثة وعادة ما توظف هذه المعونات لإعادة تنظيم أسواق هذه الدول المحلية والعالمية لتتلاءم مع متطلبات تعظيم أرباح المشروعات المنتجة للغذاء وتعتبر المعونات الغذائية إحدى أدوات تنظيم الأسواق التي تتسم بالليبرالية (الأسواق العالمية) ولاسيما الحبوب، وثمة اتجاه آخر هو أن سوق الحبوب لا يتسم بالمنافسة التامة بقدر ما يتصف بأنه احتكار قلة، وأن مضمونه الاقتصادي ينحصر في أنماط محددة في مقدمتها النموذج التقليدي الذي ساد في أوائل القرن التاسع عشر، وأدى إلى تعظيم أرباح المشاركين في السوق[1]؛

➢هناك ما يسمى بالقيادة السعرية التي تفيد المنتجين باتجاه الأسعار التي يتم تحديدها مسبقا. ويعمل منتجو الحبوب على تعديل سعاتهم الإنتاجية وفقاً لما تحققه من أرباح قصوى من خلال تقدير كميات إنتاج الآخرين، لذا يلاحظ أن هذا النمط من أسواق الحبوب قد يؤدي إلى خفض الإنتاج سعياً وراء تعظيم أرباح المنتجين من خلال ارتفاع أسعار السلع المذكورة، في حين تتزايد احتياجات المستهلكين من الغذاء في البلدان النامية، ويرافقها تراجع قوتهم الشرائية، وهو ما قد يقود إلى الجوع في معظم الأحيان. إن الهدف الأساسي للمشروعات الكبرى في الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية الأساسية هو الوصول بالأسعار إلى مستوى يعمل على تعظيم أرباحها وليس مساعدة البلدان الأقل نمواً، ويستخدم الفائض في

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع عدة هيئات أخرى: **تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية الاساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي(ورقة عمل مشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي –الدورة 83–)**، الخرطوم، السودان، 2009، ص4.

حدود الغرض المحقق للأسعار المذكورة من أجل دعم سياسات الدول المؤيدة لسياسات الدول الكبرى المنتجة لهذه السلع. وهذا الأمر يؤكد أن المعونات لا تستهدف احتياجات المجتمع في البلدان الأقل نمواً بقدر استهدافها تنظيم أسواق صادرات الحبوب للدول الكبرى المنتجة لهذه السلع ومن ثم تعظيم أرباحه[1]؛

- يظهر الإنتاج العالمي من القمح تزايده مع الزمن من جراء عوامل اقتصادية، مثل حوافز الأسعار أو التغيرات التكنولوجية، مثل الابتكارات الحيوية خلال العقود الثلاثة الماضية. وتظهر المقارنة بين إنتاج القمح في السبعينيات، حيث بلغ 310.7 مليون طن وإنتاجه في عام 2016 الذي بلغ 732 مليون طن، وهو ما يفوق الضعف خلال أربعة عقود.

- أهمية الطفرات في مجال التكنولوجيا والتحسين الوراثي رغم كل التغيرات المناخية التي تواجه الإنتاج بصورة دراماتيكية.

- لكن استثناء فإن ما أثر على الأسعار الأخيرة للقمح صعودا هو انخفاض الإنتاج العالمي للحبوب، فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الصقيع والجفاف المتبادلة، التي ضربت أجزاء كثيرة في العالم خلال الثلاث سنوات الماضية، وإتلاف جزء من المحاصيل خاصة في الدول الزراعية الكبرى مثل أستراليا، الصين، الأرجنتين، الهند، وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، فارتفعت أسعارها العالمية؛

- تحفيز الأسعار والاستخدامات التكنولوجية التي أدت إلى تزايد الإنتاج، ومن ثم تزايد فائض العرض المحلي من القمح بما يتطلب البحث عن أسواق لغرض تصريف تراكم الفائض المذكور، لذا سعت السياسات الاقتصادية الزراعية للبلدان المتقدمة المنتجة الكبرى للقمح والمصدرة له إلى إحداث انحرافات السعر عن نظيره التنافسي، وذلك من خلال إجراءات حمائية للصادرات الزراعية. وترتب على هذه السياسات بلوغ قيمة دعم الصادرات

[1] – نفس المرجع: ص 8.

الزراعية نحو 14 مليار دولار في الولايات المتحدة، و3.4مليار يورو في الاتحاد الأوربي، وهو ما يشير إلى الصعوبة التي ستواجه البلدان النامية التي تنتج القمح وتصدره من حيث التنافس في الأسواق العالمية للحبوب، وسيقود ذلك في نهاية الأمر إلى التأثير سلباً على مسألة الفقر في البلدان النامية والأقل نموا مما يتطلب استخدام المعونات الغذائية كإحدى أدوات تنظيم السوق العالمية للغذاء[1]؛

➢تدهور الإنتاجية الزراعية على المستوى العالمي مما يؤدي إلى تقلص الفائض في العرض.

➢ ومن العوامل الأخرى المهمة التي أثرت سلباً في كميات إنتاج القمح عالمياً، ومن ثم أثرت على أسعار القمح، الأحوال والتقلبات المناخية، وتأزم حالة الأمن الغذائي عند سيادة هذه المتغيرات مثل الجفاف الذي حدث في مطلع عقد السبعينيات 1972 في معظم أرجاء العالم، وارتفاع درجة الحرارة والجفاف في روسيا – ثالث دولة مصدرة للقمح في العالم والتي تشكل 8% من إنتاج القمح في العالم – في الربع الثالث من عام2010 ، مما أدى إلى تدمير المزروعات وارتفاع الأسعار في يوليو 2010 بنسبة 40 %؛

➢الأزمات التي ترافق الحروب: إذ غالباً ما يتأثر إنتاج الغذاء بالحروب والصراعات الحدودية الإثنية أو التحضير لها من خلال قناتين: الأولى إعادة ترتيب هيكل الإنفاق العام قبل الحرب، والقناة الأخرى هي تراجع عرض العمل الزراعي باعتبار العمال الزراعيين في مقدمة مكونات القوات المحاربة، فينتقل جزء من العمالة من حالة كونها قوة عاملة لإنتاج الغذاء إلى قوة محاربة في القوات المسلحة؛

➢الأزمات الاقتصادية المالية: مثل أزمة المديونية العالمية الأولى في مطلع عقد الثمانينيات، وأزمة المديونيات العالمية الثانية2008، وعادة ما يصاحب هذه الأزمات تسريب لرؤوس الأموال وعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن المسأهمة في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود، وانخفاض حاد في سعر صرف العملة المحلية، ومن

[1] – سلطان أحمد الخلف: مرجع سابق، ص21.

ثم قدرة أفراد المجتمع الشرائية، إضافة إلى فقد الثقة بقدرة الدولة المدينة على الوفاء بالتزاماتها، وعجز احتياطياتها عن الوفاء بمتطلبات المجتمع من الغذاء مما يؤثر سلبا في مقدرتها على استيراد الغذاء[1]؛

- واجهت أسعار القمح ضغوطا كبيرة منذ السبعينيات بسبب أزمات تغير أسعار النفط، وانعكس ذلك جليا على الدول النامية والفقيرة منها الدول العربية، حيث تعرضت هذه الدول نتيجة صدمة النفط الأولى (1973م) والثانية (1979م) وتجدر الإشارة إلى أن معظم البلدان المتقدمة المنتجة والمصدرة للحبوب استفادت نسبيا من ارتفاع أسعار النفط، وأن ذلك كان له أثر نسبي في ارتفاع أسعار الحبوب، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية من المشتقات النفطية، مما أدى إلى تدني مساهمة المشتقات النفطية في جدول تكاليفها الإنتاجية، إذ ساهم التقدم العلمي في خفض نسبة مساهمة تكاليف الأسمدة والمبيدات والوقود بنحو 15.5% من إجمالي تكاليف الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا[2]؛

- يساهم ضعف مخزون القمح وبخاصة في الدول النامية – التي لا يتجاوز مخزون حاجتها ثلاثة أشهر – في زيادة الضغط على الأسعار، إذ يستورد الوطن العربي نحو ثلث المطروح عالميا من إنتاج القمح، ومن المتوقع أن يبلغ40% في السنوات العشر المقبلة. ويعد استهلاك الفرد المصري من القمح الأعلى على مستوى العالم، إذ يبلغ 182 كيلوغراماً في السنة، في حين لا يتجاوز المتوسط العالمي 80 كيلوغراماً سنوياً. وربما يسهم تكوين مخزون أكبر وأرخص من القمح في الحد من تقلبات أسعار القمح في أوقات نقص المعروض منه[3]؛

- يشكل استخدام القمح كأحد مصادر إنتاج الوقود الحيوي أحد أسباب ارتفاع أسعار القمح ونقص المعروض منه في الأسواق العالمية؛ إذ وضعت الدول الغربية مخططاً لزيادة

[1] - البنك الدولي: **الامن الغذائي وادارة واردات القمح في البلدان العربية (سلسلة الحبوب)**، واشنطن، 2012، ص32.

[2] – نفس المرجع: نفس الصفحة.

[3] – سلطان أحمد الخلف: مرجع سابق، ص32.

إنتاج القمح الرخيص لكونه المصدر الأوحد للوقود السائل مستقبلاً، وهذا أدى إلى حرق دول الاتحاد الأوروبي لنحو أربعة ملايين طن من القمح هذا العام لإنتاج الأيثانول الذي يستخدم وقوداً للسيارات. وقد خفضت أمريكا المساحات المزروعة بقمح الخبز بنسبة 30%لمصلحة أصناف القمح الرخيصة الخاصة بتصنيع الوقود الحيوي؛

- يشكل دخول عدد من الدول الآسيوية التي حققت اكتفاء ذاتياً من القمح لسنوات عدة كمشترين (مستوردين) جدد في أسواق القمح العالمية، وهي دول ذات كثافة سكانية عالية مثل الهند وباكستان وبنغلاديش والصين، ضغطا متزايدا على الدول المصدرة وعلى المعروض في السوق العالمي مما يساهم في رفع الأسعار. فقد استوردت تستورد السعودية 3.4 مليون طن من القمح عام2016، وهذا يجعلها ضمن أكبر 15 دولة مستوردة للغذاء؛
- ارتفاع أسعار الأعلاف بما يعادل 30% والتي تشكل 65% من تكاليف الإنتاج، إذ شجع ارتفاع أسعارها على التوجه نحو إنتاج أنواع القمح الأقل كفاءة لاستهلاكها في إنتاج الأعلاف بدلا من إنتاج القمح اللازم لحاجة الإنسان؛
- أدى ارتفاع أسعار الأسمدة – لارتباطها بأسعار النفط – إلى تحجيم السعة الإنتاجية وتقليص المعروض منه، على الرغم من الطلب المتزايد من هذه الأسمدة؛ وذلك لعدم قدرة الكثير من الدول الفقيرة على استيراد هذه الأسمدة بأسعار مرتفعة؛
- تسبب الزراعة الموسمية تثاقلا في التجاوب مع الطلب ومع زيادة الطلب عن العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة بالنسبة للحبوب وبخاصة القمح، كما أن التوقف الموسمي للزراعة يساهم في عجز المنتجين عن مجاراة سرعة ارتفاع الأسعار؛
- انعدام الشفافية وإدارة المخاطر المرتبطة بأسباب تقلب الأسعار في الأسواق، مثل غياب المعلومات أو عمليات الشراء التي تنم عن حالة هلع. واشتداد المضاربة في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية والآجلة وعقود الخيار).

خلاصة الفصل الثاني:

خلصت دراسة هذا الفصل الى طرح العديد من الجوانب المتعلقة بإنتاج القمح وأهم محددات هيكل السوق العالمية له والتي نلخصها فيما يلي:

- بينت الدراسة أن أهم خمس منتجين للقمح عالميا هم: الاتحاد الاوروبي، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا. والتي يمثل إنتاجها ما يقارب 70% من الإنتاج العالمي الكلي.
- أظهرت البيانات المتوفرة تناقص المساحات المزروعة من القمح متأثرة بعوامل مختلفة أهمها تأثير تغيرات المناخ الكبيرة التي أثرت على العديد من المناطق المهمة المنتجة للقمح،
- اثبت عامل التباين في التطور التكنولوجي أنه كلما كان حاضرا في الزراعة كلما كانت الإنتاجية أعلى وكان تأثير التغيرات المناخية أقل وخير دليل مقاومة محاصيل القمح لدول الاتحاد الأوربي لتغيرات الطقس.
- التناقص في كميات الإنتاج، يجعل الدول التي تعتمد على استيراد القمح من الدول المنتجة له تفكر كثيرا في مواجهة مشكلة ارتباطها غذائيا بهذه الدول وما له من خلفيات وتأثيرات سلبية على أمنها السياسي والغذائي؛
- لا يمثل حجم القمح المتداول في التجارة عالميا أكثر من 20% من إجمالي الإنتاج العالمي، هذا ما يبرز أهميته الغذائية وضرورة تأمينه محليا قبل توجيهه للسوق الخارجية؛
- الاختلاف السنوي لحجم المساحات المزروعة سنويا، تغيرات المناخ، السوق العالمية للذرة، حجم المخزون العالمي. تمثل اهم العوامل المتحكمة في العرض العالمي للقمح والتي لها الأثر الكبير في تباطئه؛
- تغير النمط الغذائي السكاني وعيا أكثر بأهمية القمح الغذائية وفوائده الصحية إضافة إلى دخوله في عدة صناعات غذائية أخرى. إضافة إلى الزيادة المستمرة لعدد السكان وتحسن المستوى المعيشي لعدة دول من أهم أسباب زيادة الاستهلاك العالمي للقمح؛

- لتغيرات حجم المخزون العالمي للقمح الأثر المباشر على مستويات الأسعار العالية والمحلية للقمح فهو يعتبر صمام الأمان في توازنات العرض والطلب العالمي، لكنه في نفس الوقت شديد الارتباط بحجم الإنتاج لعالمي، كما أن انخفاض معدلات المخزون إلى الاستهلاك ينتج عنها حالة من عدم الاستقرار في الأسواق؛
- الأسعار العالمية للقمح لا تخضع في الواقع لقانون الطلب والعرض فقط فهو بصورة غير مباشرة يخضع لعدة عوامل أخرى أهمها إضافة إلى مستويات المخزون صادرات الدول المتطورة، حجم السوق المتداول فيه، تقارير وتصريحات الهيئات والمنظمات العالمية والدولية المعنية برصد ودراسة السوق وتنبؤاتها بتغيرات أهم محددات سوق القمح أهمها: (المجلس الدولي للحبوب (CIC).

الـفـصل الـثـالـث

اختبار علاقة التكامل المشترك بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح للفترة (1980-2017)

تمهيد:

بعد الدراسة الوصفية والتحليلية لتطورات السوق الجزائرية للقمح وعلاقتها بالسوق العالمية عن طريق تفسير تطور حجم الواردات واهم العوامل المؤثرة فيها ثم التعرف على اهم متغيرات السوق العالمية؛ سنحاول في هذا الفصل التوجه الى التحليل القياسي لهذه الظاهرة المدروسة وذلك باتباع منهج الاقتصاد القياسي وما يحتويه من نماذج مختلفة؛ وتكمن أهمية التحليل القياسي في تحديد شكل النموذج القياسي والمتغيرات والعوامل التي سيشتمل عليها النموذج وكذا الأسلوب المتبع لتقدير معالم النموذج. وتم تقدير النموذج المتحصل عليه بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews 09)، لمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين واردات القمح الجزائرية والسوق العالمية للقمح.

المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة

تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة أنجل وجرانجر Engle et Granger (1987) لتحليل التكامل المشترك. إضافة إلى منهجية السببية لـ Granger .وإن طريقة تحليل التكامل المشترك التي سنستخدمها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى. لغرض دراسة العلاقة بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح خلال الفترة (1980-2017)

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

لغرض دراسة العلاقة بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح، سنستخدم بيانات سنوية تخص الواردات الجزائرية للقمح ومتغيرات السوق العالمية للقمح، وذلك عن الفترة (1980-2017)(هذا ما يسمح لنا بالحصول على 37مشاهدة وهو عدد مناسب من المشاهدات لهكذا دراسات قياسية اذ تحاول دراسة العلاقات طويلة المدى خاصة وكذا فانه من المعلوم قياسيا انه كلما كانت فترة الدراسة أطول كلما ضعف حد الخطا في النموذج وكلما كانت النتائج اكثر واقعية، فالنموذج الذي سيتم عرضه في هذه الدراسة يتكون من مجموعة من المتغيرات الممثلة فيما يلي:

أولا: المتغيرات المستقلة

والتي تمثلت في اهم المتغيرات المتحكمة في السوق العالمية للقمح والتي هي كالاتي:

$Conm_t$: الاستهلاك العالمي من القمح بالمليون طن في السنة t

Prm_t: الكمية المنتجة من القمح بالمليون طن في السنة t

Imm_t: حجم الواردات من القمح بالمليون طن في السنة t

Exm_t: حجم الصادرات من القمح بالمليون طن في السنة t

Sfm_t: المخزون النهائي للقمح في السنة t

Pxm_t: السعر العالمي لطن القمح بالدولار في السنة t

ثانيا: المتغير التابع

تمثل المتغير التابع للنموذج في حجم الواردات الجزائرية للقمح والذي يأخذ الرمز:

Iml_t: حجم واردات القمح الجزائرية بالمليون طن في السنة t

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

سنعتمد في دراسة العلاقة بين حجم الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمي للقمح، على الأدوات الكمية التالية، وهي:

أولا: دراسة استقراريه السلاسل

1. **اختبار السببية لجرانجر:**

أشار Granger (1988) إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه إذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ x_t [206]

– لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين Iml حجم الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمي للقمح نستعمل اختبار التكامل المتزامن أوالمشترك (Cointegration test) لـ جوهانسنJohansen Test، ونموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model (ECM))، وهذا بعد إثبات وجود تكامل مشترك لدراسة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل والقصيرة الاجل.

[206] – http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=119317

إن تحليل التكامل المشترك يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك إختبارات جذور الوحدة واستعمال نماذج تصحيح الخطأ[207] أما مراحله فهي:

- في **المرحلة الأولى** نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF) ، اختبار Phillips–Perron (PP)، اختبار (KPSS). Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin.

وبعد أثبات أن السلستين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل غرانجر أو اختبار جوهانسن، (بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر الذي يحتاج إلى هذا الاختبار).

- في **المرحلة الثانية** نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير

[207]– الشارف عتو، " **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009، ص131.

العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) [208].

2. اختبار جذر الوحدة (Unit Root test):

لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلستين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختيار ديكي فوللر(DF)، أو ديكي فوللر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العام لاختبار ديكي فوللر (DF) هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، وبإضافة قيم التأخر (lagged values) للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، والصيغة الرياضية المطورة هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار توزيع الطبيعي (Test de normalité) الموجودة لسلسلة زمنية ما، ولذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، وهو اختبار فيليبس وبيرسون ((Phillip-Perron(PP)، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل وأدق من

208 – William H. Greene: "**Econometric Analysis**", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي[209]:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-i} + e_{3t}$$

Δ : تمثل الفرق الأول

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل الاختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون MacKinnon (1991)[210].

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) وهذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و(PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، ويبدأ اختبار من هذه العلاقة الأساسية:

$$Z_t = \alpha_{t-1} + \beta + \eta_t + \xi_t$$

و الصيغة الرياضية لاختبار (KPSS) كالآتي:

$$KPSS = \sum_t (\sum_{r=1}^{t} \hat{u}_r)^2 / T^2 f_0$$

تعتمد القيم الحاسمة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin [211]

209 –Patterson, K. " **An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach** ". Palgrave, New York, 2002, p265

210 – op; cit, p267.

211 – IDEM.

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

1. اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن (المشترك)

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل [212] .

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " و" جوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0<r(\prod)=r<\eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار

[212]– عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف: " **تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ** "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص5.

الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف باختبار الأثر بـ [213]:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $\leq$ r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r (حيث r = 0، 1، 2). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ : $\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r + 1.

2. نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM)

فهو يتميز عن نموذج انجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على

[213]- خالد بن حمد بن عبدالله القدير:_" **اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية** "، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ، ص198.

خلاف الطرق السابقة التقليدية[214]، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

3. تحليل مكونات التباين[215]: Variance Decompotion

يهدف تحليل تباين خطا التنبؤ الى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطا. رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطا التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطا الخاص بكل متغير على حدا. ولمعرفة وزن او نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطا التنبؤ الكلي.

بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i \nu_{t-i}$$

خطا التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i \nu_{t+h-i}$$

اذا كانت صدمة معينة على ε1t لا تؤثر على تباين خطا Y1t مهما تكن h، فمن المحتمل ان Y2t متغير خارجي باعتبار أن Y2t و ε1t مستقلان. وعكس ذلك اذا كانت لصدمة معينة على ε1t اثر كبير على تباين خطا Y2t فان هذا الأخير متغير داخلي[216].

---

214 –William H. Green: "**Econometric Analysis**", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654

215– صفاء يونس الصفاوي وآخرون: **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي**، المجلة العراقية العربية الاحصائية، العدد 14، 2008، ص ص 21–22

216– شيخي محمد: **طرق الاقتصاد القياسي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، اردن، 2011، ص212 .

4. دوال الاستجابة [217]

ان الطريقة الأخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج هي من خلال دوال الاستجابة الفورية، حيث توضح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات (أي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية) على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج.

عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإن المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة وأن أي صدمة من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ثم تعود إلى التوازن شريطة عدم حدوث صدمة أخرى في نفس الوقت، فعند حدوث صدمة مقدارها إنحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب معين فإن دالة الاستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير

[217]–نوال محمود حمود: **استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم،** مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4العدد77'، 2011

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية

اظهرت الدراسة الإحصائية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها وتحليلها في عدة عناصر نوردها فيما يلي

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار سببية جرنجر

نحاول من خلال هذين الاختبارين معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج وذلك من خلال اختبار جذر الوحدة ثم اختبار سببية جرنجر لتبيان نوع علاقة السببية ان وجدت بين متغيرات النموذج.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نعتمد على اختبار جذر الوحدة لتحديد استقرارية ودرجة تكامل النموذج

الجدول (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل ذات (الفروق من الدرجة الاولى)

	نوع النموذج	DIML	DPRM	DCONM	DSFM	DEXM	DIMM	DPXM
اختبار ديكي فولر	01	9.043680	6.512093	-7.529501	4.876502	9.212251	7.198887	2.180932
الموسع(ADF)		2.943427	2.943427	-2.941145	2.943427	2.941145	2.941145	2.945842
يوجد جذر وحدة		0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.2163
	02	8.972485	6.430768	-7.439144	4.842517	6.779822	6.708308	2.171614
		3.536601	3.536601	-3.533083	3.536601	3.536601	3.536601	3.540328
		0.0000	0.0000	0.0000	0.0020	0.0000	0.0000	0.4903
	03	7.627589	7.216413	-5.153314	4.345501	8.534622	1.218313	2.232288
		1.950117	1.949856		1.949856	1.949856	1.951000	1.950394

		0.0000	0.0000	-1.949856 0.0000	0.0001	0.0000	0.2001	0.0265
اختبار فيليب بيرون PP يوجد جذر وحدة	01	14.91890 2.941145 0.0000	14.12513 2.941145 0.0000	-7.612105 -2.941145 0.0000	4.295149 2.941145 0.0016	9.422156 2.941145 0.0000	7.225890 2.941145 0.0000	4.965416 2.941145 0.0002
	02	15.88436 3.533083 0.0000	14.49248 3.533083 0.0000	-7.524029 -3.533083 0.0000	4.231550 3.533083 0.0097	10.63250 3.533083 0.0000	7.583996 3.533083 0.0000	4.929349 3.533083 0.0016
	03	10.75581 1.949856 0.0000	7.216413 1.949856 0.0000	-5.319338 -1.949856 0.0000	4.101810 1.949856 0.0001	8.507797 1.949856 0.0000	6.499628 1.949856 0.0000	5.033627 1.949856 0.0000

المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

1. تحليل استقراريه السلاسل الزمنية:

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقراريه السلاسل الزمنية الاصلية في المستوى اتضح ان القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة اقل تماما من القيم الحرجة ل Mackinnon بالنسبة لجميع السلاسل ولجميع النماذج في كل من اختبارين ADF وPP وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5 % وهذا يدل على ان السلسلة غير مستقرة وتحتوي جذر وحدوي.

وعندما طبقنا الاختبارات الثلاثة السابقة عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل، الجدول السابق يكشف النتائج المحصل عليها، اذ نلاحظ ان جميع السلاسل المحولة عن

طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة لكل من اختبار ADF وPP باعتبار ان القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيم الحرجة في جميع النماذج وما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج الأقل من 5 % في جميع النماذج عدى السلسلة Dim التي أظهرت عدم استقراريه على مستوى النموذج الثالث لاختبار ADF والسلسلة Dpxm على مستوى الاختبارين الأول والثاني لاختبار ADF، لكن بالنسبة لاختبار PP فان كل السلاسل مستقرة من خلال جميع النماذج المختبرة باعتبار ان القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيم الحرجة في جميع النماذج وما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج الأقل من 5 %.

ونحن نعلم ان اختبار PP له قدرة اختبارية افضل، وهو ادق من ADF وفي حالة تضارب او عدم انسجام نتائج الاختبارين فان الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP وبالتالي هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول بناءا على ذلك يمكن القول بان **السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى**.

2. اختبار السببية وفق جرنجر (GRANGER)

سنقوم هنا باختبار اتجاه العلاقة السببية بين تطور حجم الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمية للقمح في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام فحص جرانجر للسببية عن طريق نموذج تصحيح الخطأ. بما أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الدراسة يعني أن هناك ثلاثة احتمالات لعلاقة السببية أما ان تكون من الواردات الجزائرية للقمح باتجاه السوق العالمية للقمح، أو العكس، أو بكلا الاتجاهين أي من الواردات الجزائرية للقمح باتجاه السوق العالمية للقمح ومن السوق العالمية للقمح الى الواردات الجزائرية للقمح.

نقوم وفق هذا الاختبار بتحديد اتجاه العلاقة السببية ويمكن عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول (02) نتائج اختبار السببية وفق جرنجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/18 Time: 17:56
Sample: 1978 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIMM does not Granger Cause DIML	37	2.83823	0.0733
DIML does not Granger Cause DIMM		0.44588	0.6442
DPRM does not Granger Cause DIML	37	0.10496	0.9007
DIML does not Granger Cause DPRM		2.02734	0.1483
DPXM does not Granger Cause DIML	37	0.33859	0.7153
DIML does not Granger Cause DPXM		1.94335	0.1598
DSFM does not Granger Cause DIML	37	0.54398	0.5857
DIML does not Granger Cause DSFM		1.07484	0.3534
DCONM does not Granger Cause DIML	37	0.40672	0.6692
DIML does not Granger Cause DCONM		0.46560	0.6319
DEXM does not Granger Cause DIML	37	0.05184	0.9496
DIML does not Granger Cause DEXM		0.43116	0.6535
DPRM does not Granger Cause DIMM	37	0.92840	0.4056
DIMM does not Granger Cause DPRM		2.79182	0.0763
DPXM does not Granger Cause DIMM	37	0.49833	0.6122
DIMM does not Granger Cause DPXM		0.40980	0.6672
DSFM does not Granger Cause DIMM	37	0.19141	0.8267
DIMM does not Granger Cause DSFM		2.99070	0.0645
DCONM does not Granger Cause DIMM	37	3.40655	0.0456
DIMM does not Granger Cause DCONM		5.42271	0.0094
DEXM does not Granger Cause DIMM	37	27.8568	1.E-07
DIMM does not Granger Cause DEXM		0.16889	0.8454
DPXM does not Granger Cause DPRM	37	1.47083	0.2449
DPRM does not Granger Cause DPXM		6.96061	0.0031
DSFM does not Granger Cause DPRM	37	6.71131	0.0037
DPRM does not Granger Cause DSFM		2.17520	0.1301
DCONM does not Granger Cause DPRM	37	4.90278	0.0139
DPRM does not Granger Cause DCONM		0.96119	0.3932
DEXM does not Granger Cause DPRM	37	0.44614	0.6440
DPRM does not Granger Cause DEXM		0.11631	0.8906
DSFM does not Granger Cause DPXM	37	7.30328	0.0024
DPXM does not Granger Cause DSFM		0.05894	0.9429
DCONM does not Granger Cause DPXM	37	3.51935	0.0415
DPXM does not Granger Cause DCONM		0.28036	0.7573
DEXM does not Granger Cause DPXM	37	1.38225	0.2656
DPXM does not Granger Cause DEXM		0.58159	0.5648
DCONM does not Granger Cause DSFM	37	2.83433	0.0736
DSFM does not Granger Cause DCONM		2.22592	0.1244
DEXM does not Granger Cause DSFM	37	0.81159	0.4531
DSFM does not Granger Cause DEXM		0.20369	0.8168
DEXM does not Granger Cause DCONM	37	1.33323	0.2779
DCONM does not Granger Cause DEXM		0.16146	0.8516

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9) Eviews.

- تشير نتائج اختبار السببية الى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين كل من الاستهلاك العالمي للقمح والواردات العالمية للقمح وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الأصغر من 5 %. (prob=0.045) . (prob=0.009) على التوالي.
- يمكن ملاحظة علاقة سببية تتجه من الإنتاج العالمي للقمح الى السعر العالمي للقمح وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال ل F-Statistic فهو أصغر من 5 %. لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من السعر العالمي للقمح الى الإنتاج العالمي للقمح أي ان قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 5 %. (prob=0.0031).
- يمكن ملاحظة علاقة سببية تتجه من المخزون العالمي للقمح الى الإنتاج العالمي للقمح وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الموافقة ل F-Statistic فهو أصغر من 5 %. لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من الانتاج العالمي للقمح الى المخزون العالمي للقمح أي ان قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 5%. (prob=0.0037).
- يمكن ملاحظة علاقة سببية تتجه من الاستهلاك العالمي للقمح الى الانتاج العالمي للقمح وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الموافقة ل F-Statistic فهو أصغر من 5 %. لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من الانتاج العالمي للقمح الى الاستهلاك العالمي للقمح أي ان قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 5 %. (prob=0.01).
- يمكن ملاحظة علاقة سببية تتجه من المخزون العالمي للقمح الى السعر العالمي للقمح وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الموافقة ل F-Statistic فهو أصغر من 5 %. لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من السعر العالمي للقمح الى الانتاج العالمي للقمح أي ان قيمة الاحتمال الحرج اكبر من 5 %. (prob=0.002).
- كما يمكن ملاحظة علاقة سببية تتجه من الاستهلاك العالمي للقمح الى السعر العالمي للقمح وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الموافقة ل F-Statistic فهو أصغر من 5 %. لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من السعر العالمي للقمح الى المخزون العالمي للقمح أي ان قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 5 %. (prob=0.041).

- **عدم وجود علاقة سببية بين الواردات الجزائرية للقمح واهم متغيرات السوق العالمي للقمح في المدى القصير** في كلا الاتجاهين وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الموافقة ل F-Statistic فهو أكبر من 5 % في جميع العلاقات الرابطة بين الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمية

المطلب الثاني: نموذج var واختبار التكامل المشترك

ينص مبدأ التكامل المشترك على انه إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرين او اكثر فأن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب ان يكون محددا وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا (Johansen et al .1990) . هناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا

- **الاول:** يجب ان تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل وهي الدرجة 1.
- **الثاني:** يجب ان يكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات والتي لها رتبة اقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n)بمعنى Thirtle and Townsend ,1997 (r=n-1) اذا كانت n=r فان السلسلة مستقرة ومتكاملة تكاملا مشتركا، اي ان الانحراف عن التوازن طويل المدى محدد او مؤكد Granger and Engle (1987)

أولا: تحديد درجات التأخر في نموذج VAR

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لا بد من تحديد المدة المناسبة للتباطؤ او التأخر ويظهر الجدول (02) المعايير التي استخدمت في تحديد مدة التباطؤ إذ كشف الاختبار انه قد حددت مدة تباطؤ واحدة ولذلك سنعتمد هذه المعايير ونختار مدة تباطؤ لاختبار جوهانسن-جسليوس .(P9, 2005, Usman)

الجدول (03): درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IML EXM CONM IMM PRM PXM SFL
Exogenous variables: C
Date: 05/11/18 Time: 16:58
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-951.1837	NA	3.10e+14	53.23243	53.54033	53.33989
1	-774.2724	275.1954	2.68e+11	46.12624	48.58950	46.98598
2	-726.0757	56.22941	3.88e+11	46.17087	50.78947	47.78289
3	-647.1588	61.37986	2.03e+11	44.50882	51.28276	46.87311
4	-434.2013	82.81679*	4.20e+08*	35.40007*	44.32936*	38.51663*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

لنقدر نموذج var بالسلاسل في المستوى (دون اجراء عملية الفروق الاولى) نختار فترة الابطاء p الملائمة وبعد تحديد تلك الفترة ننقص 1من p أي فترة الابطاء الملائمة هنا هي:

$$P-1 = 4-1= 3$$

ثانيا: اختبار جوهانسون جسليوس لتحديد علاقات التكامل (Johansen Test)

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لانه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وذلك في حالة وجود اثر من متغيرين، والاهم من ذلك ان هذا الاختبار يكشف عن ما اذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير الى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريدا فان

العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (johansen1988) اجراء اختبار الأثر (Tacetest – λ_{Trace}) حيث يختبر فرضية العدم القائلة هناك على الأكثر q من متغيرات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q=r) ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{Trace} = -n\sum_{i=r+1} \ln(\lambda_i - 1)$$

حيث λ القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين– التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية؛ k عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة. وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه الى حد بعيد توزيع مجدولا مستعينا بعملية محاكاة قام بها جوهانسون وجسليوس (1990) . يكون اختبار جوهانسون على الشكل التالي:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر *(r=0)* أي $H_0: R=0$ ضد الفرضية *H0: R>0*

اذا رفضنا H_0 نمر الى الاختبار الموالي (اذا كانت الإحصائية λ_{Trace} اكبر تماما من القيمة الحرجة ل جوهانسون وجسليوس فإننا نرفض H_0)

- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد (r=1) أي *H0: R=1* ضد الفرضية *H0: R>1*

اذا رفضنا *H0* نمر الى الاختبار الموالي (اذا كانت الإحصائية *Trace* λ اكبر تماما من القيمة الحرجة ل جوهانسون وجسليوس فإننا نرفض *H0*).

- رتبة المصفوفة π تساوي 2 (r=2) أي *H0: R=2* ضد الفرضية *H0: R>2*

اذا رفضنا *H0* نمر الى الاختبار الموالي (اذا كانت الإحصائية *Trace* λ اكبر تماما من القيمة الحرجة ل جوهانسون وجسليوس فإننا نرفض *H0*) وهكذا...

- اذا رفضنا *H0* في نهاية المطاف؛ واختبرنا بعده الفرضية *H0 : R=K-1* ضد الفرضية *H1: R=K* وقمنا برفض *H0*، فان رتبة المصفوفة هي *R=k* في هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار ان المتغيرات هي *I(0).*

جدول (04) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن – جسليوس

Date: 05/11/18 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IML EXM CONM IMM PRM PXM SFL
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.997724	437.2562	125.6154	0.0001
At most 1 *	0.941807	218.1846	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.732966	115.8012	69.81889	0.0000
At most 3 *	0.675475	68.26752	47.85613	0.0002
At most 4	0.379992	27.75336	29.79707	0.0845
At most 5	0.251408	10.54452	15.49471	0.2411
At most 6	0.003336	0.120304	3.841466	0.7287

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews(9.

يبين جدول رقم (04) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك باستخدام دالة الاثر، قدرت النتائج بوجود الثابت والاتجاه الخطي المحدد. يتضح من النتائج ان القيمة المحسوبة لكل من إحصاءه الأثر trace اكبر من critical value(437.25>125.61) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني **أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات الجزائرية للقمح ومتغيرات السوق العالمية للقمح**، ومن خلال نتائج الجدول يتبين 4 علاقات تكامل مشترك حيث تبين نتائج الفرضية الثالثة ذلك بما ان القيمة المحسوبة لكل من إحصاءه الأثر trace اكبر من critical value(68.26>47.85) عند مستوى معنوية (5%)

مما يدل على **وجود أكثر من ثلاثة معادلات تكامل مشتركة**، اذ ان فرضية العدم التي تفترض ان r=3، قد رفضت لذلك فان هناك أكثر من ثلاثة علاقات توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة، (Zanoli and Hallam.1993 ,)

طالما أن هذا الاختبار قد تتحقق يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ VECM الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

1. تقدير النموذج VECM

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة هي غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق من الدرجة الاولى، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا، ولغرض الكشف عن علاقة توازنية طويلة المدى بين الواردات الجزائرية للقمح(Iml) ومحددات السوق العالمية للقمح[الإنتاج العالمي (Prm) للقمح والاستهلاك العالمي للقمح (Conm) والمخزون العالمي للقمح (Sfm) والسعر العالمي للقمح (Pxm) والصادرات العالمية للقمح (Exm) والواردات العالمية للقمح (Imm)] ؛ ينبغي إن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (1987 (Granger and Engle)ECM) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وبالاستعانة ببرنامج (9 Eviews) كانت نتائج التقدير لنموذج النهائي لعلاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح له كالتالي :

الجدول: (05) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة الواردات الجزائرية بمحددات السوق العالمية للقمح للمدة (1980-2017)

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/12/18 Time: 00:41
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
IML(-1)	1.000000
CONM(-1)	-0.016741 (0.00101) [-16.5344]
EXM(-1)	-0.009895 (0.00518) [-1.90890]
PXM(-1)	0.000420 (0.00131) [0.32086]
C	5.946867

Error Correction:	D(IML)	D(CONM)	D(EXM)	D(PXM)
CointEq1	-2.527982 (0.52180) [-4.84474]	11.01917 (11.1719) [0.98633]	2.289059 (11.5995) [0.19734]	-30.42684 (25.1462) [-1.21000]

R-squared	0.803730	0.491622	0.340266	0.550449
Adj. R-squared	0.687752	0.191217	-0.049577	0.284805
Sum sq. resids	5.682849	2605.026	2808.283	13197.85
S.E. equation	0.508243	10.88165	11.29820	24.49290
F-statistic	6.930021	1.636530	0.872827	2.072132
Log likelihood	-17.85260	-128.1520	-129.5044	-157.3590
Akaike AIC	1.769589	7.897334	7.972465	9.519945
Schwarz SC	2.385402	8.513147	8.588277	10.13576
Mean dependent	0.150167	8.379056	2.258833	-0.338028
S.D. dependent	0.909540	12.09981	11.02813	28.96197

Determinant resid covariance (dof adj.)	964607.6
Determinant resid covariance	134533.8
Log likelihood	-416.8994
Akaike information criterion	26.49441
Schwarz criterion	29.13361

D(IML(-1))	1.083744	-12.94143	0.652837	18.25767
	(0.41265)	(8.83502)	(9.17322)	(19.8863)
	[2.62629]	[-1.46479]	[0.07117]	[0.91810]
D(IML(-2))	0.485509	-7.742404	0.174911	19.92830
	(0.29324)	(6.27837)	(6.51870)	(14.1316)
	[1.65567]	[-1.23319]	[0.02683]	[1.41019]
D(IML(-3))	0.392658	-3.375447	2.079046	12.42135
	(0.18200)	(3.89673)	(4.04590)	(8.77094)
	[2.15743]	[-0.86623]	[0.51387]	[1.41619]
D(CONM(-1))	-0.042725	0.198548	-0.016163	-0.445787
	(0.01238)	(0.26498)	(0.27512)	(0.59642)
	[-3.45218]	[0.74930]	[-0.05875]	[-0.74743]
D(CONM(-2))	-0.029476	-0.040721	0.112543	0.288855
	(0.01176)	(0.25176)	(0.26140)	(0.56668)
	[-2.50665]	[-0.16174]	[0.43054]	[0.50973]
D(CONM(-3))	-0.019015	0.023661	0.009645	-0.794458
	(0.01181)	(0.25283)	(0.26251)	(0.56908)
	[-1.61021]	[0.09359]	[0.03674]	[-1.39603]
D(EXM(-1))	-0.013921	-0.081325	-0.387165	-0.512840
	(0.01060)	(0.22702)	(0.23571)	(0.51100)
	[-1.31290]	[-0.35822]	[-1.64252]	[-1.00361]
D(EXM(-2))	-0.005331	0.049153	-0.198485	-0.487776
	(0.01138)	(0.24366)	(0.25298)	(0.54843)
	[-0.46843]	[0.20173]	[-0.78458]	[-0.88940]
D(EXM(-3))	0.014940	0.727571	0.029926	-0.086535
	(0.01094)	(0.23433)	(0.24330)	(0.52744)
	[1.36500]	[3.10491]	[0.12300]	[-0.16407]
D(PXM(-1))	-0.006098	0.015093	0.071161	0.619227
	(0.00418)	(0.08942)	(0.09284)	(0.20127)
	[-1.46020]	[0.16878]	[0.76647]	[3.07660]
D(PXM(-2))	0.001417	0.001313	-0.047155	-0.571013
	(0.00401)	(0.08576)	(0.08905)	(0.19304)
	[0.35371]	[0.01531]	[-0.52956]	[-2.95800]
D(PXM(-3))	-0.008444	-0.071839	0.086751	0.409454
	(0.00403)	(0.08635)	(0.08965)	(0.19435)
	[-2.09368]	[-0.83199]	[0.96765]	[2.10676]
C	0.584321	9.432389	2.258833	1.671482
	(0.18827)	(4.03091)	(4.18521)	(9.07296)
	[3.10364]	[2.34001]	[0.53972]	[0.18423]

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

معادلة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية (-)1COINT EQ

وفي ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول (05) نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (-)1COINT EQعند مستوى 5 %مع الاشارة السالبة المتوقعة، وهذا يؤكد **وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج.**

2. اختبار صلاحية النموذج

1.2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM): serial correlation test

الجدول: (06) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM)

VEC Residual Serial Correlation LM ...
Null Hypothesis: no serial correlatio...
Date: 05/12/18 Time: 00:49
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Lags	LM-Stat	Prob
1	12.63853	0.6990
2	23.34824	0.1047
3	3.267612	0.9997
4	26.71050	0.0448
5	18.77751	0.2804
6	9.529401	0.8900
7	13.46794	0.6383
8	16.00446	0.4526
9	17.45294	0.3569
10	15.60036	0.4812
11	13.71016	0.6203
12	20.73417	0.1890

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews(9.

يشير الجدول (06) إلى إن النموذج قد أجتاز الاختبارات القياسية كافة مثل خلوه من الارتباط الذاتي باستخدام اختبار(LM)بقيمة احتمالية (0.6990) لثلاثة تباطؤات، ومنها يمكن ان نقبل فرضية العدم بأن **النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.**

2.2. اختبار عدم التجانس:

الجدول: (07) نتائج اختبار عدم التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/12/18 Time: 00:51
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
262.9444	260	0.4373

Individual components:

Dependent	R-squared	F(26,9)	Prob.	Chi-sq(26)	Prob.
res1*res1	0.778997	1.220135	0.3964	28.04391	0.3563
res2*res2	0.613172	0.548699	0.8881	22.07420	0.6846
res3*res3	0.652357	0.649563	0.8135	23.48486	0.6054
res4*res4	0.893667	2.909226	0.0488	32.17202	0.1875
res2*res1	0.570570	0.459924	0.9410	20.54054	0.7653
res3*res1	0.845382	1.892610	0.1595	30.43374	0.2500
res3*res2	0.893544	2.905466	0.0490	32.16759	0.1876
res4*res1	0.744349	1.007858	0.5300	26.79658	0.4201
res4*res2	0.753358	1.057315	0.4958	27.12090	0.4030
res4*res3	0.851782	1.989282	0.1410	30.66415	0.2410

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

يظهر الاختبار عدم وجود مشكلة عـــــدم ثبات التباين باستخدام قيمة احتمالية (0.35-0.68-0.60)على التوالي لثلاثة تباطؤات.

Chi-sq=0 .43 اكبر من 5 %اذن نقبل H0 = سلسلة البواقي لها تباين متجانس

اذن **النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.**

3.2. اختبار الجذور المقلوبة في نموذج VAR

للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج تستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار :

الشكل (01) نتائج اختبار الجذور المقلوبة في نموذج VAR

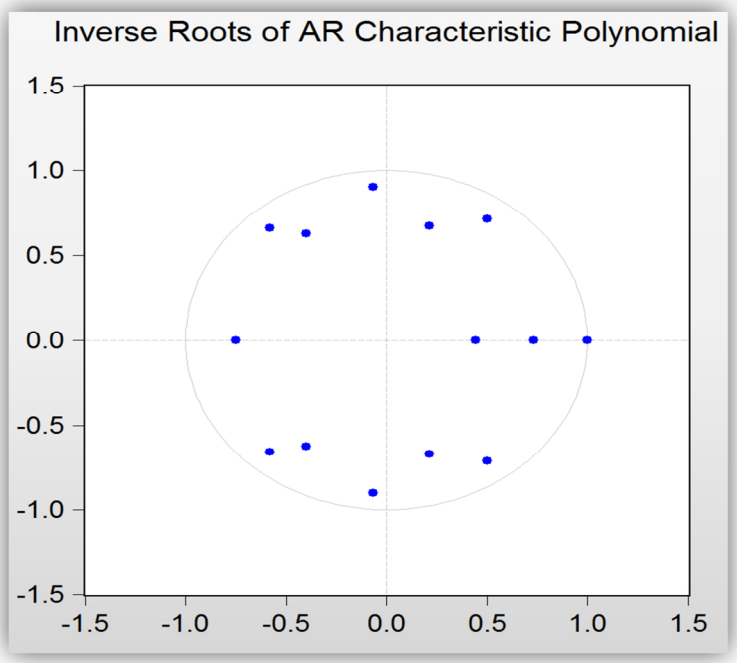

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، ومنه **النموذج** VAR (1) **مستقر**.

4.2. اختبار معنوية المعالم

ان العلاقة السببية في **المدى الطويل** يمكن تحديدها عن طريق معنوية معامل تصحيح الخطأ، فوجود دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ يعني أن هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

أما في **المدى القصير**، فيمكن تحديد العلاقات السببية من خلال اختبار "Wald" لمتغيرات فروق التباطؤ (differences Lagged) والتي تم الحصول عليها من خلال نظام المعادلات المستخدمة في نموذج تصحيح الخطا.

الجدول (08) نتائج اختبار معنوية المعالم (نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي)

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 13:14
Sample: 1982 2017
Included observations: 36
Total system (balanced) observations 144

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.527982	0.521799	-4.844741	0.0000
C(2)	1.083744	0.412653	2.626287	0.0102
C(3)	0.485509	0.293240	1.655667	0.1014
C(4)	0.392658	0.182003	2.157429	0.0337
C(5)	-0.042725	0.012376	-3.452177	0.0009
C(6)	-0.029476	0.011759	-2.506651	0.0140
C(7)	-0.019015	0.011809	-1.610212	0.1109
C(8)	-0.013921	0.010603	-1.312904	0.1926
C(9)	-0.005331	0.011380	-0.468427	0.6406
C(10)	0.014940	0.010945	1.365001	0.1757
C(11)	-0.006098	0.004176	-1.460197	0.1478
C(12)	0.001417	0.004006	0.353713	0.7244
C(13)	-0.008444	0.004033	-2.093685	0.0392

Equation: D(IML) = C(1)*(IML(-1) - 0.0167407810681*CONM(-1) - 0.00989463581243*EXM(-1) + 0.00041995979178*PXM(-1) + 5.94686687652) + C(2)*D(IML(-1)) + C(3)*D(IML(-2)) + C(4) *D(IML(-3)) + C(5)*D(CONM(-1)) + C(6)*D(CONM(-2)) + C(7) *D(CONM(-3)) + C(8)*D(EXM(-1)) + C(9)*D(EXM(-2)) + C(10) *D(EXM(-3)) + C(11)*D(PXM(-1)) + C(12)*D(PXM(-2)) + C(13) *D(PXM(-3)) + C(14)

Observations: 36

R-squared	0.803730	Mean dependent var	0.150167
Adjusted R-squared	0.687752	S.D. dependent var	0.909540
S.E. of regression	0.508243	Sum squared resid	5.682849
Durbin-Watson stat	1.897910		

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

ويمكن تبسيط هذه النتائج في شكل معادلة على النحو التالي:

$$Diml = 1.08Diml_{(-1)} + 0.48Diml_{(-2)} + 0.39Diml_{(-3)} - 0.042Dconm_{(-1)} - 0.029Dconm_{(-2)} - 0.019Dconm_{(-3)} - 0.013Dexm_{(-1)} - 0.005Dexm_{(-2)} + 0.014Dexm_{(-3)} - 0.0060Dpxm_{(-1)} + 0.0014Dpxm_{(-2)} - 0.084Dpxm_{(-3)} + 0.584$$

معامل تصحيح الخطأ سالب (− 2.52) وهو معنوي (prob=0.000) ما يعني وجود **علاقة توازية طويلة الاجل بين الواردات الجزائرية للقمح ومتغيرات السوق العالمية للقمح المقدرة** (الاستهلاك والصادرات والسعر العالمي للقمح)

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ:

- وجود علاقة عكسية بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والاستهلاك العالمي للقمح في الفترة (t−1) وبالتالي فان زيادة الاستهلاك العالمي بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط الى انخفاض الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t ب 0.042 مليون طن، كما نلاحظ وجود علاقة عكسية أيضا بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والاستهلاك العالمي للقمح في الفترة (t−2) وبالتالي فان زيادة الاستهلاك العالمي بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط الى انخفاض الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t ب 0.029 مليون طن، وهو ما يتماشى مع النظرية الكلاسيكية، يمكن ان نفسر هذه العلاقة بانه كالما زاد الاستهلاك العالمي من القمح هذا ما يفسر زيادة الطلب العالمي والذي سياثر بدوره على السعر العالمي للقمح وعدم كفاية المعروض العالمي لتلبية الطلب الكلي المتزايد ونتيجة لذلك سترتفع فاتورة (الشراء) الاستيراد مما يضطر السلطات الى خفض الكمية المطلوبة او حجم الواردات بما يتناسب مع القدرة المالية في الاجل القريب حتى يعاود السوق توازنه من جديد.

- كما توجد علاقة عكسية أيضا بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والسعر العالمي للقمح في الفترة(t−3) وبالتالي فان زيادة السعر العالمي بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط الى انخفاض الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t ب 0.084 مليون طن، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية فكلما ارتفع السعر كلما كان عزوف عن الشراء أي انخفض الطلب لكن الملاحظ ان الانخفاض في حجم الواردات كلما ارتفع السعر العالمي للقمح ضئيل جدا وهذا يعود الى عدم القدرة عن الاستغناء عن هذه المادة الغذائية؛ القمح؛ وهذا ما يثبت أهميته الغذائية عند الفرد الجزائري والذي لا يمكن الاستغناء عنه او تعويضه بمادة أخرى كليا.

- كما نلاحظ ان الصادرات العالمية للقمح في جميع الفترات السابقة لا ترتبط بالواردات الجزائرية للقمح في الفترةt.

هذا يدل على ان التغير في حجم الصادرات العالمية للقمح لا بتتاثر حجم الواردات الجزائرية للقمح ما يثبت انه رغم الحجم الكبير للواردات الجزائرية من القمح والذي مصدره مجموعة من مصدري العالم من القمح لا تؤثر على حجم الصادرات العالمية ما يثبت أيضا ان الطلب على هذه المادة مستمر ومتزايد من العديد من دول العالم ما يبقي على حجم الصادرات مرتفع .

- اما اذا ركزنا تحليلنا على الجانب الاحصائي فاننا نلاحظ ان قيمة الاحتمال الموافقة لإحصائية t−Statistic المحسوبة والخاصة بمعلمة الاستهلاك العالمي للقمح المؤخرة بفترة ثم بفترتين اقل من مستوى المعنوية 0.05 %

ما يعني ان المتغيرة المفسرة تساهم في تفسير المتغير التابع، في حين ان السعر العالمي للقمح المؤخر بثلاثة فترات مقبول احصائيا حيث ان قيمة الاحتمال الحرج اقل من 0.05 % . وتبقى المعالم الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي غير مقبولة احصائيا حيث ان قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 0.05 %.

- اما عن معامل التحديد فنجد ان القدرة التفسيرية عالية حيث 80 % من المتغيرات الحاصلة في التابع تفسرها المتغيرات المستقلة، كما ان المعنوية الكلية للنموذج جيدة ونلاحظ ذلك من خلال قيمة الاحتمال الحرج الاصغر من 0.05 %.

- بالنظر الى إحصائية دربن واتسن فنجد ان النموذج المقدر لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي حيث ان إحصائية دربن واتسن DW=1.89 وهي أقرب الى 2 أي منطقة القبول H_0

المطلب الثالث: اختبار والد (wald)، تحليل الصدمات وتحليل التباين

أولا: اختبار WALD

الجدول (09): نتائج اختبار WALD

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	13.07812	3	0.0045

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	-0.042725	0.012376
C(6)	-0.029476	0.011759
C(7)	-0.019015	0.011809

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

- Prob اقل من 0.05 يعني المعالم الثلاثة للسوق العالمي للقمح لا يمكن ان تنعدم في معادلة الواردات الجزائرية للقمح.

- إشارة المعالم الثلاثة سالبة يعني ان الأثر سالب للاستهلاك والصادرات والسعر العالمي على حجم الواردات الجزائرية للقمح في المدى القريب .

- حسب Chi-square إشارة المعالم موجبة يعني ان الأثر موجب للسوق العالمي على الواردات الجزائرية للقمح في المدى القريب.

ثانيا: دوال الاستجابة لرد الفعل (تحليل الصدمات) (Impulse response function)

تسمح ديناميكية نماذج VAR بنمذجة العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة ان تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، اذن سنحاول من اجل هذا احداث صدمة في النموذج، ونرى مدى تاثير ذلك على المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي:

الجدول (10): تحليل الصدمات **الشكل (02): دوال الاستجابة**

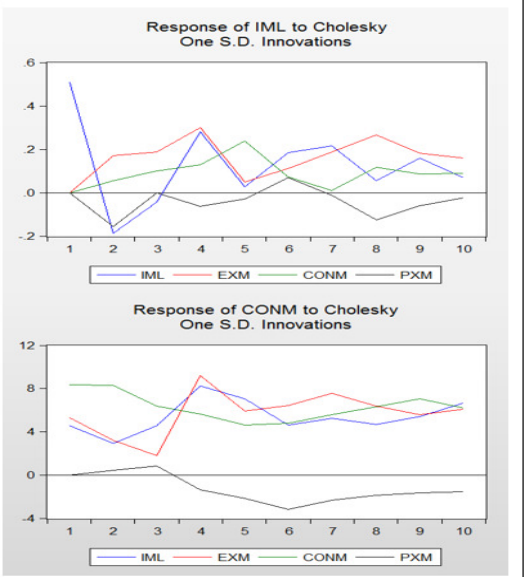

Response of IML:

Peri...	IML	CONM	EXM	PXM
1	0.508243	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.187518	0.137767	0.114184	-0.156019
3	-0.042601	0.185370	0.106003	-0.000310
4	0.279512	0.267955	0.184589	-0.063455
5	0.027745	0.226600	-0.086654	-0.030653
6	0.183753	0.120257	0.055539	0.068183
7	0.216325	0.107037	0.152887	-0.011945
8	0.055270	0.241385	0.163733	-0.124503
9	0.157774	0.170708	0.107754	-0.059182
10	0.069654	0.160912	0.086616	-0.022879

Response of CONM:

Peri...	IML	CONM	EXM	PXM
1	4.566532	9.877098	0.000000	0.000000
2	2.930342	8.717288	-1.749341	0.429703
3	4.583258	6.360213	-1.876650	0.826554
4	8.233437	9.673973	4.768330	-1.392105
5	7.072228	7.101561	2.538064	-2.170203
6	4.617581	7.474900	2.883264	-3.193128
7	5.226879	8.758968	3.372205	-2.319927
8	4.652335	8.738573	2.039229	-1.877517
9	5.387530	8.959844	0.914514	-1.627861
10	6.660655	8.496119	1.807723	-1.556282

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

من خلال الشكل (02) نلاحظ انه عند احداث صدمة عشوائية في المتغير Iml خلال الفترة (t-1) بمقدار (Iml =0.50) لم تتغير قيم المتغيرات الأخرى للسوق العالمية للقمح؛ لكن خلال الفترة (T-2) انخفض مقدار الصدمة Iml =-0.18 حيث نلاحظ حصل تغير في قيم الاستهلاك بمقدار Conm=0.13 والصادرات بمقدار Exm=0.14 وتغير السعر بمقدار Pxm=0.15. وخلال الفترة (t-3) انخفض مقدار الصدمة اكثر بالسلب الى Iml=-0.04 فاحدث تغييرا في قيم الاستهلاك والصادرات ب (0.10/0.18) على التوالي

فيما تغير السعر العالمي للقمح بالسلب الى (- 0.0003)، ليستمر الاختلاف في الصدمات حسب طبيعة اختلاف الصدمة.

من خلال الشكل ايضا نلاحظ انه عند احداث صدمة عشوائية في المتغير Conmخلال الفترة (t-1) بمقدار (Conm=9.87) لم تتغير قيم المتغير الصادرات والسعر العالمي للقمح لكن نلاحظ حصل تغير في قيم الواردات بمقدار iml=4.56 ؛وخلال الفترة (T-2) انخفض مقدار الصدمة Conm=8.71 حيث نلاحظ حصل تغير في قيم الواردات والسعر بالإيجاب بمقدار (0.42/2.93) على التوالي؛ وخلال الفترة (t-3) حصل تغير في قيم الصادرات بالسلب بمقدار Exm=-1.74 وتغير السعر والواردات بمقدار (4.58/0.82)، ليستمر الاختلاف في الصدمات حسب طبيعة اختلاف الصدمة.

الجدول (11): تحليل الصدمات **الشكل (03): دوال الاستجابة**

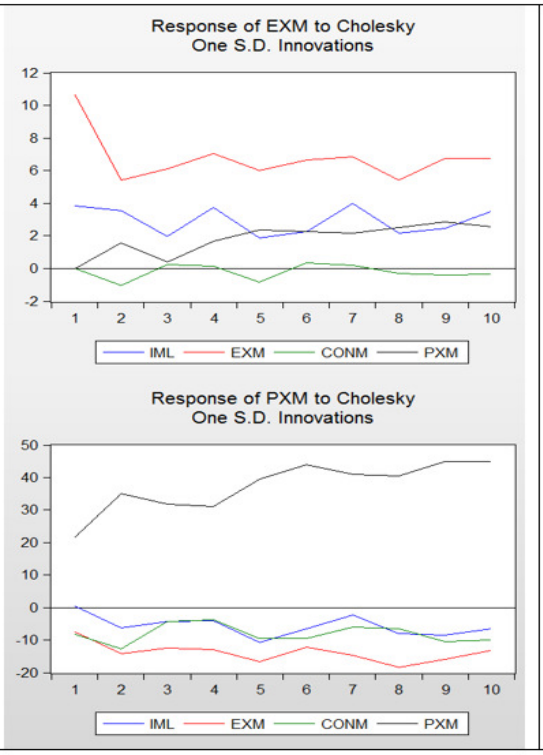

Response of EXM:

Peri...	IML	CONM	EXM	PXM
1	3.836131	5.684622	8.978775	0.000000
2	3.535018	2.024053	5.152174	1.571546
3	1.959081	3.454188	5.033944	0.391592
4	3.754696	3.895743	5.872367	1.687813
5	1.858516	2.518407	5.528086	2.342936
6	2.252823	3.837792	5.413880	2.273612
7	4.009862	3.849162	5.693242	2.154366
8	2.153736	2.647715	4.725218	2.514310
9	2.472162	3.257541	5.933025	2.835392
10	3.478712	3.292287	5.888964	2.548393

Response of PXM:

Peri...	IML	CONM	EXM	PXM
1	0.340981	-10.99226	-2.037729	21.79000
2	-6.159192	-18.23436	-5.175010	35.00451
3	-4.280649	-10.36143	-8.254821	31.89075
4	-4.111510	-10.03643	-8.937324	30.99929
5	-10.71813	-16.89654	-9.151710	39.51894
6	-6.567505	-14.58401	-5.140292	43.85549
7	-2.374059	-12.93657	-9.095454	41.00556
8	-7.945736	-15.34231	-12.18924	40.44519
9	-8.563467	-17.27778	-7.833368	44.89627
10	-6.571307	-15.48638	-5.955654	45.00411

Cholesky Ordering: IML CONM EXM PXM

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

من خلال الشكل (03) نلاحظ انه عند احداث صدمة عشوائية في المتغير Exm خلال الفترة (t−1) بمقدار (Exm=8.97) لم تتغير قيمة السعر العالمي للقمح لكن نلاحظ حصل تغير في قيم الاستهلاك بمقدار Conm=5.68 وقيمة الواردات ب Iml=3.83 .لكن خلال الفترة (T−2) انخفض مقدار الصدمة الى (Exm=5.15) حيث نلاحظ انه انخفض اثر الصدمة على كل من قيم الواردات والاستهلاك الى (3.53 / 2.02) على التوالي وتغير السعر بمقدار Pxm=1.57. وخلال الفترة (t−3) انخفض مقدار الصدمة اكثر على كل من السعر والواردات بمقدار (1.95/0.39) على التوالي، ليستمر الاختلاف في الصدمات حسب طبيعة اختلاف الصدمة.

كما انه عند احداث صدمة عشوائية في المتغير Pxm خلال الفترة (t−1) بمقدار (Pxm=21.79) تغيرت قيم الاستهلاك والصادرات بالسلب فتمثلت قيمها في (−2.03/−10.99) فيما كان التغير في الواردات الجزائرية للقمح إيجابا بمقدار (Iml=0.34)؛ وخلال الفترة (t−2) عند زيادة الصدمة على السعر بقيمة (35.00) نلاحظ حصل تغير في قيم الصادرات والاستهلاك العالمي والواردات الجزائرية للقمح بالسلب فسجلت (−6.15/−18.23/−5.17) على التوالي، فيما خلال الفترة (t−3) تم خفض الصدمة الى (Pxm=31.89) فانخفض اثر الصدمة بالسلب في كل من الواردات الجزائرية والاستهلاك العالمي للقمح بالقيم (−4.28/−10.36) بينما ارتفعت قيمة الصادرات بالسلب الى (Exm=−8.25).

ثالثا: تحليل مكونات التباين

تستخدم أداة تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج والذي يعود الى خطا التنبؤ في المتغير ذاته في المتغيرات الأخرى في نموذجvar، أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (12) ان متغير الواردات الجزائرية لقمح يفسر 100 % من أخطاء التباين تعزى الى المتغير نفسه خلال

الفترة الأولى، بينما 83 % من أخطاء التباين تعزى الى المتغير نفسه وصدمة في المتغير conm يمكن ان تسبب 5.42 % من التقلبات في المتغير Iml و3.72 % ترجع الى المتغير Exm و6.95 % ترجع الى المتغير Pxm.

اما في المدى الطويل عند الفترة العاشرة كانت القدرة التفسيرية ل Conmعالية حيث تفسر حوالي 31.72%

من أخطاء التباين لحجم الواردات الجزائرية للقمح.

الجدول (12): تحليل التباين

Variance Decomposition of IML:

Peri...	S.E.	IML	CONM	EXM	PXM
1	0.508243	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.591468	83.88959	5.425355	3.726891	6.958169
3	0.630276	74.33375	13.42788	6.110673	6.127696
4	0.765032	63.80193	21.38169	9.969297	4.847079
5	0.803642	57.93787	27.32707	10.19704	4.538017
6	0.837736	58.12921	27.20873	9.823465	4.838594
7	0.885196	58.03529	25.83147	11.78137	4.351866
8	0.941914	51.60071	29.38166	13.42692	5.590712
9	0.977931	50.47270	30.30439	13.67019	5.552719
10	0.997557	48.99382	31.72568	13.89152	5.388987

Variance Decomposition of CONM:

Peri...	S.E.	IML	CONM	EXM	PXM
1	10.88165	17.61098	82.38902	0.000000	0.000000
2	14.36082	14.27516	84.15145	1.483853	0.089532
3	16.48929	18.55351	78.70654	2.420776	0.319179
4	21.39969	25.81869	67.16636	6.402266	0.612689
5	23.86518	29.54142	62.86020	6.278805	1.319571
6	25.79249	28.49660	62.21586	6.625148	2.662394
7	28.03651	27.59312	62.41518	7.053750	2.937957
8	29.86196	26.74992	63.58097	6.684057	2.985049
9	31.69427	26.63585	64.43366	6.016813	2.913680
10	33.56732	27.68355	63.84982	5.654095	2.812539

Variance Decomposition of EXM:

Peri...	S.E.	IML	CONM	EXM	PXM
1	11.29820	11.52839	25.31541	63.15620	0.000000
2	13.16271	15.70629	21.01601	61.85221	1.425487
3	14.64651	14.47427	22.53545	61.76751	1.222775
4	16.76688	16.05957	22.59464	59.39941	1.946375
5	18.08242	14.86421	21.36633	60.41716	3.352305
6	19.52581	14.07902	22.18738	59.50273	4.230865
7	21.19449	15.52878	22.12947	57.71765	4.624102
8	22.12476	15.19798	21.73981	57.52733	5.534883
9	23.44074	14.65170	21.29859	57.65572	6.393995
10	24.77061	15.09297	20.83958	57.28316	6.784294

Variance Decomposition of PXM:

Peri...	S.E.	IML	CONM	EXM	PXM
1	24.49290	0.019381	20.14156	0.692170	79.14689
2	47.14261	1.712179	20.39760	1.391860	76.49836
3	58.59412	1.642045	16.33080	2.885736	79.14142
4	67.76236	1.595918	14.40437	3.897237	80.10248
5	81.47152	2.834736	14.26573	3.957821	78.94171
6	94.03808	2.615477	13.11292	3.269502	81.00210
7	103.8284	2.197770	12.30900	3.449379	82.04385
8	113.4163	2.332706	12.14575	4.045884	81.47566
9	123.7422	2.438553	12.15284	3.799559	81.60905
10	132.8758	2.359408	11.89788	3.496058	82.24666

Cholesky Ordering: IML CONM EXM PXM

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9)Eviews.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج المتوصل اليها

1. بينت اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة انها غير مستقرة في المستوى الطبيعي لكنها مستقرة عند تطبيق الفرق الأول أي:

(Iml ;Conm ;Exm ;Pxm ;Prm ;Imm ;Sfm ;~ I(1))

2. التساوي في درجة الاستقرارية يتيح وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح.

3. بينت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك لاستخدام طريقة انجل _غرانجر وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح. ويظهر ذلك من خلال بواقي تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك مستقرة ولا تحتوي جذر وحدوي بناءا على اختبار الاستقرارية لـ (PP) وهذا عكس ما اظهرته نتائج اختبار (ADF).

4. يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الاجل القصير باستخدام اشعة الانحدار الذاتي (VAR) وقد أوضحت نتائج التقدير ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والاستهلاك العالمي للقمح في الفترة (t−1).
- وجود علاقة عكسية أيضا بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والسعر العالمي للقمح في الفترة (t−3).
- الصادرات العالمية للقمح في جميع الفترات المتأخرة لا ترتبط بالواردات الجزائرية للقمح في الفترة t. وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين الواردات الجزائرية والصادرات العالمية للقمح.

5. تشير نتائج السببية وفق غرانجر الى:

- وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين كل من الاستهلاك العالمي للقمح والواردات العالمية للقمح.

- وجود علاقة سببية تتجه من الإنتاج العالمي للقمح الى السعر العالمي للقمح، لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من السعر العالمي للقمح الى الإنتاج العالمي للقمح.
- وجود علاقة سببية تتجه من المخزون العالمي للقمح الى الإنتاج العالمي للقمح، لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من الانتاج العالمي للقمح الى المخزون العالمي للقمح.
- وجود علاقة سببية تتجه من الاستهلاك العالمي للقمح الى الانتاج العالمي للقمح، لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من الانتاج العالمي للقمح الى الاستهلاك العالمي للقمح.
- وجود علاقة سببية تتجه من المخزون العالمي للقمح الى السعر العالمي للقمح، لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من السعر العالمي للقمح الى الانتاج العالمي للقمح.
- وجود علاقة سببية تتجه من الاستهلاك العالمي للقمح الى السعر العالمي للقمح لكن العلاقة العكسية مرفوضة أي لا توجد سببية تتجه من السعر العالمي للقمح الى المخزون العالمي للقمح.
- عدم مجود علاقة سببية وفقا لجرجر بين الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمي للقمح.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم تقديم متغيرات الدراسة وكذا استعراض الخلفيات النظرية للتكامل المتزامن والتي تقتضي ان تكون السلاسل مستقرة للكشف عن العلاقة التوازنية قصيرة او طويلة الاجل حسب التقنية المستخدمة في ذلك. توصلنا الى النتائج التالية:

- استقراريه جميع متغيرات الدراسة عند نفس الدرجة كما تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات الجزائرية للقمح ومتغيرات السوق العالمية للقمح، كما تتجسد هذه العلاقة في المدى القصير عند تطبيق VAR؛
- عدم وجود علاقة بين كل من (المخزون والإنتاج والواردات العالمية للقمح) والمتغير التابع حجم الواردات الجزائرية للقمح في الاجلين الطويل والقصير وما يعزز ذلك هو نتائج اختبار السببية وفق غرانجر؛
- توجد علاقة عكسية أيضا بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والسعر العالمي للقمح في الفترة$(t-3)$؛
- وجود علاقة عكسية بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والاستهلاك العالمي للقمح في الفترة $(t-1)$؛
- الصادرات العالمية للقمح في جميع الفترات السابقة لا ترتبط بالواردات الجزائرية للقمح في الفترةt.

تحليل النتائج:

- ✓ تقر هذه النتائج اجمالا في تاثير السوق العالمية للقمح من خلال تغيرات السعر العالمي للقمح في تغيرات حجم الواردات الجزائرية والتاثير المقترن بثلاثة فترات ابطاء وان دل فانه يدل على صعوبة التخلي عن عملية الاسترداد او التراجع عنها حتى مع تغيرات السعر العالمي للقمح ما يثبت أهمية هذه المادة الغذائية بالنسبة للفرد الجزائري ومدى حرص الحكومة على استمرارية تامينه من خلال عملية استراده والتي لا

مناص منها في ظل الضعف الكبير الذي يشهده الإنتاج المحلي، وهذا يعززه عدم وضوح علاقة سببية بين المتغيرين.

- ✓ والنتائج تثبت أيضا العلاقة العكسية للواردات الجزائرية وحجم الاستهلاك العالمي للقمح وهذا أيضا يعزز ما جاء به الجانب النظري من الدراسة في اثبات ان ارتفاع الاستهلاك العالمي للقمح قد يضعف من المعروض العالمي له ما يضعف أيضا حجم المخزون العالمي للقمح ومنه بالتأكيد نقص الكميات التي تكون محل مفاوضات بالنسبة للعقود الآجلة للقمح؛ وبالعكس فان انخفاض الاستهلاك العالمي للقمح يمكن الدول الأكثر استيرادا كالجزائر التفاوض على كميات اكبر من القمح وهذا الامر الذي من شانه أيضا خفض أسعار القمح عالميا.
- ✓ تؤكد نتائج الاختبارات عدم وجود علاقة واضحة بين كل من الإنتاج والمخزون والصادرات العالمية للقمح وتغيرات حجم الواردات الجزائرية للقمح فتعدد المنتجين على المستوى الدولي يعطي فرصا متعدد للمستوردين في تنويع مصادر الاستيراد لذا قد لا يؤثرا تغير حجم الإنتاج في حجم الواردات مباشرة خاصة وان ضعف الإنتاج على المستوى العالمي من النادر او قد يكون من المستحيل ان يمس جميع الدول المصدرة في نفس الموسم لذا فان البدائل تضل متوفرة، كذلك فان مستويات المخزون العالمي مرتبطة بمخزونات اهم الدول المنتجة وهذا يجعل الجزائر وتغيرات حجم وارداتها بعيدة كل البعد عن التاثير او التاثر بتغيرات حجم المخزون مباشرة. ثم ان ما يفسر عدم وضوح علاقة فعلية بين تغيرات حجم الصادرات العالمية للقمح وحجم الواردات الجزائرية كذلك هو تعدد المصدرين على مستوى العالم وتنافسهم في الحيازة على اكبر عدد من العقود الآجلة خاصة للقمح لذا يمكن القول كذلك ان توفر البديل يغني عن التاثر بتغيرات حجم الصادرات كذلك فانه بالنسبة للاتجاه المعاكس فان الصادرات مرتبطة بإنتاج الدول للفائض والجزائر ليست دولة مصدرة للقمح لذا فانه من غير الممكن ان تكون طرفا في تغير حجم الصادرات العالمية للقمح.

خـاتـمـة

يحتل الوضع التغذوي في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية مركزا هاما كون حياة الشعوب وتطورها يعتمد على التغذية السليمة، كما تتحدد درجة اكتفاء السكان بالغذاء

بمدى تطور الطاقات الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية وقد تبين من خلال هذه الدراسات تفاوتات كبيرة بين الدول في توفير الغذاء لمجتمعاتها، في حين نجد ان القمح يمثل اهم هذه الاغذية استهلاكا وتداولا عالميا، فقد نمت تجارة القمح العالمية منذ عام 1980م حتى اليوم أربع مرات تقريبا في الحجم.

ولما كانت الجزائر من أولى الدول المستوردة لاهم مادة غذائية عالميا كان لا بد من ان نفهم الظروف التي يتم فيها تداول اهم المحاصيل الزراعية، خاصة تأثير المناطق المنتجة والمصدرة في آن واحد على المعروض العالمي والسعر. ومدى تأثير ذلك على تداول اهم المواد الغذائية والتي لا يمكن الاستغناء عنها حتى في ظروف ارتفاع الاسعار الى مستويات حد الازمة.

من خلال بحثنا هذا تبين لنا الأهمية الكبيرة التي يحض بها القمح على المستوى العالمي، ومكانته الاستراتيجية في العلاقات الدولية والتي انتقلت بأهميته من مادة غذائية للشعوب الى اهم مادة غذائية تجارية للأسواق خاصة على المستوى الكلي العالمي، لكن الأهم بالنسبة للسوق الجزائرية وعلاقة واردات القمح منها بالسوق العالمية محاولة تبيان الأثر الأكبر لاحد الأطراف على الاخر خاصة وان السعر العالمي للقمح والذي يمثل اهم متغيرات توازن السوق العالمي للقمح تتحكم فيه قوى الطلب والعرض والذي تمثل الجزائر فيه بحجم وارداتها الضخم أحد أبرز القوى من هذا المنطلق.

ولغرض تحليل العلاقة بين حجم الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح، وبناءا على الإشكالية المطروحة للبحث

- **ما طبيعة العلاقة بين حجم الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح خلال الفترة (1980-2016)؟**

وللكشف عن طبيعة هذه العلاقة قمنا بمعالجة الدراسة وطرح مجموعة من النتائج من خلال الفصول النظرية والفصل التطبيقي والمتمثلة في:

النتائج النظرية للدراسة:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى أهم النتائج الآتية:

- يتمتع القمح بقيمة غذائية عالية من حيث نسبة الطاقة الموجودة به، والمحتوى البروتيني والتركيب الكيميائي والأملاح والعناصر المعدنية التي يحتاجها جسم الإنسان في غذائه اليومي، ويعتبر أول مادة غذائية يعتمد عليها في تحقيق الأمن الغذائي.
- رغم تبني الجزائر عدة سياسات أو استراتيجيات محاولة لتقليص فاتورة الغذاء خاصة من شعبة القمح لكن رغم ذلك لم تحقق هذه السياسات الاكتفاء الذاتي من القمح لذا كان لا مفر من التوجه نحو عملية الاستيراد بانتظام بما انها لا يمكنها تغطية الاستهلاك المحلي منه من خلال الإنتاج؛ وهذا يثبت **صحة الفرضية الأولى: (يشهد الاقتصاد الجزائري تبعية غذائية شديدة خاصة لمادة القمح رغم البرامج والسياسات المتجدد).**
- كون اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، ولا يمكن أن يكتب هذا إلا بعصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني المسطر؛
- تذبذب وضعف مستويات الإنتاج في الجزائر الى عدة عوامل أهمها قلة المساحات المزروعة وانخفاض مردودية الإنتاج، إضافة الى الاعتماد الشبه كلي على تساقط الامطار.
- يعد القمح الغذاء الرئيسي للمستهلك الجزائري ويشكل حوالي 75 في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة
- عدة عوامل لها تأثير على الكميات المستهلكة من القمح في الجزائر ويمكن تصنيفها إلى العوامل الديموغرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية.
- ما نسبته 80% من استهلاك الحبوب في الجزائر عبارة عن واردات وعليه فان الاستيراد يمثل أداة لتسوية السوق الداخلية؛

- ان الاتجاه العام التصاعدي لتطور حجم الواردات هو الخاصية المميزة لواردات القمح حيث يقدر المتوسط السنوي بحوالي 5 مليون قنطار خلال فترة الدراسة،
- يعتبر الديوان الوطني المهني للحبوب OAIC المؤسسة الأولى المكلفة بتجهيز، معالجة وتخزين بذور الحبوب، وحاليا هناك مؤسسات تخزين خاصة التي أضيفت لهذا الأخير (OAIC).
- شركاء الجزائر كثر اهمهم فرنسا بالدرجة الأولى التي تستحوذ على نسبة 59% من حصة السوق خلال سنة 2016 ثم المانيا بنسبة 9 %من حصة السوق ثم تأتي فيما بعد المملكة المتحدة والسويد بنسبة 6% تختلف هذه النسب من سنة لأخرى لكن تبقى فرنسا تمثل المورد الرئيسي للجزائر من القمح خاصة فيما يتعلق بالقمح اللين الموجه لصنع مادة الطحين وهي المادة الأكثر طلبا عند المستهلك الجزائري
- يتحكم في حجم الاستهلاك المحلي للقمح النمو السكاني، عملية دعم أسعار القمح التي تنتهجها الحكومة لتمكين المستهلك من اقتناء هذه المادة الغذائية الأساسية.

– ان اهم العوامل المتحكمة في حجم واردات القمح للجزائر على غرارا تغيرات حجم الإنتاج نجد تغيرات حجم الاستهلاك إضافة الى التوزع الجغرافي للواردات وكذا أسعار الواردات للقمح وهذا ما **ينفي صحة الفرضة الثانية: خلافا على الإنتاج المحلي للقمح فان تبادلاته في السوق الدولية من اهم المؤثرات في حجم الواردات الجزائرية له.**

- الإنتاج المتزايد والمستمر لمادة القمح اهم صفات الإنتاج العالمي الامر الذي يؤكد مدى أهمية هذه المادة الغذائية لدى جميع شعوب العالم.
- اهم عشر منتجي القمح في العالم هم: الاتحاد الاوربي، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، كندا، استراليا، باكستان، تركيا، اكرانيا،
- أظهرت البيانات المتوفرة تناقص انتاجية المساحات المزروعة من القمح متأثرة بعوامل مختلفة أهمها تأثير تغيرات المناخ الكبيرة التي أثرت على العديد من المناطق المهمة المنتجة

للقمح، هذا ما اثبت **صحة الفرضية الثالثة:(التغير في المناخ وانتاجية الهكتار، أهم ما يؤثر على تطور حجم الإنتاج المحلي والعالمي للقمح)**

- اثبت عامل التباين في التطور التكنولوجي أنه كلما كان حاضرا في الزراعة كلما كانت الإنتاجية أعلى وكان تأثير التغيرات المناخية أقل وخير دليل مقاومة محاصيل القمح لدول الاتحاد الأوربي لتغيرات الطقس؛
- التناقص في كميات الإنتاج، يجعل الدول التي تعتمد على استيراد القمح من الدول المنتجة له تفكر كثيرا في مواجهة مشكلة ارتباطها غذائيا بهذه الدول وما له من خلفيات وتأثيرات سلبية على أمنها السياسي والغذائي؛
- رغم تطور كميات إنتاج القمح عالميا إلا أن هذا لم يساعد في تقليص الفجوة الغذائية العالمية للقمح، وهذا بسبب عدم توافق زيادة الإنتاج العالمي مع زيادة الطلب العالمي عليه.

تثبت **صحة الفرضية الرابعة (تجاوز حجم الاستهلاك لحجم الانتاج للقمح سبب استمرار وجود الفجوة الغذائية للقمح محليا وعالميا)**

- يعتبر القمح أكثر المنتجات الزراعية استهلاكا عالميا ذلك راجع لقيمته الغذائية العالية سواء للإنسان او للحيوان، كما تعدت أهميته اليوم إلى استخدامات صناعية وكيميائية متعددة أهمها كمادة أولية لإنتاج الوقود الحيوي.
- لتغيرات حجم المخزون العالمي للقمح الأثر المباشر على مستويات الأسعار العالية والمحلية للقمح فهو يعتبر صمام الأمان في توازنات العرض والطلب العالمي، لكنه في نفس الوقت شديد الارتباط بحجم الإنتاج لعالمي، كما أن انخفاض معدلات المخزون إلى الاستهلاك ينتج عنها حالة من عدم الاستقرار في الأسواق؛

– تكون الأسعار العالمية للقمح الحقيقة لا تخضع في الواقع لقانون الطلب والعرض فقط فهو بصورة غير مباشرة يخضع لعدة عوامل أخرى أهمها إضافة إلى مستويات المخزون صادرات الدول المتطورة، حجم السوق المتداول فيه، تقارير وتصريحات الهيئات والمنظمات العالمية والدولية المعنية برصد ودراسة السوق وتنبؤاتها بتغيرات أهم محددات سوق القمح.

- إضافة الى اهم العوامل المتدخلة في معادلة توازن السوق من انتاج واستهلاك ومن تغيرات في التجارة الخارجية وعلاقتها بمستويات المخزون العالمي للقمح تثبت الدراسة الأثر الكبير أيضا للسعر العالمي للقمح على توازن السوق، هذا ما يثبت **صحة الفرضية الخامسة (تغيرات حجم الطلب والعرض، وتذبذب أسعار القمح اهم العوامل المتحكمة في توازن السوق العالمي للقمح)**

النتائج التطبيقية للدراسة:

لتبيان فيما اذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة الى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل جميع المتغيرات وتبين انها متكاملة من الدرجة الأولى، وبناءا على ذلك تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة الى استخدام نهجية جرانجر للسببية، وهذا ما اكد وجود علاقة طويلة الاجل بين الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمية للقمح، وقد تبين صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين، ويفسر ذلك خلال فترة الدراسة على الاحتياج الدائم للقمح من السوق الخارجية لتلبية الطلب الداخلي الذي عجز الإنتاج المحلي على تلبيته، ولان السوق الجزائرية سوق مستوردة بامتياز لا تؤثر تغيرات السعر العالمي للقمح على حجم الطلب الا بكميات طفيفة لا يمكن ان تؤثر في الطلب الكلي من القمح كون هذه المادة الغذائية الأولى لدى الفرد الجزائري ولا يمكن الاستغناء عنها.

- بينت إختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى الطبيعي لكنها تستقر عند تطبيق الفروقات اذا تتحقق الاستقرارية بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى؛
- أوضحت النتائج الاحصائية لاختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (أنجل–غرانجر) أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة؛

• تمثلت نتائج التقدير لنموذج علاقة الواردات الجزائرية للقمح بالسوق العالمية في المحددات التالية:

– وجود علاقة عكسية بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والاستهلاك العالمي للقمح في الفترة (t–1)؛

– وجود علاقة عكسية أيضا بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والاستهلاك العالمي للقمح في الفترة (t–2)؛

– توجد علاقة عكسية أيضا بين الواردات الجزائرية للقمح في الفترة t والسعر العالمي للقمح في الفترة (t–3)؛

– الصادرات العالمية للقمح في جميع الفترات السابقة لا ترتبط بالواردات الجزائرية للقمح في الفترة t.

• هذا ما تؤكده قيمة الاحتمال الموافقة لإحصائية t–Statistic المحسوبة والخاصة بمعلمة الاستهلاك العالمي للقمح المؤخرة بفترة ثم بفترتين اقل من مستوى المعنوية 0.05% ما يعني ان المتغيرة المفسرة تساهم في تفسير المتغير التابع، في حين ان السعر العالمي للقمح المؤخر بثلاثة فترات مقبول احصائيا حيث ان قيمة الاحتمال الحرج اقل من 0.05%. وتبقى المعالم الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي غير مقبولة احصائيا حيث ان قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 0.05 %.

• وفق اختبار السببية لجرانجر يتضح عدم وجود علاقة سببية بين الواردات الجزائرية للقمح واهم متغيرات السوق العالمي للقمح في كلا الاتجاهين وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الموافقة ل F–Statistic فهو أكبر من 5 % في جميع العلاقات الرابطة بين الواردات الجزائرية للقمح والسوق العالمية

• وقد أوضحت VAR إمكانية تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باستخدام أشعة الانحدار الذاتي نتائج التقدير كما يلي:

- حسب Chi-square إشارة المعالم موجبة يعني ان الأثر موجب للسوق العالمي على الواردات الجزائرية للقمح في المدى القريب.

هذه النتائج تثبت **صحة الفرضية السادسة (وجود علاقة الطلب والعرض التي تربط السوق الجزائرية بالسوق العالمية للقمح تمكننا من تحديد طبيعة علاقة الواردات الجزائرية للقمح بالسوق العالمية واستعمالها لبناء نموذج قياسي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تجارة القمح ويعطي أفضل تقدير باستعمال الطرق الإحصائية ليمثل طبيعة العلاقة ويحدد مدى ارتباط وتأثر المتغيرين ببعضها البعض).**

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة رسم الخطط والبرامج التي من شانها النهوض بالإنتاج المحلي من هذه المادة الاستراتيجية بما يكفل تقليل المستوردات منها والابتعاد من جل التبعية للسوق العالمية، مع التأكيد على أهمية تطبيق الصرامة في المتابعة الميدانية لهذه الخطط والبرامج؛
- وضع تحفيزات أكثر نجاعة لخدمة الأرض (عزوف الشباب عن العمل الزراعي) لضمان استمرارية عملية الإنتاج خاصة بالنسبة لمحاصيل سنوية كالقمح.
- الدراسات القياسية تتطلب مصادر بيانات موثوقة للحصول على نماذج جيدة ومعبرة عن الواقع فعلا.
- تشجيع الاستخدام الواسع للمكننة في الزراعات الواسعة، وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج مع العمل على تحقيق العدالة في توزيعها عبر مختلف مناطق الوطن.
- تنمية الموارد الطبيعية الزراعية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها والعمل على توجيهها بطريقة سليمة، حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الاستراتيجية كمنتوج القمح.

- إنشاء جهاز إحصائي وطني للفلاحة مستقل عن الإدارة، يتمتع بكفاءة وخبرة عاليتين، ويتكفل بتقديم المعلومات الإحصائية وفق المقاييس والمواصفات العالمية حتى يتسنى لمتخذي القرار وضع خطط وسياسات سليمة مبنية على التوقعات الرشيدة.
- تشديد الرقابة على عمليات استيراد القمح وتخزينه وتسويقه لمنع نهب وسرقة القمح والمتاجرة به في السوق السوداء الامر الذي يكلف الخزينة العمومية خسائر كبيرة.
- تطوير مجالات البحث الزراعي والاعتماد على الإنتاج المحلي للمبيدات والأسمدة الزراعية والتقاوي الجيدة بأنواعها للقمح واستخراج سلالات متطورة تتلاءم وظروف انتاجها في الجزائر؛ لتجنب اهدار الأموال الطائلة التي تخصص سنويا لهذا الامر واستغلالها في أبحاث منتجة.

افاق الدراسة:

هناك العديد من الدراسات غير متوفرة في هذا السياق؛ مما يشكل صعوبات عند الباحثين والتي يمكن ان تكون مواضيع دراسات مستقبلية ومثالا على ذلك ما يلي:

- دراسة قياسية لمحددات الامن الغذائي من القمح في الجزائر.
- دراسات تهتم بالتطوير والتنمية الزراعية لكل ولاية على حدى.
- دراسات قياسية لاهم محددات أسعار القمح العالمية، وأقره قانون الواردات للجزائر.
- دراسات تهتم بسياسة تسيير المخزونات من القمح في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1. اعمر سعيد شعبان: القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق (دراسة تطبيقية لولاية الجلفة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

2. بول ساموليسون: علم الاقتصاد(تكوين الأسعار)، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجرائر، 1993

3. الحافظ ستهم (ترجمة: مروان القنواتي)، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972 .

4. حسين علي الموصللي: الحبوب الغذائية، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2006

5. رمضان محمد مقلد وآخرون: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 297.

6. سوران وفيق العاني: علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن (عمان)، 2005.

7. السيد المصري: القمح، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

8. السيد محمد السريتي: الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

9. شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، اردن، 2011.

10. صلاح وازن: الاقتصاد الزراعي، ط1، مطبعة دمشق، سورية، 1970.

11. طارق علي ديب وعبد الحميد عماد: إنتاج محاصيل الحبوب وتكنولوجيتها، مطبوعات جامعة تشرين، لبنان، 2004.

12. طارق علي ديب وفاتن سوسي: دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 20، العدد الاول، سورية، 2004.

13. عبد الوهاب مطر الداهري: أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، 1969.

14. علي جدوع الشرفات: مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

15. كريم النشا شيبي وآخرون: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 16.

16. محمد السعيد الفتيح: مبادئ الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979.

17. محمد عمر الطنوبي: الانتاجية الزراعية بين البحث العلمي والارشاد الزراعي، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1996.

18. ممدوح الدسوقي وآخرون: أساسيات في الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1990.

ثانيا– الرسائل والمذكرات:

19. بلحيس إيمان : دراسة مورفوفيزيولوجية وبيوكيميائية لنبات القمح الصلب المزروع في الجزائر Desf durum Triticum.) (صنف. melanopus) ، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في بيولوجيا و فيزيولوجيا النبات تخصص الأسس البيولوجية للإنتاج النباتي، جامعة قسنطينة1، 2014/2013.

20. بن جامع عبد الله: المحتوى الكيميائي لوراق وبذور أصناف من القمح الصلب Desf durum Triticum.النامية تحت ظروف الاجهاد المائي والمعاملة بالاوكسين AIA نقعا و رشا، رسالة ماجستير قسنطينة، 2008، ص06.

21. بو عافية رشيد وعزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2013/1990، المركز الجامعي تيبازة، 2014.

22. بوشارب راضية: مدى توازن الاحماض النووية والامينية في القمح الصلب (Triticum durum desf) النامي تحت الظروف الملحية، مذكرة ماجستير في بيولوجيا وفيزيولوجيا النبات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص6. علي حسن موسى: المناخ والزراعة، ط1، دار دمشق، دمشق، 1994.

23. بوعافية سمير، دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، أطروحة مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامة مسيلة، 2016/2015.

24. جلال ابراهيم العبد: ادارة الانتاج والعمليات (مدخل كمي)، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005.

25. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز حمود: علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي، مذكرة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 1995.

26. رابح زبيري: الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر آثارها على تطوره. أطروحة دكتوراه دولة. معهد العلوم الاقتصادية. (2)جامعة الجزائر 1996 .

27. سونيا محمد البكري: تخطيط ومراقبة الإنتاج، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

28. طويطو محمد، دراسة تحليلية و قياسية لسوق القمح في الجزائر 2006-1980، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر 2007/2008.

29. عباس أبو عوف: دراسة اقتصادية للسوق العالمي للقمح، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2002.

30. عبد القادر أوزال: إشكالية إنتاج الحبوب في العالم على ضوء جولة أوروغواي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998/1997.

31. عز الدين سمير: انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(تحصص تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر03، 2011-2012،

32. علي خالفي: الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية، مذكرة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999.

33. عولمي عبد المالك، تحليل مقاومة القمح الصلب للاجهادات اللاحيوية في أخر طور النمو، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص بيولوجيا النبات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

34. غردي محمد: القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012

35. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبئة، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008)،

36. لجنة الامن الغذائي العالمي: الاطار الاستراتيجي العالمي للامن الغذائي والتغذية، الدورة التاسعة والثلاثون للجنة، روما، ايطاليا، سبتمبر2012.

37. متناوي محمد: المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجار، الجزائر، 2003:

38. هيشر أحمد التيجاني: مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 74 19 _2012، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

ثالثا– المجلات والمقالات والملتقيات العلمية:

39. أحمد العثيم: الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي، الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية، 2004.

40. أحمد لعمى، عزاوي عمر: انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية (الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003، جامعة ور قلة

41. إسلام رخيلة: إنتاج القمح في الجزائر. بين وفرة الإمكانيات المادية وتراجع الكفاءة البشرية، مجلة المقام الالكترونية، نقلا عن:http://www.elmakam.com/?p=11475 ، 2013.

42. اسماعيل شعباني: محتوى الشراكة الاورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس والمغرب وأفاق الشراكة الاورو جزائرية، جمعية المعرفة الثقافية والعلمية، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الاورو جزائرية، الجزائر، 2001.

43. ألن تريسي: مختصرات المؤتمر العالمي للقمح 22، الاردن، 2011.

44. الامم المتحدة: التنمية الزراعية والأمن الغذائي، الدورة الرابعة والستون البند 62 من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة، 2009.

45. البنك الدولي: الامن الغذائي وادارة واردات القمح في البلدان العربية (سلسلة الحبوب)، واشنطن، 2012.

46. ايمان مسعود: اساسيات المحاصيل الحقلية وانتاجها، جامعة حماه، سورية، دون سنة نشر

47. بوفليح نبيل: دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد12، ديسمبر 2012.

48. تيفيرا ديربيو (وزير الزراعة الاثيوبي): القمح من أجل الأمن الغذائي في إفريقيا (ورقة عمل)، المؤتمر الدولي للقمح، اديس ابابا، 2012/10/09.

49. جميل بلاسم: الأمن الغذائي والفجوة الغذائية للمواد الغذائية الرئيسة في العراق 1999-2000، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول (الامن الغذائي وحماية حقوق المستهلك العراقي) لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، العراق، 2005.

50. جوليان لامبيتي (خبيرة الأمن الغذائي): الامن الغذائي العالمي، البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء، البنك الدولي، 2010.

51. الجيري بارت(جريدة جزائرية الكترونية)، تحقيق حول كيفية نهب القمح الجزائري " القمح الجزائري، الثروة المنهوبة،

52. خالد بن حمد بن عبدالله القدير: " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ.

53. خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية، المجلد 17– العدد 2، السعودية، 1425هـ.

54. سلطان احمد الخلف: اقتصاديات القمح والامن الغذائي، مجلة التقدم العلمي (مجلة علمية فصلية تصدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي)، العدد 73، الكويت، 2011.

55. سلطان أحمد الخلف: اقتصاديات القمح والأمن الغذائي، مجلة التقدم العلمي (مجلة علمية فصلية تصدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي)، العدد 73، الكويت، 2011.

56. سليم بن عبد الرحمان، الولايات المتحدة تصدر 120 ألف طن من القمح إلى الجزائر تبقى الوجهة الأولى للصادرات الفرنسية، جريدةالخبر، يوم05–05–2012، نقلاعن: https://www.djazairess.com/elkhabar/288619، بتاريخ: 06/11/2017 .

57. الشارف عتو، " دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009 .

58. الشارف عتو، " دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009

59. شفيق بن شعبة: توقعات بأن تصل فاتورة استيراد القمح الى 1.2 مليار دولار سنة 2007، 03/11/2007 نقلا عن: https://www.djazairess.com/ennahar/287، بتاريخ: 24/02/2018.

60. صفاء يونس الصفاوي وآخرون: تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي، المجلة العراقية العربية الاحصائية، العدد14، 2008.

61. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى: (واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، العدد 31، الصادرة سنة 2015.

62. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف: " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.

63. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.

64. عبد الرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائرية في عهد الاستقلال، مقال منشور في جريدة دنيا الوطن10 (صحيفة الكترونية فلسطينية)، الصادرة بتاريخ:2010/06/03، نقلا عن: www.com.alwatanvoice. ، بتاريخ (2017/09/13)

65. عبد الله عبد الجبار يلان: الذهب الأصفر(القمح)، الهيئة العامة للبحوث والارشاد الفلاحي، مصر، 2002.

66. عبدو سمار: تحقيق حول كيفية نهب القمح الجزائري " القمح الجزائري، الثروة المنهوبة، نقلا عن: https://algeriepart.com/ar/، يوم: 2018/06/12، الجزائر.

67. عزيز طواهر: فاتورة استيراد القمح تتجاوز 3 ملايير دولار في 2008، 29/03/2009 نقلا عن: https://www.djazairess.com/alahrar/7306، بتاريخ: 24/02/2018.

68. عمر بسعودة: (ترجمة عبد القادر شرشار)، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبيرالية، مجلة 20 انسانيات، مجلة إلكترونية جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية على موقعها الالكترونيorg.insaniyat.www

69. عمر جنينة: دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر، المسيلة، 2011

70. غريبي احمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مقالة في مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد04 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2010.

71. قاسم زكي: إقتصاديات القمح والامن الغذائي، مجلة التقدم العلمي (مجلة علمية فصلية)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد 73، 2011/08.

72. كريم بودخدخ وإلياس حناش: أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول: إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 8/7 ديسمبر 2011.

73. لجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي: الزراعة المستدامة والتنمية الريفية:الصلات القائمة بين الزراعة والأرض والماء، الأمم المتحدة، 2000.

74. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001.

75. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002.

76. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد10 ، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012.

77. محمد صالح علي سنبل، الصناعات الغذائية (تخزين القمح)، مجلة العلوم والتقنية، العدد 88، ليبيا، 2016

78. مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، دون سنة نشر.

79. مصلحة الزراعة بالولايات المتحدة: تركيب الأغذية (خام، مصنعة، مجهزة)، دليل الزراعة رقم 8، إدارة البحث الزراعي، الولايات المتحدة الامريكية، 2006.

80. منتدى الرياض السعودي: الامن الغذائي بين الزراعة المحلية والاستيراد والاستثمار الزراعي الخارجي، الدورة الخامسة لمؤتمر منتدى الرياض السعودي، السعودية، 2011.

81. منظمة الاغذية والزراعة لألمم المتحدة، الاسواق العالمية للغذاء، توقعات الاغذية (نشرة نصف سنوية)، ، 2015.

82. منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم 2015 (تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت)، روما، 2015.

83. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الأغذية والزراعة(الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص)، 2011، نقلا عن (http://www.fao.org/docrep/011/i0100a/i0100a00.htm) بتاريخ 2012/11/10،

84. منظمة الاغذية والزراعة: حالة اسواق السلع الغذائية2009 (تقرير سنوي)، الجزء الأول (ما الذي حدث لأسعار الاغذية العالمية ولماذا؟)، روما، 2010.

85. المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع عدة هيئات أخرى: تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية الاساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي(ورقة عمل مشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي –الدورة 83–)، الخرطوم، السودان، 2009

86. ناصر عبيد الناصر: إشكالية الامن الغذائي العربي (النموذج السوري للإكتفاء الذاتي)، دمشق، وزارة الثقافه، 2004.

87. نبيل بوفليح: دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2010/2000)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

88. نوال محمود حمود: استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4العدد77'، 2011 .

89. الإذاعة الوطنية الجزائرية: عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تراجع معتبر لإنتاج الحبوب بفعل ضعف تساقط الامطار، الجزائر، 29/08/2016.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

1. Patterson, K. **" An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach** ". Palgrave, New York, 2002,

2. Alain Nonjon : Geopolitique de l'alimentation, Editions Ellipses, France, 2012,

3. Bonjean, A.P, and W.J. Angus: The World Wheat Book, a history of wheat breeding, Lavoisier Publ, Paris, 2001.

4. Fr.Terrones GAVIRA, Ph.BURNY: livre blanc (cereales):Evolution du marché mondial du blé au cours des cinquante dernieres annés, ULG Gembloux Agro-Bio Tech et CRA-W Gembloux, 2012.

5. Heiser Charles B: Seed to civilisation. The story of food, Harvard University Press, Harvard Mass. 1990.

6. J.P. BUTAULT: Les Soutiens Publics à L'agriculture(théorie, histoire, mesures), Editions Inra, Paris, 2004.

7. J.P. CHARVET: Le Désordre Alimentaire Mondial, Hatier, Paris, 1987.

8. John Sloman: Economics, Sixth Edition, Pearson Education Limited, England, 2006.

9. Karel.KULP, G.JOSEPH, JR.PONTE: Handbook of Cereal Science and Technology, Second Edition, Marcel Dekker, New York, 2000.

10. Mohamed Naïli, Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, 2009.

11. OAIC, Acte Du Premier Symposium International Sur La Filière Blé, Edition Imprimerie Graphiie-Pub, Sidi Bel abbés, Février 2000.

12. Patterson, K. **" An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach** ". Palgrave, New York, 2002, p265

13. Raymond BARRE: Economie politique, PUF, Paris, 1969.

14. William H. Green: **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003

15. William H. Greene, **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003

16. William H. Greene, **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.

William H. Greene: **"Econometric Analysis"**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

Thèses et rapports:

17. A. Colin, Y. Alper: How Competitive is the World Wheat Market, Working Paper NO 99-002, Department of Agricultural and Resource Economics, University of California Davis, June 1999.

18. AMIR Youcef, la dépendance alimentaire et les aléas du climat, Revue Campus, N° 7.

19. B. Gardner and G. Rausser: Handbook of Agricultural Economics, agricultural and food policy,

20. B.DAVIRON: La transmission de la hausse des prix internationaux des produits agricoles dans les pays Africains (Rapport Provisoire), CIRAD-FARM, Montpelier, 2008.

21. Conseil International des Céréales, Marche des céréales, rapport GMR NO.420, 02/04/2012

22. D.DAWE: Markets and policy(instruments for cost-e_ective stabilization of staple food prices in Asia), FAO, Rome, 2007.

23. Daniel WILLS and Others: Commodity ETC H1 Review and 2011 Outlook, ETF securities, 2011.

24. Ears of plenty : The story of wheat, The Economist, December 24th 2005.

25. Institut National De La Recherche Agronomique: Le grain de blé - composition et utilisations (http://www.inra.fr), INRA éditions, 2000.

26. Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Le renouveau agricole et rurale en marche: revue et perspectives, mai 2012.

27. Nabila Hales, Morgan Haas, Grain and Feed Annual, https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Grain%20and%20Feed%20Annual_Algiers_Algeria_4-12-2017.pdf - 2017, consulte le : 23/01/2018

28. Nouria GHAZI: Le Commerce International du Blé, Thèse de Doctorat, Université Abou Bekr Belakid (Tlemcen), algerie, 2009/2010.

29. Organisation Des Nations Unies Pour L'alimentation Et L'agriculture (Fao): Major Food And Agricultural Commodities And Producers - Countries By Commodity, Fao.Org Accessed 2012-05

30. Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO): The State of Food Insecurity in the World 2010, Roma, 2010.

31. Paul W. heisey: "International Wheat Breeding and Future Wheat productivity in Developing countries" Economic Research service /USDA-Wheat Yearbook/ WHS-2002, March 20 11

32. Paul W.HEISEY: International Wheat Breeding and Future Wheat Productivity in Developing Countries, Economic Research Service /USDA-Wheat Yearbook/ WHS-2002/, March 2002.

33. R.P. Roetter and others: Science for Agriculture and Rural Development in Low-income Countries, The Netherlands : Springer, 2007.

34. Rajagopal DEEPAK and Others: Quantifying the Role of Biofuels in the Global Food Crisis, throw the web page (http://deepak.berkeley.edu/WB%20food.pdf)-v in 20/05/2012-, 2009.

35. Revue, L'économie, N0 6 , juillet 1993, Edition AAPS.

36. Saltini Antonio-inter in english- I semi della civiltà. Grano, riso e mais nella storia delle società umane, Prefazione di Luigi Bernabò Brea, Avenue Media, Bologna, 1996.

المواقع الالكترونية:

1. http://archive.aawsat.com
2. http://data.worldbank.org
3. http://www.dissertationsgratuites.com
4. http://www.indexmundi.com
5. http://www.qatarshares.com
6. http://www.qatarshares.com
7. http://www.zda.org.
8. https://algeriepart.com
9. https://www.ennaharonline.com
10. www.abareconomics.com
11. www.abb.com.au
12. www.agr.gc.ca
13. www.alhandasa.net
14. www.alhobob.com
15. www.ar.wikipedia.org
16. www.data.worldbank.org
17. www.dissertationsgratuites.com

18. www.ers.usda.gov
19. www.fao.org
20. www.fas.usda.gov
21. www.fr.wikipedia.org
22. www.grainwiz.com
23. www.igc.int: (International Grains Council)
24. www.indexmundi.com
25. www.inra.fr
26. www.marketing.ifas.ufl.edu
27. www.uswheat.org

الـملاحق

الفصل الاول

الجدول رقم (1.1): المساحات المخصصة لزراعة القمح لأهم عشر دول خلال الفترة (1980-2015م)
مقدرة بالمليون هكتار

السنة	الهند	الاتحاد الاوربي	الصين	روسيا	الولايات المتحدة الامريكية	استراليا	كازاخستان	كندا	باكستان	تركيا	باقي العالم
1980	22,17	0,00	29,23	0,00	28,77	11,28	0,00	11,10	6,92	8,60	118,82
1981	22,28	0,00	28,31	0,00	32,62	11,89	0,00	12,43	6,98	8,50	115,91
1982	22,14	0,00	27,96	0,00	31,53	11,52	0,00	12,55	7,22	8,60	116,83
1983	23,57	0,00	29,05	0,00	24,85	12,93	0,00	13,70	7,40	8,70	109,73
1984	24,67	0,00	29,58	0,00	27,09	12,08	0,00	13,16	7,33	8,60	109,17
1985	23,56	0,00	29,22	0,00	26,19	11,74	0,00	13,73	7,40	8,60	109,39
1986	23,00	0,00	29,62	0,00	24,56	11,14	0,00	14,23	7,36	8,70	109,30
1987	23,13	0,00	28,80	23,97	22,64	9,06	15,31	13,46	7,71	8,70	67,31
1988	23,06	0,00	28,79	24,58	21,53	8,90	14,88	12,94	7,31	8,75	67,15
1989	24,11	0,00	29,84	24,38	25,17	9,00	14,39	13,72	7,73	8,70	69,30
1990	23,50	0,00	30,75	23,54	27,97	9,22	14,07	14,10	7,85	8,75	71,27
1991	24,17	0,00	30,95	22,52	23,39	7,18	13,46	14,16	7,91	8,80	70,23
1992	23,26	0,00	30,50	23,55	25,40	9,10	13,88	13,83	7,88	8,80	65,87
1993	24,59	0,00	30,24	23,88	25,38	8,38	12,75	12,38	8,30	8,85	66,30
1994	25,10	0,00	28,98	20,99	25,00	8,00	12,62	10,77	8,03	8,60	65,23
1995	25,60	0,00	28,86	21,57	24,67	9,22	12,55	11,12	8,17	8,55	66,41
1996	25,01	0,00	29,61	22,54	25,42	10,94	12,20	12,26	8,38	8,45	72,29
1997	25,89	0,00	30,06	24,02	25,43	10,44	11,50	11,41	8,11	8,50	71,07
1998	26,70	0,00	29,77	19,95	23,88	11,54	9,10	10,68	8,36	8,55	70,65
1999	27,40	24,62	28,86	19,82	21,76	12,17	8,74	10,38	8,23	8,65	41,91
2000	27,49	26,47	26,65	21,30	21,47	12,14	10,05	10,86	8,46	8,70	42,07
2001	25,70	25,93	24,64	22,78	19,62	11,59	10,77	10,61	8,18	8,50	46,23
2002	25,90	26,42	23,91	24,43	18,54	11,07	11,66	8,71	8,06	8,55	46,35
2003	24,86	24,32	22,00	20,02	21,47	13,07	11,26	10,22	8,03	8,60	43,89
2004	26,62	26,00	21,63	22,92	20,22	13,40	11,79	9,39	8,22	8,60	47,20
2005	26,50	25,83	22,79	24,58	20,28	12,46	11,81	9,40	8,36	8,60	47,19
2006	26,40	24,47	23,61	22,96	18,94	11,80	11,86	9,68	8,45	8,60	44,97
2007	28,00	24,71	23,72	23,48	20,64	12,58	12,68	8,62	8,58	7,70	46,45
2008	28,15	26,67	23,62	26,10	22,54	13,53	12,91	10,02	8,55	7,70	44,50
2009	27,75	25,82	24,29	26,69	20,19	13,88	14,28	9,66	9,05	7,80	45,91

2010	28,46	25,88	24,26	21,75	19,27	13,50	13,14	8,30	9,03	8,00	45,62
2011	29,40	25,70	24,27	24,81	18,50	13,96	13,69	8,55	8,90	7,70	46,35
2012	29,87	25,97	21,30	24,27	19,73	12,98	12,40	9,50	8,65	7,80	43,32
2013	30,00	25,88	23,40	24,12	18,35	12,63	12,95	10,44	8,66	7,70	45,72
2014	30,47	26,79	23,64	24,07	18,77	13,81	11,92	9,48	9,20	7,71	46,66
2015	30,60	26,73	25,60	24,14	19,06	13,80	11,50	9,60	9,18	7,86	46,77
متوسط المساحة السنوي (2002-2011م)	25.9	26.42	23.91	24.43	18.54	11.73	11.07	8.84	8.06	8.55	46.34
النسبة المئوية %	12.5	11.68	10.85	10.4	8.63	5.68	5.48	4.1	3.76	3.68	20.33

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016 لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الجدول رقم (2.1): تطور المساحة المزروعة والانتاج والإنتا□ية العالمية للقمح خلال الفترة (1980-2015م)

السنة	الإنتاجية طن/هكتار	المساحة المزروعة مليون هكتار	الإنتاج مليون طن
1979	1,83	227,83	417,54
1980	1,84	236,90	435,87
1981	1,86	238,91	445,00
1982	1,98	238,35	472,74
1983	2,11	229,92	484,31
1984	2,20	231,67	508,91
1985	2,15	229,83	494,81
1986	2,30	227,90	524,08
1987	2,27	220,09	498,71
1988	2,27	217,88	495,28
1989	2,36	226,33	533,13
1990	2,55	231,02	588,80
1991	2,44	222,77	543,51
1992	2,53	222,06	562,63
1993	2,53	221,04	558,47
1994	2,45	213,33	523,03
1995	2,48	216,72	537,52
1996	2,56	227,13	581,47
1997	2,69	226,44	610,23
1998	2,69	219,24	590,44
1999	2,76	212,79	586,84
2000	2,70	215,63	583,09
2001	2,72	214,55	583,61
2002	2,66	213,66	569,36
2003	2,67	207,80	555,27
2004	2,90	216,10	626,67
2005	2,83	218,72	618,81
2006	2,81	212,23	596,11
2007	2,82	217,12	611,89
2008	3,04	224,67	682,81
2009	3,04	225,78	686,56
2010	2,99	218,28	652,24
2011	3,14	221,90	696,44
2012	3,05	215,767	658,70
2013	3,05	219,878	715,11
2014	3,25	223,328	725,49
2015	3,26	225,308	732,79

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016 لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الجدول رقم (3.1): تطور المساحة المزروعة والانتاج والإنتا□ية العالمية للقمح من1960 م إلى 2015 م

المتغير / السنة	1960	1961	1970	1971	1980	1981	1990	1991	2000	2001	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة المزروعة (الف هكتار)	202,20	203,46	206,98	212,74	236,90	238,91	231,02	222,77	215,63	214,55	218,28	221,90	215,767	219,878	223,328	225,308
حجم الإنتاج العالمي (مليون طن)	233,45	220,05	306,53	344,12	435,87	445,00	588,80	543,51	583,09	583,61	652,24	696,44	658,70	715,11	725,49	732,79
الإنتاجية (طن/هكتار)	1.15	1.08	1.48	1.62	1.84	1.86	2.55	2.44	2.70	2.72	2,99	3.14	3,05	3,05	3,25	3,26

المصدر: أنجز اعتمادا على بيانات 2016 لمنظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

الجدول رقم (4.1): تطور انتاج القمح لأهم عشر منتجين عالميا بالمليون طن خلال الفترة (1980-2015م)

السنة	الاتحاد الاوربي	الصين	الهند	الولايات المتحدة	روسيا	كندا	باكستان	استراليا	اوكرانيا	تركيا	باقي العالم
1979	78,05	62,73	35,51	58,08	83,76	17,19	9,95	16,19	-	13,00	204,90
1980	93,33	55,21	31,83	64,80	91,49	19,29	10,86	10,86	-	13,00	230,03
1981	86,28	59,64	36,31	75,81	75,82	24,80	11,47	16,36	-	13,20	207,40
1982	96,79	68,47	37,45	75,25	78,89	26,72	11,30	8,88	-	13,80	230,87
1983	96,82	81,39	42,79	65,86	72,24	26,47	12,41	22,02	-	13,30	220,07
1984	122,77	87,82	45,48	70,62	64,18	21,19	10,88	18,67	-	13,30	240,97
1985	106,77	85,81	44,07	65,97	72,58	24,25	11,70	16,17	-	12,70	234,14
1986	109,54	90,04	47,05	56,90	86,00	31,36	13,92	16,12	-	14,00	254,69
1987	109,88	87,76	44,32	57,36	36,87	25,95	12,02	12,37	19,66	13,00	189,40
1988	116,94	85,43	46,17	49,32	39,86	15,91	12,68	14,06	21,71	16,00	194,13
1989	121,82	90,81	54,11	55,43	44,00	24,80	14,42	14,21	27,40	12,50	195,45
1990	125,02	98,23	49,85	74,29	49,60	32,10	14,43	15,07	30,37	16,00	208,87
1991	126,29	96,00	55,13	53,89	38,90	31,95	14,57	10,56	21,16	16,50	204,86
1992	111,58	101,59	55,69	67,14	46,17	29,87	15,68	16,18	19,51	15,50	195,30
1993	109,53	106,39	57,21	65,22	43,50	27,23	16,16	16,48	21,83	16,50	187,96
1994	114,04	99,30	59,84	63,17	32,10	22,92	15,21	8,90	13,86	14,70	193,03
1995	117,17	102,22	65,47	59,40	30,10	24,99	17,00	16,50	16,27	15,50	190,06
1996	122,94	110,57	62,10	61,98	34,90	29,80	16,91	22,93	13,55	16,00	212,62
1997	125,40	123,29	69,35	67,53	44,25	24,28	16,65	19,22	18,40	16,00	211,25
1998	133,48	109,73	66,35	69,33	27,01	24,08	18,69	21,47	14,94	18,00	220,84
1999	122,44	113,88	70,78	62,48	31,00	26,94	17,86	24,76	13,59	16,50	86,62
2000	131,70	99,64	76,37	60,64	34,46	26,54	21,08	22,11	10,20	18,00	82,51
2001	123,35	93,87	69,68	53,00	46,98	20,63	19,02	24,30	21,35	15,50	96,10
2002	132,58	90,29	72,77	43,71	50,61	15,96	18,23	10,13	20,56	16,80	98,08
2003	110,58	86,49	65,76	63,81	34,07	23,05	19,18	26,13	3,60	16,80	105,89
2004	146,89	91,95	72,15	58,70	45,43	24,80	19,50	21,91	17,52	18,50	109,28
2005	132,36	97,45	68,64	57,24	47,62	25,75	21,61	25,17	18,70	18,50	105,69
2006	124,87	108,47	69,35	49,22	44,93	25,27	21,28	10,82	13,95	17,50	110,63
2007	120,13	109,30	75,81	55,82	49,37	20,09	23,30	13,57	13,94	15,50	115,63
2008	151,12	112,46	78,57	68,02	63,77	28,62	20,96	21,42	25,89	16,80	96,00
2009	138,82	115,12	80,68	60,37	61,77	26,95	24,00	21,83	20,87	18,45	117,79
2010	136,02	115,18	80,80	60,06	41,51	23,30	23,90	27,41	16,84	17,00	110,15
2011	137,23	117,40	86,87	54,41	56,24	25,29	25,00	29,92	22,32	18,80	123,53
2012	133,95	121,02	94,88	37,72	61,30	15,76	22,86	27,21	23,30	16,00	104,71
2013	144,42	121,93	93,51	52,09	58,11	22,28	25,30	37,53	24,00	18,75	117,20
2014	156,52	126,17	95,85	59,08	55,15	24,75	23,67	29,42	25,50	15,25	114,14
2015	155,26	130,00	88,94	61,00	55,84	27,00	27,00	26,00	25,00	19,50	117,24

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016 لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الجدول رقم (5.1): النسبة المئوية لمتوسط إنتاج القمح لأهم عشر منتجين عالميا من متوسط الإنتاج العالمي للفترة (2006/2015م)

السنة	متوسط الانتاج العالمي	متوسط الانتاج	النسبة المئوية
الاتحاد الاوربي	675,81	140,31	**20,76**
الصين		117,71	**17,42**
الهند		84,53	**12,51**
روسيا		52,75	**7,80**
الولايات.م.ا		57,70	**8,54**
اوكرانيا		20,36	**3,01**
استراليا		22,38	**3,31**
كندا		26,97	**3,99**
باكستان		23,62	**3,50**
تركيا		17,36	**2,57**

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016 لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الجدول رقم (6.1) تطور انتاج القمح لدى أهم الدول المنتجة عالميا بالمليون طن للفترة (2015/2006م)

البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Afghanistan	3,10	3,35	2,10	4,25	3,70	2,50	5,05	5,00	5,03	5,00
Albania	231,00	250,00	335,00	333,00	295,00	293,00	300,00	280,00	300,00	310,00
Algeria	2,60	2,73	1,60	3,56	2,90	2,80	3,40	3,30	1,90	2,70
Angola	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	3,00	3,00
Argentina	16,30	18,60	11,00	12,00	17,20	15,50	9,30	10,50	12,50	11,00
Armenia	146,00	254,00	226,00	198,00	184,00	224,00	243,00	300,00	340,00	360,00
Australia	10,82	13,57	21,42	21,83	27,41	29,91	22,86	25,30	23,67	26,00
Azerbaijan	1,54	1,43	1,70	2,20	1,31	1,64	1,85	1,90	1,70	2,00
Bangladesh	740,00	1,20	849,00	850,00	972,00	996,00	1,26	1,28	1,30	1,32
Belarus	1,08	1,40	2,05	1,98	1,74	2,13	2,55	2,10	2,90	2,40
Bhutan	20,00	20,00	20,00	20,00	20,00	20,00	20,00	20,00	20,00	20,00
Bolivia	117,00	117,00	117,00	117,00	117,00	118,00	120,00	119,00	119,00	119,00
Bosnia and Herzegovina	232,00	257,00	241,00	256,00	145,00	210,00	225,00	154,00	154,00	120,00
Brazil	2,23	3,83	5,88	5,03	5,90	5,80	4,38	5,30	6,00	5,54
Burma	156,00	140,00	155,00	173,00	182,00	185,00	185,00	200,00	200,00	200,00
Canada	25,27	20,09	28,62	26,95	23,30	25,29	27,21	37,53	29,42	27,60
Chad	5,00	8,00	8,00	10,00	8,00	2,00	23,00	30,00	30,00	30,00
Chile	1,11	1,24	1,15	1,52	1,58	1,21	1,48	1,36	1,48	1,40
China	108,47	109,30	112,46	115,12	115,18	117,40	121,02	121,93	126,21	130,19
Colombia	32,00	37,00	23,00	26,00	20,00	23,00	22,00	15,00	15,00	12,00
Congo (Kinshasa)	12,00	9,00	9,00	10,00	10,00	10,00	9,00	9,00	9,00	9,00
Ecuador	8,00	9,00	8,00	11,00	8,00	6,00	7,00	6,00	6,00	5,00
Egypt	8,27	8,28	7,98	8,52	7,20	8,40	8,50	8,25	8,30	8,10
Eritrea	22,00	27,00	5,00	26,00	33,00	29,00	33,00	30,00	30,00	30,00
Ethiopia	2,46	2,31	2,65	3,08	2,86	2,92	3,44	4,25	4,40	3,90
European Union	125,67	120,83	151,92	139,72	136,67	138,18	133,95	144,58	156,53	157,98
Georgia	70,00	75,00	80,00	54,00	48,00	97,00	81,00	81,00	65,00	100,00
Guatemala	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
India	69,36	75,81	78,57	80,68	80,80	86,87	94,88	93,51	95,85	88,94
Iran	14,66	15,89	7,96	13,49	13,50	12,40	13,80	14,50	13,00	14,00
Iraq	2,68	2,43	1,31	1,98	2,88	2,57	2,10	3,30	3,50	3,30

Israel	132,00	145,00	60,00	100,00	100,00	100,00	165,00	110,00	90,00	160,00
Japan	837,00	910,00	882,00	674,00	571,00	746,00	858,00	812,00	852,00	996,00
Jordan	23,00	21,00	8,00	12,00	22,00	20,00	19,00	15,00	20,00	25,00
Kazakhstan	13,46	16,47	12,54	17,05	9,64	22,73	9,84	13,94	13,00	13,75
Kenya	300,00	225,00	219,00	512,00	256,00	268,00	442,00	486,00	450,00	420,00
Korea, North	230,00	264,00	240,00	240,00	220,00	150,00	100,00	105,00	95,00	85,00
Korea, South	6,00	7,00	10,00	19,00	39,00	44,00	37,00	27,00	23,00	36,00
Kyrgyzstan	890,00	709,00	746,00	1,06	813,00	800,00	560,00	875,00	675,00	700,00
Lebanon	153,00	116,00	144,00	153,00	83,00	125,00	150,00	140,00	140,00	140,00
Lesotho	6,00	5,00	4,00	7,00	20,00	20,00	11,00	13,00	13,00	15,00
Libya	104,00	104,00	104,00	105,00	106,00	166,00	200,00	200,00	200,00	200,00
Macedonia	293,00	218,00	292,00	271,00	243,00	256,00	215,00	215,00	215,00	215,00
Malawi	0,00	0,00	0,00	0,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
Mali	0,00	0,00	0,00	0,00	24,00	34,00	40,00	27,00	46,00	40,00
Mexico	3,24	3,59	4,00	4,15	3,68	3,63	3,23	3,38	3,69	3,76
Moldova	691,00	407,00	1,29	737,00	744,00	795,00	495,00	1,01	1,10	800,00
Mongolia	130,00	110,00	210,00	388,00	345,00	435,00	465,00	370,00	465,00	250,00
Morocco	6,33	1,58	3,73	6,40	4,89	5,80	3,87	7,00	5,10	8,00
Mozambique	3,00	3,00	3,00	15,00	18,00	20,00	20,00	21,00	18,00	20,00
Namibia	0,00	0,00	0,00	0,00	12,00	13,00	16,00	15,00	10,00	13,00
Nepal	1,52	1,57	1,34	1,56	1,75	1,85	1,73	1,90	1,98	1,89
New Zealand	262,00	344,00	343,00	404,00	445,00	383,00	489,00	448,00	414,00	425,00
Nigeria	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	80,00	70,00	70,00	60,00
Norway	357,00	401,00	453,00	278,00	331,00	285,00	275,00	199,00	247,00	247,00
Pakistan	21,28	23,30	20,96	24,03	23,31	25,21	23,47	24,21	25,98	25,48
Paraguay	800,00	1,07	1,40	1,44	1,21	1,24	1,50	700,00	1,31	1,06
Peru	175,00	179,00	186,00	225,00	230,00	215,00	225,00	231,00	215,00	225,00
Russia	44,93	49,37	63,77	61,77	41,51	56,24	37,72	52,09	59,08	61,00
Rwanda	0,00	0,00	0,00	0,00	77,00	91,00	76,00	70,00	60,00	65,00
Saudi Arabia	2,63	2,56	1,72	940,00	1,20	1,18	700,00	660,00	425,00	30,00
Serbia	1,88	1,99	2,12	2,13	1,65	2,00	1,90	2,73	2,40	2,70
South Africa	2,11	1,91	2,13	1,96	1,43	2,01	1,87	1,87	1,75	1,50
Sudan	669,00	803,00	587,00	642,00	403,00	324,00	254,00	194,00	473,00	400,00
Switzerland	544,00	543,00	548,00	550,00	524,00	553,00	516,00	480,00	540,00	540,00
Syria	4,20	4,04	2,14	3,60	3,60	3,85	3,70	4,00	2,50	3,50

Taiwan	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	7,00	4,00	5,00	7,00
Tajikistan	530,00	530,00	350,00	700,00	500,00	400,00	800,00	900,00	770,00	770,00
Tanzania	110,00	83,00	43,00	82,00	62,00	113,00	109,00	104,00	110,00	110,00
Tunisia	1,25	1,24	920,00	1,65	821,00	1,20	1,35	970,00	1,40	1,00
Turkey	17,50	15,50	16,80	18,45	17,00	18,80	16,00	18,75	15,25	19,50
Turkmenistan	1,60	1,60	900,00	1,20	1,20	1,30	1,20	1,60	1,20	1,20
Uganda	0,00	0,00	0,00	0,00	20,00	20,00	23,00	20,00	20,00	20,00
Ukraine	13,95	13,94	25,89	20,87	16,84	22,32	15,76	22,28	24,75	27,25
United States	49,22	55,82	68,36	60,12	58,87	54,24	61,30	58,11	55,15	55,84
Uruguay	611,00	697,00	1,36	1,84	1,30	2,02	982,00	1,53	1,08	1,00
Uzbekistan	5,85	6,20	6,00	6,20	6,50	6,30	6,70	6,80	7,15	7,20
Yemen	149,00	219,00	170,00	222,00	265,00	232,00	250,00	233,00	192,00	200,00
Zambia	95,00	116,00	113,00	195,00	172,00	237,00	254,00	274,00	202,00	214,00
Zimbabwe	135,00	135,00	38,00	12,00	18,00	23,00	17,00	25,00	25,00	20,00

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الجدول رقم (7.1): الإنتا□ية الزراعية للقمح لأهم الدول المنتجة خلال الفترة (2006-2015م)

البلد / السنة	نيوزيلاندا	زامبيا	مصر	الاتحاد الاوربي	الشيلي	الصين	اوزباكستان	اليابان	المكسيك	البانيا
2006	6.89	5.59	6.43	5.09	4.76	4.59	4.50	3.84	5.68	3.08
2007	8.39	6.11	6.43	4.86	4.57	4.61	4.77	4.33	4.98	3.57
2008	8.17	10.27	6.51	5.66	4.07	4.76	4.41	4.22	5	4.04
2009	7.48	5.91	6.45	5.37	5.77	4.74	4.43	3.24	5.01	4.01
2010	8.09	5.21	5.71	5.25	5.82	4.75	4.64	2.76	5.41	3.99
2011	7.23	6.24	6.56	5.35	4.95	4.84	4.50	3.52	5.48	4.25
2012	8.89	6.86	6.30	5.16	5.81	4.99	4.79	4.11	5.58	4.11
2013	9.14	6.52	6.11	5.59	5.33	5.06	4.86	3.87	5.29	3.89
2014	8.63	7.21	6.15	5.84	5.64	5.24	5.11	4	5.22	4.11
2015	8.67	6.90	6.43	5.91	5.49	5.39	5.14	4.68	4.60	4.13
متوسط الإنتاجية السنوية	48,1	96,6	16,3	15,4	5,22	04,9	14,7	63,8	35,2	23,9

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016 لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الجدول رقم (8.1): الانتاج والاستهلاك العالميين للقمح خلال الفترة (1980-2015) بالمليون طن

السنة	الاستهلاك العالمي للقمح	الانتاج العالمي للقمح
1980	443,43	435,87
1981	441,76	445,00
1982	447,85	472,74
1983	465,07	484,31
1984	484,08	508,91
1985	482,53	494,81
1986	508,47	524,08
1987	531,25	498,71
1988	516,68	495,28
1989	526,68	533,13
1990	549,76	588,78
1991	551,44	543,44
1992	545,66	562,62
1993	547,43	558,57
1994	543,39	523,13
1995	543,78	537,59
1996	563,98	581,43
1997	575,64	610,19
1998	577,22	590,50
1999	580,49	586,97
2000	585,20	583,28
2001	587,21	583,89
2002	602,34	569,69
2003	581,37	555,33
2004	605,37	626,76
2005	616,14	618,83
2006	618,80	596,65
2007	614,56	612,71
2008	636,89	683,65
2009	649,51	687,02
2010	653,23	649,91
2011	689,35	696,05
2012	687,15	658,70
2013	690,96	715,11
2014	701,62	725,49
2015	713,64	732,79

المصدر: أنجز استنادا إلى إحصائيات 2016 لوزارة الزراعة الامريكية USDA

الفصل الثاني

الشكل رقم (1.2): تطورات (العرض، الواردات، الصادرات، الاستهلاك، المخزون النهائي) العالمي للقمح بالمليون طن للفترة (1980-2016م)

السنة	العرض الكلي (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	الصادرات (مليون طن)	الاستهلاك الكلي (مليون طن)	المخزون النهائي (مليون طن)
1979	634,63	68,68	85,60	428,58	120,45
1980	646,22	82,24	90,13	443,43	112,66
1981	654,68	89,50	100,38	441,76	112,55
1982	678,73	97,04	100,95	447,85	129,93
1983	712,23	93,23	101,79	465,07	145,36
1984	755,85	97,99	103,65	484,08	168,12
1985	743,45	101,57	82,45	482,53	178,47
1986	789,04	80,51	89,27	508,47	191,30
1987	802,25	86,49	111,57	531,25	159,43
1988	757,09	112,25	105,15	516,68	135,26
1989	767,19	102,38	103,42	526,68	137,09
1990	824,89	98,80	103,84	549,48	171,57
1991	823,44	99,00	109,95	550,25	163,24
1992	834,38	108,36	110,04	546,47	177,87
1993	834,90	108,81	103,72	547,83	183,36
1994	806,26	98,56	98,22	543,80	164,25
1995	799,06	99,88	99,20	544,18	155,68
1996	835,49	97,29	106,90	564,95	163,76
1997	877,59	98,47	104,41	576,12	197,24
1998	887,78	103,79	101,30	577,03	209,36
1999	905,50	100,01	113,47	581,20	210,73
2000	894,11	109,19	101,53	585,16	207,09
2001	897,33	99,96	105,92	586,91	204,16
2002	878,00	106,27	105,67	602,59	169,23
2003	826,14	103,98	108,64	581,52	135,57
2004	873,08	101,23	111,45	605,40	155,96
2005	887,02	110,57	117,23	616,06	153,52
2006	863,80	112,05	111,88	617,95	133,94
2007	859,80	114,14	117,30	614,00	128,05
2008	949,79	113,53	144,53	636,72	167,57
2009	988,60	137,96	137,22	650,44	200,26
2010	984,81	133,79	132,48	653,90	197,77
2011	1043,34	131,65	157,65	689,25	195,78
2012	1,002,916	145,361	138,069	687,24	177,607
2013	1,051,432	158,704	165,875	690,8	194,757
2014	1,082,355	159,391	164,174	700,433	217,748
2015	1,123,114	170,062	172,844	709,083	241,187
2016	1,173,892	179,391	181,68	736,381	255,831
لمصدر: انجز بناءا على احصائيات وزارة الزراعة الامريكية usda					

الجدول رقم (2.2): تطور حجم واردات القمح لاهم المستوردين عالميا بالمليون طن خلال الفترة (1980-2016م)

البلد	الجزائر	بنغلادش	البرازيل	مصر	اندونيسيا	اليابان	المكسيك	الفلبين	الفيتنام
1979	1,959	2,055	4,78	4,906	1,374	5,599	1,005	825	837
1980	2,294	993	3,91	5,423	1,233	5,84	1,235	874	618
1981	2,294	1,111	4,382	5,878	1,352	5,577	938	860	332
1982	2,548	1,5	4	5,503	1,484	5,795	50	925	149
1983	2,84	1,876	4,196	5,857	1,557	5,857	566	749	70
1984	2,8	1,898	4,69	6,302	1,369	5,603	491	743	56
1985	2,8	1,164	2,2	6,236	1,543	5,532	92	847	25
1986	3,41	1,614	2,8	7,022	1,597	5,577	575	1,023	188
1987	4,012	1,873	1,27	7,473	1,8	5,497	724	1,116	231
1988	3,831	2,207	1,1	7,408	1,717	5,111	1,046	1,185	275
1989	3,86	1,179	1,9	7,258	1,942	5,413	220	1,322	280
1990	4,36	1,399	4,444	5,68	2,036	5,552	486	1,488	256
1991	3,399	1,457	4,165	5,807	2,55	5,873	739	1,734	370
1992	3,643	1,051	5,825	6,004	2,672	5,958	1,35	1,993	389
1993	4,8	1,065	5,775	5,866	2,925	5,993	1,828	2,261	444
1994	5,814	1,707	6,575	5,856	3,881	6,31	1,374	2,061	581
1995	3,782	1,243	5,809	5,932	3,632	6,101	1,581	1,98	478
1996	3,63	957	5,111	6,893	4,201	6,418	1,94	2,176	507
1997	5,221	839	6,183	7,134	3,664	6,082	2,166	1,959	618
1998	4,25	2,032	7,074	7,454	3,117	5,945	2,485	2,328	604
1999	4,75	1,624	7,698	5,872	3,744	5,929	2,632	2,982	550
2000	5,6	1,293	7,189	6,05	4,069	5,885	3,066	3,05	650
2001	4,572	1,565	6,747	6,944	3,748	5,836	3,171	2,922	916
2002	5,792	1,335	6,973	6,327	4,008	5,579	3,161	3,23	875
2003	3,746	1,945	5,359	7,295	4,434	5,751	3,644	2,975	830
2004	5,358	2,058	5,238	8,15	4,72	5,744	3,697	2,593	1,226
2005	5,483	2,034	6,609	7,771	5,072	5,469	3,551	2,963	1,186
2006	4,874	1,731	8,014	7,3	5,601	5,747	3,607	2,758	1,292
2007	5,904	1,5	6,773	7,7	5,227	5,7	3,142	2,269	1,066
2008	6,356	2,882	6,411	9,9	5,419	5,156	3,342	3,206	1,016
2009	5,167	3,353	7,158	10,5	5,364	5,502	3,196	3,197	1,922
2010	6,516	3,951	6,693	10,6	6,606	5,869	3,404	3,224	2,459
2011	6,5	2,039	7,338	11,65	6,457	6,354	5,02	4,022	2,711
2012	6,484	2,725	7,357	8,4	7,146	6,598	3,823	3,62	1,671
2013	7,484	3,354	7,066	10,15	7,391	6,123	4,639	3,476	2,157
2014	7,257	3,929	5,374	11,3	7,477	5,878	4,471	5,054	2,292
2015	8,153	4,72	6,745	11,925	10,045	5,715	4,805	4,918	3,07
2016	8,414	5,556	7,1	11,236	10,176	5,911	5,37	5,694	5,548

المصدر: انجز بناءا على احصائيات وزارة الزراعة الامريكية usda

الجدول رقم (3.2) حجم صادرات القمح العالمية لاهم البلدان المصدرة بالمليون طن خلال الفترة (2016/2006م)

البلد	الارجنتين	استراليا	كندا	المكسيك	تركيا	و.م.الامريكية
1979/1980	4,755	13,197	15,883	15	440	37,426
1980/1981	3,845	9,577	16,262	10	530	41,2
1981/1982	3,638	11,008	18,447	5	337	48,191
1982/1983	9,87	8,041	21,368	10	573	41,058
1983/1984	7,847	13,64	21,765	2	600	38,82
1984/1985	9,408	14,032	17,543	5	517	38,685
1985/1986	4,3	16,022	17,697	6	112	24,742
1986/1987	4,435	15,562	20,783	3	52	27,175
1987/1988	3,705	9,85	23,518	52	933	43,215
1988/1989	4,034	11,295	12,429	231	1,643	38,506
1989/1990	6,06	10,767	16,885	200	194	33,528
1990/1991	5,592	11,76	21,731	7	546	29,106
1991/1992	5,78	7,103	24,481	8	6,241	34,899
1992/1993	5,85	9,853	19,709	8	2,019	36,838
1993/1994	5,009	13,707	19,1	12	1,065	33,414
1994/1995	7,318	6,354	20,851	135	1,81	32,34
1995/1996	4,483	13,311	16,342	472	1,054	33,778
1996/1997	10,198	19,225	19,501	227	967	27,257
1997/1998	11,151	15,343	20,134	374	1,324	28,315
1998/1999	8,573	16,473	14,705	311	2,626	28,46
1999/2000	11,608	17,844	19,165	404	2,163	29,57
2000/2001	11,325	15,93	17,316	705	1,601	28,904
2001/2002	10,284	16,409	16,272	548	753	26,19
2002/2003	6,798	9,146	9,432	597	794	23,139
2003/2004	9,466	18,031	15,843	451	839	31,524
2004/2005	11,898	14,722	14,872	504	2,017	29,009
2005/2006	9,635	16,012	16,02	533	3,214	27,291
2006/2007	10,721	8,728	19,434	548	2,377	24,725
2007/2008	11,208	7,487	16,116	1,261	1,722	34,363
2008/2009	6,794	14,747	18,876	1,406	2,239	27,635
2009/2010	5,099	14,827	19,042	839	4,266	23,931
2010/2011	9,494	18,6	16,575	821	3,014	35,147
2011/2012	12,925	24,661	17,352	790	3,67	28,606
2012/2013	3,55	18,647	18,953	729	3,439	27,544
2013/2014	2,25	18,615	23,268	1,322	4,441	32,012
2014/2015	5,301	16,59	24,17	1,104	4,059	23,523
2015/2016	9,6	16,124	22,111	1,568	5,531	21,168
2016/2017	12	23,2	20,201	1,119	6,174	28,716

المصدر: انجز بناءا على احصائيات وزارة الزراعة الامريكية usda

الجدول رقم (4.2): تطور حجم استهلاك القمح لاهم المستهلكين عالميا بالمليون طن خلال الفترة (1980-2016م)

البلد	الجزائر	البرازيل	كندا	الصين	مصر	الهند	ايران	المغرب	باكستان	تركيا	و.م.الامريكية
1979	3,561	7,1	5,49	66,595	7,162	36,027	7,35	3,41	10,77	12,26	21,313
1980	3,667	6,6	5,24	75,999	7,469	34,325	7,225	3,711	11,2	12,87	21,295
1981	3,319	6,3	5,152	78,84	7,67	36,313	8,075	3,096	11,215	13,411	23,056
1982	3,644	6,3	5,087	79,47	7,576	37,838	8,275	3,775	11,521	13,676	24,719
1983	3,634	6,4	5,483	82,99	7,95	42,029	8,575	4,13	12	13,75	30,31
1984	4,446	6,43	5,239	89,105	8,15	43,076	9,75	4,221	12,312	13,631	31,466
1985	4,46	6,8	5,598	95,155	8,169	43,719	9,525	4,25	12,754	13,768	28,619
1986	4,74	8	6,452	97,265	8,601	45,567	9,35	5,129	13,2	14,048	32,587
1987	4,987	7,1	7,887	99,04	9,616	56,492	10,2	4,36	13,8	14,027	29,827
1988	4,773	7,8	5,803	101,826	10,247	48,929	10,365	5,265	14,886	14,134	26,651
1989	4,87	7,4	6,537	102,367	10,441	53,201	11,635	5,015	15,316	14,196	27,006
1990	5,16	7,844	6,576	102,598	10,266	47,595	11,5	5,338	16,206	14,5	37,15
1991	5	7,175	7,779	105,429	10,289	58,009	12,9	5,289	16,907	14,764	30,799
1992	5,3	7,839	8,148	104,281	10,421	57,515	12,2	5,1	17,405	15,097	30,688
1993	5,7	8,075	9,352	105,343	10,514	53,377	12,8	4,934	17,9	15,086	33,738
1994	6,007	8,029	7,643	105,355	10,383	58,33	13,5	5,314	18,137	15,19	35,014
1995	5,966	8,214	7,758	106,499	11,3	64,978	14	4,758	18,904	16,046	31,028
1996	6,011	8,281	8,222	107,615	11,6	66,064	14,5	5,265	20,124	16,363	35,397
1997	6,05	8,56	7,315	109,056	12,1	69,246	15	5,561	20,258	16,551	34,212
1998	6,15	8,955	8,113	108,25	13	63,707	15,2	5,628	21,284	16,836	37,589
1999	6,1	9,547	8,092	109,34	13,3	69,301	14,6	5,878	20,452	16,577	35,373
2000	6,15	9,6	7,06	110,278	12,8	66,821	14,8	5,965	20,5	16,65	36,184
2001	6,372	9,7	7,808	108,742	12,9	65,126	15,3	6,1	19,8	16,201	32,434
2002	6,65	9,85	7,735	105,2	13,3	75,25	14,7	6,22	18,38	16,6	30,448
2003	7,05	9,9	7,179	104,5	13,6	68,919	14,1	6,4	18,9	16,6	32,498
2004	7,55	10,2	8,24	102	14	72,844	14,7	6,6	19,5	16,75	31,783
2005	7,75	10,45	8,237	101,5	14,7	69,977	14,8	6,8	20,1	16,65	31,32
2006	7,85	10,3	8,984	102	15,3	73,482	15,1	7,2	21,7	16,65	30,94
2007	8,05	10,3	6,869	106	15,6	76,42	15,3	7,225	22,4	16,8	28,614
2008	8,3	10,7	7,847	105,5	16,8	70,924	15	7,45	22,8	16,9	34,64
2009	8,55	11	7,212	107	18,1	78,149	15,4	7,8	23	17,1	30,728
2010	8,75	10,8	7,551	110,5	17,7	81,764	15,8	7,85	23	17,3	29,424
2011	8,95	11,2	9,852	122,5	18,6	81,408	15,2	8,8	23,1	18,1	31,993
2012	9,45	10,9	9,555	125	18,7	83,824	16	8,3	23,9	17,65	37,81
2013	9,85	11,4	9,422	116,5	18,5	93,848	17	9	24,1	17,75	34,26
2014	10,05	10,7	9,054	116,5	19,1	93,102	17,5	9	24,5	17,5	31,328
2015	10,25	11,1	7,888	112	19,2	88,551	17,8	9,8	24,4	18	31,942
2016	10,35	11,9	10,293	118,5	19,6	97,5	18,1	10,2	24,5	17,4	31,676

المصدر: انجز بناءا على احصائيات وزارة الزراعة الامريكية usda

الجدول رقم (5.2): تطورات حجم المخزون النهائي لدى الدول الرئيسية لمخزون القمح في العالم بالمليون طن للفترة (1980-2016م)

البلد	الجزائر	استراليا	كندا	الصين	مصر	الهند	ايران	باكستان	السعودية	الو.م.الامريكية
1979	0,10	4,27	10,72	38,70	0,50	6,50	0,59	1,00	0,90	24,55
1980	0,15	2,04	8,51	31,70	0,25	0,40	1,18	0,98	0,90	26,92
1981	0,42	4,78	9,71	25,70	0,40	0,60	1,16	1,58	0,70	31,55
1982	0,30	2,29	9,97	27,70	0,34	0,80	0,97	1,85	0,80	41,23
1983	0,30	7,52	9,19	35,70	0,24	0,12	1,97	2,46	0,73	38,07
1984	0,30	8,58	7,60	41,81	0,20	0,15	1,62	2,02	1,13	38,79
1985	0,30	5,87	8,57	39,07	0,15	0,15	0,92	2,80	1,98	51,85
1986	0,30	3,77	12,73	40,65	0,50	0,16	1,62	3,90	1,54	49,56
1987	0,40	2,75	7,31	44,69	0,80	3,34	3,02	2,62	0,70	34,32
1988	0,73	2,60	5,03	43,68	0,80	2,66	3,11	2,61	0,78	19,10
1989	0,21	3,04	6,44	44,91	0,80	3,65	2,69	3,63	1,31	14,60
1990	0,19	2,82	10,29	49,94	0,50	5,81	3,20	2,88	1,86	23,63
1991	0,39	2,87	10,07	56,36	0,50	2,35	1,54	2,74	2,29	12,93
1992	0,48	5,02	12,19	60,22	0,70	2,98	2,52	3,83	2,42	14,44
1993	0,68	3,71	11,12	64,95	0,83	7,28	3,96	3,71	2,05	15,47
1994	1,20	2,41	5,68	68,74	0,40	8,72	4,97	2,90	1,19	13,79
1995	0,51	1,98	6,73	76,49	0,72	7,76	5,13	2,90	0,83	10,23
1996	1,10	2,40	9,05	81,19	1,75	3,24	5,96	2,70	0,19	12,07
1997	0,94	2,32	6,01	96,17	2,63	5,08	6,17	3,21	0,98	19,66
1998	1,24	2,84	7,43	97,94	3,19	9,92	4,81	3,75	0,15	25,74
1999	1,36	4,59	7,30	102,94	2,11	13,08	3,80	3,26	0,23	25,85
2000	1,57	5,51	9,66	91,88	1,71	21,50	2,85	3,63	0,84	23,85
2001	1,78	8,04	6,55	76,59	1,87	0,23	2,26	2,60	0,21	21,15
2002	2,43	3,19	5,73	60,38	1,19	15,70	2,01	1,44	0,66	13,37
2003	2,09	5,41	5,99	43,29	1,32	6,90	2,11	1,70	0,96	14,87
2004	2,48	6,67	7,92	38,82	2,64	4,10	2,18	2,51	1,44	14,70
2005	2,40	9,37	9,70	34,50	3,88	0,20	1,94	4,35	1,71	15,55
2006	2,01	4,15	6,87	38,57	4,14	4,50	2,46	3,29	1,94	12,41
2007	2,57	3,74	4,37	39,08	3,58	5,80	3,20	3,48	2,01	8,32
2008	2,18	3,11	6,65	45,80	4,56	13,43	2,90	2,69	2,50	17,87
2009	2,35	5,07	7,74	54,43	5,31	16,12	5,39	3,59	2,70	26,55
2010	3,01	8,18	7,36	59,09	5,18	15,36	2,92	2,61	2,83	23,49
2011	3,36	7,05	5,93	55,95	6,40	19,95	0,83	3,70	2,80	20,21
2012	3,76	4,66	5,11	53,96	4,43	24,20	5,12	2,44	2,37	19,54
2013	4,68	4,56	10,40	65,27	4,13	17,83	7,30	2,19	3,12	16,07
2014	3,77	4,67	7,09	76,11	4,34	17,22	7,92	3,71	3,87	20,48
2015	4,36	3,85	5,18	97,04	4,61	14,54	8,42	3,83	3,37	26,55
2016	4,41	6,55	6,87	111,05	3,79	9,42	6,82	4,33	3,42	32,23

المصدر: انجز بناءا على احصائيات وزارة الزراعة الامريكية usda

الجدول رقم (6.2) تطور السعر العالمي للقمح بالدولار الامريكي للطن خلال الفترة (2015/1980م)

السنة	سعر القمح دولار /طن	السنة	سعر القمح دولار /طن
1980	**160,68**	1996	**191,29**
1981	**157,65**	1997	**160,18**
1982	**160,02**	1998	**131,66**
1983	**159,29**	1999	**113,73**
1984	**151,20**	2000	**116,92**
1985	**143,12**	2001	**127,69**
1986	**119,79**	2002	**154,66**
1987	**116,85**	2003	**157,59**
1988	**147,71**	2004	**187,17**
1989	**169,21**	2005	**186,80**
1990	**140,55**	2006	**199,58**
1991	**136,09**	2007	**282,35**
1992	**158,89**	2008	**294,87**
1993	**157,15**	2009	**222,81**
1994	**158,92**	2010	**254,02**
1995	**182,57**	2011	**297,79**
		2012	**289,65**
		2013	**246,00**
		2014	**237,70**
		2015	**244,00**

المصدر: انجز بناءا على احصائيات البنك الدول

المتوسط السداسي–جانفي حتى جوان– للتساقط المطري خلال الفترة 1987–2012.

الوحدة: ملم/6 أشهر.

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المتوسط	266.44	245.92	227.16	242.93	274.01	344.77	224.24
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المتوسط	186.06	285.23	401.29	187.97	276.31	270.32	110.5
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المتوسط	250.32	164.69	377.43	319.76	247.88	308.16	311.53
السنة	2008	2009	2010	2011	2012		
المتوسط	174.61	370.32	307.14	369.52	368.44		

المصدر: -ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, N=1987-2007.

تطور مؤشرات الفجوة القمحية خلال الفترة 1987–2012.

السنوات	الإنتاج (قنطار)	الاستهلاك (قنطار)	الواردات (قنطار)	سعر الاستيراد دج/ق	معدل التغطية %
1987	11748030	49870000	40120000	6984.0	23.01
1988	6143870	47730000	38310000	7814.4	12.87
1989	11521670	48700000	38600000	12328.2	23.65
1990	7500800	51600000	43600000	14515.2	14.53
1991	18693880	50000000	33990000	20317.0	37.38
1992	18367520	53000000	36430000	31905.6	34.65
1993	10165030	57000000	48000000	31989.5	17.83
1994	7139640	60070000	58140000	63458.6	11.88
1995	14999200	59660000	37820000	99132.8	25.14
1996	29826040	60110000	36300000	137422.5	49.61
1997	6615140	60500000	52210000	124042.0	10.93
1998	22800000	61500000	42500000	112193.4	37.07
1999	14700000	61000000	47500000	101186.4	24.09
99/87	**13862140**	**55441538**	**42578461**	**58714.6**	**%25**
2000	7603610	61500000	56000000	112760.0	12.36
2001	20392130	63720000	45720000	122843.4	32.00
2002	15018030	66500000	57920000	125894.4	22.58
2003	29649520	70500000	37460000	130789.1	42.05
2004	27307000	75500000	53580000	146982.0	36.16
2005	24147275	77500000	54830000	132781.6	31.15
2006	26879300	78500000	48740000	146006.4	34.24
2007	23189625	80500000	59040000	198862.3	28.80
2008	16110325	83000000	63560000	315796.2	19.41
08/00	**21144090**	**73024444**	**52983333**	**159190.6**	**%29.36**
2009	29531169	85500000	51670000	232448.0	34.53
2010	29527000	87500000	65160000	178164.05	33.74
2011	27108900	89500000	65000000	278089.3	30.28
2012	34322304	94500000	64840000	259761.48	36.31
12/09	**30122343**	**89250000**	**61667500**	**237115.7**	**%33.75**
2012/1987	**18884384.7**	**66729230.4**	**49116922.7**	**120941.07**	

Source:(1)MADR, Serie B (1987-2012). (2)+(3) http://WWW.indexmundi.com.

(4)CNIS.

الملخص:

الأمن الغذائي؛ احد اهم المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي القومي، الذي يتطلب من كل بلد لتحقيقه أن يكون قادراً على إنتاج الأغذية التي يحتاجها، والتي على راسها القمح؛ اهم المواد الغذائية وأكثرها استهكا، او اللجوء الى عملية استيراده في حال عجز الإنتاج تلبية الطلب المحلي، وهذا حال العديد من الدول على غرار الجزائر التي باتت اليوم من متصدري قائمة اكبر المستوردين للقمح عالميا، ولأنه لا مفر لها من اللجوء الى استيراد القمح حاليا؛ استهدفت هذه الدراسة البحث في طبيعة العقة بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح للفترة (2016/1980) لبيان ايهما يؤثر في الاخر، وبالاعتماد على المنهج القياسي الكلي اقرت النتائج استقرار وتكامل السلسل من الدرجة الأولى مع وجود عقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين حسب اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ووجود اثر موجب للسوق العالمي على الواردات الجزائرية للقمح في المدى القصير حسب اختبار والد "wald".

الكلمات المفتاحية: القمح، السوق العالمية، السوق الجزائرية، الاستيراد، الامن الغذائي

Summary:

Food security; one of the most important components of national strategic security, which requires for each country to relise it be abale to produce the food it needs, Which is headed by wheat; the most important foodstuffs and the most consumed, or resort to import process, This in case Production deficit covers domestic demand , and this is the case of many countries such as Algeria, which is now one of the leaders of the list of the largest importers of wheat globally, and it is inevitable to resort to the import of wheat now; this study aimed to investigate in the nature of the relationship between Algerian imports and the global wheat market for the period (1980/2016) Whichever Impact on the other, and depending on the global econometric model the results approved stability and integration of chains in first class with a long-term equilibrium relationship between the two variables by Johansson co-integration test and the presence of positive impact of global market on the Algerian imports of wheat in the short term according to "wald" test.

key words: **Wheat**, **world market**, **Algerian market**, **import**, **food security**

Résumé :

La sécurité alimentaire. L'un des éléments les plus importants de la sécurité stratégique nationale, qui exige de chaque pays qu'il soit en mesure de produire son alimentation locale dont il a besoin principalement qu'est le blé. La denrée la plus importante et la plus consommée avec ses dérivées où le recours au processus d'importation est incontournable quand le déficit de production ne couvre pas la demande intérieure, et c'est le cas de nombreux pays tels que l'Algérie, qui est désormais l'un des leaders sur la liste des plus grands importateurs globalement, il est inévitable de ne pas recourir maintenant à l'importation de blé.

Cette étude visait à étudier la nature de la relation entre les importations algériennes et le marché mondial du blé pour la période 1980-2016, quel que soit l'impact sur l'autre, et selon le modèle économétrique mondial, les résultats ont approuvé la stabilité et l'intégration des chaînes classe avec une relation d'équilibre à long terme entre les deux variables par le test de co-intégration de Johansson et la présence d'un impact positif du marché mondial sur les importations algériennes de blé à court terme selon le test de "wald".

Les mots clés:**Blé**, **marché mondial**, **marché algérien**, **importation**, **sécurité alimentaire**